الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد التنمية الجهوية

الموضوع :

دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية

(دراسة حالة الجزائر)

من إعداد السيد :

بن نعوم عبد اللطيف

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الرزاق بن حبيب

لجنة المناقشة :

السيد : تشيكو فوزي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة معسكر	**رئيسا**
السيد : عبد الرزاق بن حبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	**مشرفا**
السيد : بن عبو الجيلالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	**ممتحنا**
السيد مختاري فيصل	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة معسكر	**ممتحنا**
السيد بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	**ممتحنا**

تاريخ المناقشة :.....

2016*2015

* * * * * * * * * *

.....أهدي هذا العمل إلى قرتي عيني

إلى الأمير عبد المالك.....

إلى أيمن.....

إلى أمي الغالية و زوجتي.....

الفهـــرس العـام

العنوان	الصفحة
قائمة الجداول و الأشكال.....	-
الملخص.....	-
المقدمة العامة.....	12-1
الفصل الأول : الإطار النظري العام لمفهوم للحكم الراشد.	14
مقدمة الفصل الأول :.....	15
- **المبحث الأول** : مدخل إلى الحكم الراشد.....	16
- **المبحث الثاني** :الحكم الراشد (تعريفه،خصائصه،أسسه).....	18
المطلب الأول : تعريف الحكم الراشد.....	18
المطلب الثاني : مقومات الحكم الراشد.....	25
➢ حسب PNUD.....	25
➢ حسب BM، OCDE.....	26
➢ النظرة الأوروبية.....	27
➢ لدى بعض الباحثين الاقتصاديين.....	27
- **المبحث الثالث** : عناصر الحكم الراشد وأبعاده.....	29
المطلب الأول : عناصر الحكم الراشد.....	29
الفرع الأول : الدولة.....	29
الفرع الثاني : القطاع الخاص.....	30
الفرع الثالث : المجتمع المدني.....	31
المطلب الثاني : أبعاد الحكم الراشد.....	32
- **المبحث الرابع** : قياس الحكم الراشد.....	35
- **المبحث الخامس** : حوكمة المؤسسة.....	38
المطلب الأول : أصل استعمال كلمة الحكم الراشد في الاقتصاد.....	38
المطلب الثاني : تعريف الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمة المؤسسات).....	39
المطلب الثالث : مبررات الحكم الراشد للمؤسسات ، أهميتها و أهدافها.....	40
المطلب الرابع : مبادئ و خصائص حوكمة المؤسسات.....	42
خاتمة الفصل الأول	43
الفصل الثاني :الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية و علاقتها بالحكم الراشد و مؤشراته	
مقدمة الفصل الثاني.....	46

الفصل الثاني : الاتجاهات النظرية للتنمية و علاقتها بالحكم الراشد و مؤشراته.....	48
- **المبحث الأول** : الاتجاهات النظرية للتنمية و مراحل تطور المفهوم.....	48
المطلب الأول : الاتجاهات النظرية للتنمية.....	48
المطلب الثاني : مراحل تطور المفهوم.....	50
المطلب الثالث : تعريف التنمية.....	55
المطلب الرابع : أقسام التنمية.....	57
المطلب الخامس : التنمية البشرية و التنمية المستدامة.....	63
الفرع الأول : التنمية البشرية.....	63
الفرع الثاني : التنمية المستدامة تعريفها ، مؤشراتها و أهدافها.....	66
- **المبحث الثاني** : التمييز بين التنمية و بعض المفاهيم الاقتصادية.....	68
المطلب الأول : التنمية و مفهوم التخلف.....	68
المطلب الثاني : التنمية و مفهوم التطور و التقدم.....	69
المطلب الثالث : التنمية و مفهوم التحديث و التغير.....	70
- **المبحث الثالث** : العلاقة بين التنمية و الحكم الراشد.....	72
المطلب الأول : الحكم الراشد ركيزة للتنمية.....	72
المطلب الثاني :طبيعة العلاقة بين التنمية و الحكم الراشد.....	74
المطلب الثالث : أسس العلاقة (حكم راشد-تنمية حقيقية).....	75
المطلب الرابع : الحكم الراشد و التنمية المستدامة.....	77
- **المبحث الرابع** : التنمية و مؤشرات الحكم الراشد.....	79
المطلب الأول : التنمية و التمكين.....	79
الفرع الأول : التنمية و الديمقراطية.....	79
الفرع الثاني : التنمية و المشاركة.....	82
المطلب الثاني : التنمية و حقوق الإنسان.....	84
الفرع الأول : التنمية و العدالة.....	85
الفرع الثاني : التنمية و الحرية.....	86
المطلب الأول : علاقة التنمية بالأمن و الأمن الإنساني.....	88
الفرع الأول : التنمية و الأمن السياسي و الاقتصادي.....	88
الفرع الثاني : التنمية و الأمن الاجتماعي.....	89
خاتمة الفصل الثاني.....	90
الفصل الثالث :الحكم المحلي الراشد و التنمية المحلية	
مقدمة الفصل الثالث.....	92
الفصل الثالث : الحكم المحلي الراشد و التنمية المحلية.....	92

- **المبحث الأول** : الإطار العام للحكم المحلي الراشد.....	93
المطلب الأول : مضمون الحكم المحلي.....	93
الفرع الأول : تعريف الحكم المحلي.....	93
الفرع الثاني : التطور التاريخي لمفهوم الحكم المحلي.....	94
الفرع الثالث : أسباب الاعتماد على الحكم المحلي.....	94
الفرع الرابع: اللامركزية ركن من أركان الحكم المحلي.....	95
الفرع الخامس : الحكم المحلي بين الايجابيات و السلبيات.....	96
المطلب الثاني : الانتقال من الحكم المحلي إلى الحكم المحلي الراشد.....	97
الفرع الأول : تعريف الحكم المحلي الراشد.....	98
الفرع الثاني : الأطراف الفاعلة في الحكم المحلي الراشد.....	99
- **المبحث الثاني** : الإطار العام للتنمية المحلية.....	100
المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية.....	100
المطلب الثاني : تعريف التنمية المحلية.....	101
المطلب الثالث: : النظريات المفسرة للتنمية المحلية.....	103
الفرع الأول : التنمية المحلية في ظل الإقتصاد الإقليمي.....	103
الفرع الثاني : التنمية المحلية و قوة الدفع الخارجي.....	104
الفرع الثالث : التنمية المحلية و قوة الدفع الداخلي.....	105
المطلب الرابع : مضمون التنمية الاقتصادية المحلية.....	108
الفرع الأول : تنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية.....	108
الفرع الثاني : أسباب اللجوء إلى التنمية الاقتصادية المحلية.....	108
الفرع الثالث : التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية.....	109
خاتمة الفصل الثالث	113
الفصل الرابع : دراسة تطبيقية : واقع الحكم الراشد و التنمية في الجزائر	
مقدمة الفصل الرابع.....	115
- **المبحث الأول : اهتمام الجزائر بالحكم الراشد على المستوى الأفريقي**.....	115
المطلب الأول : الحكم الراشد ضمن المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد".....	115
المطلب الثاني : نشأة و أهداف مبادرة النيباد	117
المطلب الثالث : مؤشرات الحكم الراشد وفق آلية مراجعة النظراء.....	119
المطلب الرابع :موقع الجزائر ضمن المبادرة.....	121
- المبحث الثاني : واقع الحكم الراشد في الجزائر من خلال قراءة لمؤشراته.....	122
المطلب الأول :التمثيل والمساءلة والاستقرار السياسي في الجزائر	124
المطلب الثاني : نوعية التنظيم و الإجراءات و فعالية الحكومة في الجزائر	128

المطلب الثالث : حكم القانون و ضبط الفساد.....	133
– **المبحث الثالث : جهود تحقيق التنمية وواقعها في الجزائر في ظل تبني سياسية الحكم الراشد**	135
المطلب الأول : حوكمة الاقتصاد الكلي وتخفيف الفقر من خلال برامج التنمية.....	136
المطلب الثاني : الحكم الراشد كسياسية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية في الجزائر.....	144
الفرع الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق العمالة الكاملة.....	144
الفرع الثاني : جهود تحقيق التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.....	146
الفرع الثالث : تحسين الصحة العمومية و ضمان تنمية مستدامة للجميع.....	147
خاتمة الفصل الرابع.....	150
الخاتمة العامة.....	152
قائمة المراجع.....	155

فهرس الجداول و الأشكال

أ- الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01 : موضوع الدراسة (من إعداد الطالب)	**05**
الشكل رقم 02 : عناصر الحكم الراشد	**32**
الشكل رقم 03 : مراحل تطور مفهوم التنمية	**54**
الشكل رقم 04 : الترابط بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية	**62**
الشكل رقم 05 : موقع الديمقراطية من التنمية الشاملة وفقا لتقارير التنمية البشرية	**84**
الشكل رقم 06 : الأطراف الفاعلة في الحكم المحلي الراشد	**99**
الشكل رقم 07 :تطور مؤشر التمثيل والمساءلة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	**124**
الشكل رقم : 08 تطور مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	**127**
الشكل رقم : 09 تطور مؤشر نوعية التنظيم في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	**128**
الشكل رقم : 10 تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	**131**
الشكل رقم : 11 تطور مؤشر حكم القانون في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	**133**
الشكل رقم : 12 تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	**134**

ب-الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01 : مؤشر النوعية المؤسساتية للدول التي احتلت المراتب الأولى في تقرير البنك الدولي لسنة 2009	**37**
الجدول رقم 02 : تسلسل مراحل التخطيط الإستراتيجي للتنمية الإقتصادية المحلية	**109**
الجدول رقم : 03 : تحليل نقاط القوة و الضعف و الفرص و التحديات : أمثلة عن تقييم الاقتصاد المحلي	**111**
الجدول رقم 04 : الخطوات الخمس لإعداد إستراتيجية التنمية المحلية	**112**
الجدول رقم 05: تطور قيم هذه المؤشرات في الجزائر خلال الفترة "2000 -2010	**123**
الجدول رقم 06 : تطور مؤشر الديمقراطية خلال الفترة 2006-2011	**125**
الجدول رقم 07 : نسبة مشاركة المواطنين في مختلف الاستحقاقات خلال الفترة 2002-2009	**125**
الجدول رقم 08 : مؤشر المشاركة في التصويت 2007-2011	**126**
الجدول رقم 09 : تصنيف منظمات المجتمع المدني في الجزائر حسب منظمة النزاهة العالمية	**126**
الجدول رقم 10 : تطور مؤشر الصحافة في الجزائر 2000-2008	**127**
الجدول رقم 11 : ترتيب الجزائر وفق مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية 2006-2011"	**129**
الجدول رقم 12 : تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2010	**130**

الجدول رقم 13 : تصنيف الجزائر في مجال تقديم الخدمات العامة خلال الفترة 2007 -2009	**132**
الجدول رقم 14 : تطور مؤشر الحكومة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2003-2010	**133**
الجدول رقم 15 : قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر 2008-2011	**134**
الجدول رقم 16 : مؤشر قانون مكافحة الفساد 2011/2007	**135**
الجدول رقم 17 : تغير معدلات البطالة خلال الفترة 1993-2000	**137**
الجدول رقم 18 : تغيرات مؤشر الفقر البشري في الجزائر	**137**
الجدول رقم 19 : مكونات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	**138**
الجدول رقم 20 : القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية 2001-2004	**139**
الجدول رقم 21 : العمليات الخاصة ببرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية	**140**
الجدول رقم 22 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1998-2004	**140**
الجدول رقم 23 : معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004	**141**
الجدول رقم 24 : تطور الناتج الإجمالي المحلي و معدلات النمو الحقيقي 2005-2009	**142**
الجدول رقم 25 : تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	**143**
الجدول رقم 26 : تطور مؤشر دليل التنمية البشرية و الفقر البشري خلال الفترة 2005-2008	**143**
الجدول رقم 27 : نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم معادل بالقوة الشرائية	**145**
الجدول رقم 27 : تغيرات معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2010	**145**
الجدول رقم 28 : عدد النساء العاملات ، و نسبتهن إلى إجمالي السكان المشتغلون 2002-2010	**146**
الجدول رقم 29 : معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي خلال الفترة 2000-2010	**147**

المقدمة العامة:

إن التحولات الاقتصادية التي يعرفها عالمنا منذ عشرين سنة أو أكثر و المتعلقة أساسا بقضايا سياسات التنمية المحلية و الجهوية و المرتبطة بظهور العديد من المفاهيم الحديثة خاصة منها التي تهتم بسلامة الحـــكم و نزاهته و كذا تسيير المنظمـــــــــات و مؤسسات الدولة على اختلاف مستوياتها و الأقاليم المتواجدة فيها أصبحت أمرا يطرح العديد من النقاشات حول أمور و مشاكل التنمية في شقيها الاجتماعي الاقتصادي إلى جانب التسيير الإداري و السياسي لها خاصة على المستوى المحلي.

و لقد كان من الضروري في ظل هذه التطورات خلق لفظ جديد و الترويج له و الذي من خلاله وجدت العديد من المنظمات الدولية الغير الحكومية و مؤسسات التمويل العالمية منفذا لها لإثارة الكثير من القضايا الحساسة مثل الفســـــــاد و الديمقراطية و المشاركة و حقوق الإنسان،و كان هذا المصطلح هو **الحكم الرشيد** (la bonne gouvernance) الذي أثار ضجة كبيرة في جميع الميادين خاصة السياسية و الاقتصادية و السياسية منها، وككل مفهوم حديث تسبب هذا الأخير في كسب اهتمام الكثير من الباحثين و نظرا لخاصيته المتعلقة بتعدد الأبعاد التي يؤثر و يتأثر بـها (un concept multidimensional) كان من الصعب جمعه في تعريف واحد ، و كان البنك الدولي السباق في تحليل و نشر مفهوم الحكم الرشيد و الذي عرفه على أنه الطريقة التي تباشر من خلالها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية و الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية.

و في هذا الإطار استطاع البنك الدولي بمجموعة من الباحثين تحديد العديد من المعايير التي تساعد على تحديد الكثير من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجات التحكم في هذه الأساليب معتمدا في ذلك على بعض المعطيات الخاصة أساسا بنظم الحـــكم و الشـــفافية و تداول السلـــطة و حقوق الإنسان و الديمقراطية و التي يستقيها من مختلف المنظمات الحكومية و الغير الحكومية و التي أصبحت في الكثير من الأحيان بوابة للتدخل في شؤون البلدان النامية و الفقيرة بداعي المراقبة و حقوق الإنسان و الحكم الراشد بصفة أساسيا.

من جانب آخر فلقد أصبح الاهتمام بهذه المعطيات الجديدة و الأفكار التي تتناول كل السياسات الخاصة بمكافحة الفساد و الشفافية بالإضافة إلى كل تلك المؤشرات خاصة من طرف كل هياكـــل الدولة و أجهزتها و هذا من خلال الاعتماد على طرق و سبل جديدة في التسيير كاللامركزية في اتخاذ القرارات و تشريع القوانين على نحو يتيح لكافة عناصر الدولة من مؤسسات و جماعات محلـــية و مجتمع مدني من تسيير كافة المشاريع و الآفاق الاقتصادية على النحو الذي يمكن من تحقيق تنمية شاملة و دائمة على كافة الأصعدة خاصة الاقتصادية و الاجتماعية منها.

و على هذا الأساس و فيما يخص الجانب المحلي من كل هذه السياسات كان لا بد من تناول مفهوم **الإقليم** لما أصبح يكتسيه من أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية الحديثة و هذا قبل التطرق كيف أصبح يحمل لإشكالية جديدة حول التنمية، إن تعريف مفهوم الإقليم غاية في الصعوبة الأمر الذي أدى إلى تعدد النقاشات حوله من طرف العديد من الباحثين الاقتصاديين حيث أنه يتداخل مع مفهومي القطاع أو الجهة رغم هذا فيمكن النظر إليه من ثلاثة أبعاد ، في المقام الأول يرى* *B.Pecqueur* [1] أن الإقليم ليس قطعة من وطن ما أو جهة ما إنما الإقليم شكل منظمة وتنسيق مسجل في فضاء مـــا و مبني اجتماعيا على مدي معين.

" le territoire n'est pas un morceau de nation ou de région , mais une forme d'organisation et de coordination inscrite dans l'espace et construite socialement à terme" [2]

هـذا و حسب الباحث *B.Billaudot*[3] فإن الإقـليم يعتـــبر حـاوية للمـــوارد " un conteneur de ressources" و هذه الموارد تتمثل في موارد مادية (منشآت و مرافق و بنية تحتية) ، غير مادية (معـــارف و كفاءات) ، طاقوية (موارد منجمية ، غاز) كما يمكن أن تكون موارد خاصة .

في المقام الثاني يمكن أن يتضح الإقليم من خلال شكـل منظمة تجمع مجموعة من الأعوان الذين يتفاعلون ضمن هذا الإطار و مجموع هذه العلاقات التي تربطهم.

و أخيرا فإن لدى جل الباحثين فإن الإقليم يمثل حركية للتعلم و هذا يبين و يوضح الأدوار الأساسية التي تقوم بها المؤسسات النظامية للتعليم والتكوين الخاصة باليد العاملة.

إن الإقليم بكل أبعاده يمثل منظمة خاصة أين تتفاعل كل الاستراتيجيات الخـــاصة و سياسات الدولة منتجة لنـا مفهـوما جـديدا آخـر و هو **الـحكم المحـــلي** لنا باب في تعريفـــه هنا."La gouvernance territoriale (locale) "

و للتطرق لهذا المفهوم لا بد من العودة إلى المفهوم الأصلي و المتمثل في الحكم الرشيد ، هذا المفهوم الذي ظهر أول مرة في الدراسات الإقتصادية الحديثة سنة 1937 في إحدى مقالات الاقتصادي الأمريكي *R.Coase*[4] : the nature of the firm** ،

[1] Bernard Pecqueur Economiste de formation, il est professeur à l'Université Joseph Fourier (Grenoble 1). Il a été directeur adjoint du laboratoire PACTE de 2007 à 2010

[2] Territoire et Gouvernance, quel outil pertinent pour le développement ? cette communication constitue une version remaniée d'un texte parue dans la revue Géographie, Economie, Société n°02 ,2001

[3] B.Billaudot /Fonction Directeur de la Faculté d'Economie de l'université de Grenoble

[4] Ronald Coase est un économiste britannique né le 29 décembre 1910 à Willesden, dans la banlieue de Londres fondateur de la théorie des couts de transaction

إن مصطلح الحكم الرشيد يظهر كمفهوم متعدد الأبعاد كما رأينا فهو يتناول المسائل المتعلقة بالمجال السياسي ، الإيديولوجي ، الإقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي و كذلك الديني من جهة أخرى فإن هذا المصطلح يشمل كل الأصعدة و كذلك مختلف المجالات الأمر الذي يجعلنا نتكلم عن الحكم الرشيد الوطني و الحكم الرشيد المحلي أو الحوكمة العالمية في الجانب الأوسع و الشامل كما يمكننا من التطرق لحوكمة المؤسسات .

لقد أصبح هذا المصطلح كلمة مفتاح و حل عالمي لمشكل التنمية المستدامة.

في السنوات السبعينات بعض الاقتصاديين عرفوا الحكم الرشيد على أنه مجموعة من الطرق التي يمكن تطبيقها من طرف المؤسسات و المنظمات لخلق تنسيق داخلي بغية تقليص و تدنئة التكاليف من خلال التفاعل مع النظام الخارجي.

سنة 1991 عرف الحكم الرشيد في مقال خاص بنادي روما[5] على أنه ميكانيزم للتحكم في النظام الاجتماعي و تفاعلاته بهدف توفير الأمن ، الرقي ، الانسجام ، النـــظام و الاستمرارية.

يعتبر الحكم الرشيد برنامجا متكاملا بحيث أنه يشمل كل المجالات و يقوي علاقة الترابط و الانسجام بين القطاع العـــام (مؤسسات الدولة و وظائفها الثلاثة التشريعية، الـــــتنفيذية و القضـــائية) و القطاع الخاص (المشاريع التنموية ، السعي وراء تعظيم الأرباح و تدنئة التكاليف بطريقة عقلانية) و المجتمع المدني (الجمعيات المحلية ، المنظمات الغير الحكومية) بهدف خلق محيط مؤسساتي ملائم **للتنمية** .

بالتالي فالحكم الراشد هو الطريقة الفعالة التي تمكن من تسيير الموارد الاقتصادية، الاجتـــماعية و البشرية ، المادية و المالية ، التكنولوجية و الإعلامية ، في محيط عشوائي بغية خلق تحالف فعال بين الأعوان ، الدولة و القطاع الخاص ضمن مجموعة من الأسس و المؤشرات أساســها الـعدل و الشفافية بغية دفع عجلة التنمية و التنمية الشاملة لأي إقليم .

أن كل عنصر من عناصر الحكم الراشد له دور بارز في قيام الحكم الراشد فتعبئة الجماعات و الأفراد بقيامهم بالعملية الاقتصادية و مشاركتهم في الأنشطة الســياسية و الاجتماعية يسهل تقاطع الفعل السياسي و الاقتصـــادي و تقاطع بين هاته الدوائر الثلاث يشكل دعما للحكم الراشد.

إن قياس أو تطبيق الحكم الرشيد بمفهومه الواسع أمر صعب جدا ، إن لم نقل أنه مستحيل إلى حد ما و هذا راجع للمعايير و الخصائص التي يعتمد عليها في بنائه ، و التي تتميز أغلبها بالجانب النوعي فهي ليس كمية فمثلا نجد الفساد كمؤشر ، المساءلة دولة القانون كلها معايير غير إحصائية إنما نوعية ، لكن هذا الأمـر لم يمنع بعض البـاحثين من المحاولة كما هو

[5] Club de Rome : Le Club de Rome est un groupe de réflexion (*think tank*) international créé en 1968 et composé d'économistes, de hauts fonctionnaires et de scientifiques

الأمـــر بالنســـبة لـ :"Daniel kauffmann [6]" أحد أبرز الباحثين في مجال الحكم الرشيد و الذي قام بعملية القياس من خلال مؤشر أطلق عليه اسم مؤشر النوعية المؤسساتية IQI [7] بمساعدة العديد و الكثير من المنظـمات و الهيآت الغير حكومية خاصة منها.

هكذا تطرقت لحد الآن إلى عدة مفاهيم هي : الحكم الرشيد ، الحكم المحلي ، الإقلـيم التي يمكن خلق تـفاعل فيما بينها من خلال تكوين أو خلق حركـية للتعـــــليم و الاعـــتماد على أنـظمة و استراتيجيات تمكننا من الانتفاع من الموارد التي يحتويها الإقليم المدروس أو محل البحث لخلق الثروة و الوصول إلى تنمية كافة القـدرات الإنتاجية و هذا بتفاعل كل مؤسسات الدولة إلى جانب القطاع الخاص و عدم تهميش كل المنظمات الغير الحكومية الممثلة للمجتمع المدني.

ومن جهة أخرى ،كان لا بد التطرق إلى نتيجة حتمية من النتائج الإيجابية التي يكرسها تطبيق الآليات و المعايير المنتظمة للحكم الراشد على مستويات المؤسسات و الإدارة بشكل عام ، هذه النتيجة تتمثل في تحقيق التنمية بكل ما تكتسيه من مؤشرات و بمختلف أنواعها ،

الاقتصادي خدمة للتنمية و النمو و الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
كل هذه الاعتبارات دفعت إلى البحث و التفكير في ظاهرة الفساد الاقتصادي و سياسة الحكم الراشد من أجل تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية بالمفهوم الواسع و التطبيقي لا سيما على مستوى الأقاليم أو على المستوى المحلي.

من جانب آخر، تعتبر التنمية مفهوما واسعا له جوانب عديدة اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية وحتى أخلاقية ، هذا ولم يعد مقبولا القول بأن التنمية تتمثل في الزيادة في الدخل الفردي فقط لأن زيادة الدخل لا تتضمن بالضرورة تحسين مستوى المعيشي أو المحيط كما لا تعني التنمية أن تمنع كل هذه الايجابيات للأفراد على سبيل الهبة أو الإعانة وإنما أن تتاح لهم الفرصة والكيفية التي تسمح لهم بتحقيق أنفسهم .

[6] Daniel Kauffmann ; chercheur dans le programme de développement de l'économie mondiale et. Ses domaines d'expertise comprennent le secteur public et la réforme réglementaire, le développement, la gouvernance et la lutte contre la corruption. Auparavant, il a servi comme directeur de l'Institut de la Banque mondiale, la direction des travaux sur la gouvernance et anti-corruption. Il est actuellement président du Revenue Watch Institut

[7] الأستاذ يختار عبد القادر/الأستاذ عبد الرحمن عبد القادر : مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد و التمويل 2011 بقطر.ص6

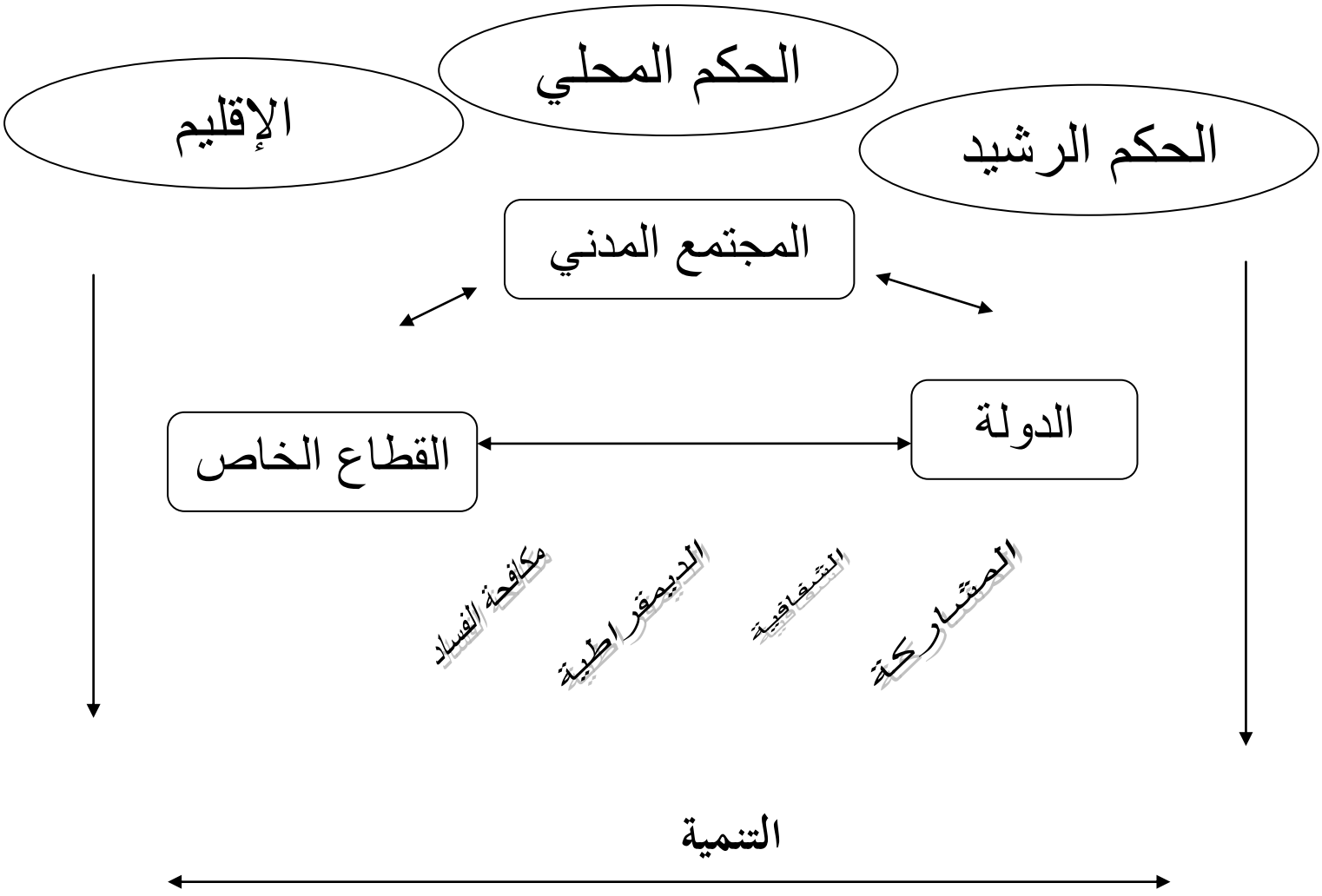

الشكل رقم 01 : موضوع الدراسة (من إعداد الطالب)

إن الحكم المحلي و التنمية المحـلية يعتبران من أهم أنماط التنمية اللامـركزية الإداريـة و الاقتصادية ، و يقومان على أساس أن المواطن على مستوى الأقـاليم خاصة أدرى بمصـالحه و أحرص و أقدر على تحقيقها من خلالا استعماله الأمثل للموارد المتاحة له و التي يدركها تـماما ، و لقد عرفت دول العالم متغيرات سياسية و اجتماعية جعلتها تتبع منهجا لامركزيا في إدارة شؤون الدولة و المجتمع..

إذا كان الحكم المحلي نوع من أنواع توزيع السلطة فإن تنمية الأقاليم و خاصة الأقاليم الريفية هي سعي متواصل لتحقيق العدالة في توزيع الثروة و تفجير طاقات المجتمـع بهدف تحقيق التنمية الشاملة و التنمية المستدامة.

من خلال كل ما سبق كان لا بد من طرق الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للجزائر الإعتماد على آليات الحكم الراشد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية ؟

1-طرح الفرضيات :

للإجابة على هذا التساؤل وضعنا فرضية واحدة واجب تبيانها :

- ارتفاع مؤشرات الحكم الراشد يؤدي إلى ارتفاع مؤشرات التنمية الإقتصادية و السياسية و البشرية في إقليم ما.

و بهدف معالجة الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هو مفهوم الحكم الراشد ، ما هي أسسه و متطلباته ؟
- ✓ ماذا يقصد بالحكم المحلي و ما هي أهم المؤسسات الفاعلة فيه؟
- ✓ ما هي التنمية و التنمية المحلية و مختلف المدارس التي تطرقت للنمو الإقتصادي؟
- ✓ ما هي العلاقة التي تربط الحكم الراشد بالتنمية الإقتصادية ؟
- ✓ هل تظهر مؤشرات الحكم الراشد من خلال المؤشرات الاقتصادية و البشرية للتنمية في إقليم معين ؟

2-**أهمية الموضوع** :

انطلاقا مما سبق ذكره تتضح لنا جليا أهمية دراسة هذا الموضوع باعتبار أن الحكم الراشد و علاقته بالتنمية الإقتصادية من أهم و أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو على المستوى الوطني و المحلي.

إن هذه الأهمية تظهر من خلال تقارير المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية ، و من خلال جدية النقاشات و الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي باعتبارهما من المؤسسات العالمية التي تدرس القضايا ذات العلاقة بالتنمية و محاربة الفقر و مستويات المعيشة في الأطر و الأنظمة السياسية لا سيما في الدول النامية ، من خلال طرح بعض الدراسات العلمية التي يترأسها مجموعة من الخبراء للبحث في المواضيع الإقتصادية الراهنة و نجد منها الحكم الراشد من أول المواضيع التي تبدي اهتماما لدى هؤلاء الخبراء.

إن فهم هذه المواضيع (الحكم الراشد و التنمية الإقتصادية و التنمية المحلية إلى التنـمية البشرية و التنمية المستدامة) يمكننا من تكوين نظرة نقدية تحليلية شاملة تمكننا من الإلمام بأبجديات المواضيع الإقتصادية ذات الأهمية الواسعة و الترابط مع مختلف العلوم الأخرى لا سيما السياسة و التنظيم.

تكمن أهمية الدراسة المنجزة أساسا في عدة نقاط :

- ❖ إن هذه الدراسة تتناول موضوعا جديدا نوعا ما في الدراسات الإقتصادية ، خاصة إذا ما حاولنا طرحه بعيدا عن المفهوم السياسي الذي ينطبق عليه .
- ❖ تكمن أهمية الموضوع كذلك في نقطتين مهمتين في الجانب العلمي و العملي معا ، حيث أننا بصدد معالجة دراسة سياسة الحكم الراشد وفق رؤية نظرية في إطار فكري ، و نبحث من جهة أخرى في محاولة رصد آثاره عمليا على التنمية الإقتصادية ككل و بصورة عملية.
- ❖ تبرز كذلك من ناحية أخرى أهمية دراسة الحكم الراشد و دوره في ترسيخ أساسيات التنمية من خلالا الإلمام بكافة المعايير التي لها علاقة مباشرة مع سبل إرساء الحكم الراشد في المجتمع المدني الذي غالبا ما لديه تطلعات أساسها تحقيق العدالة الإجتماعية ، بما تقتضيه أسس المشاركة و دولة القانون ، و الشفافية لتحقيق التنمية العادلة الشاملة و التنمية المستدامة.

من ناحية أخرى و بالنظر إلى الجزائر ، فالجزائر تتطلع إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و التنمية ، و في هذا الإطار لم يعد ممكنا الحديث عن هذه المواضيع دون إغفال أو تحييد الدور الذي تلعبه أسس الحكم الراشد في ذلك.

1- أهداف الموضوع :

-التعرف على الحكم الراشد من الناحية النظرية من خلال محالة ضبط المفهوم و دراسة مختلف المؤشرات و المعايير التي لها علاقة بقياس الحكم الراشد خاصة حالة الدول العربية لا سيما الجزائر .

-التعرف على العلاقة التي تربط كل من الحكم الراشد كمتغير بالتنمية الإقتصادية .

-التعرف على ماهية الفساد ، و ماهية الفساد الإقتصادي و دراسة الآثار الناجمة عنه و هل القضاء على الفساد يعد من دعائم الحكم الراشد.

-المساهمة في خلق و تطوير الوعي الجماعي بشأن التخلي أو الفشل في تحقيق سياسة الحكم الراشد.

-تحليل الحكم الراشد (كمفهوم جديد) و ربطه بالتنمية (كمفهوم قديم) بهدف الوصول إلى فهم العلاقة المترابطة المؤدية إلى تحقيق التطور بالمفهوم الواسع.

4- المنهج المستخدم و أدوات الدراسة:

اعتمدنا في معالجة موضوع البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توظيف المعارف ، و جمع المعلومات حول سياسة الحكم الراشد و التنمية الإقتصادية و تحديد مفهوم كل منهما من حيث المستوى النظري و البحث في واقعنا ميدانيا لدراسة حالة الجزائر من خلال التطرق لمستويات مؤشرات الحكم الراشد و التنمية على حد سواء ، و محاولة معرفة أسباب الفساد و كيفية مواجهتها و ركزنا على المنهج التحليلي من خلال محاولة تقييم هاته المؤشرات و تفسيرها واقعيا بالاعتماد على أداة المقارنة.

5-مبررات إختيار الموضوع :

الأسباب التي دفعتنا إلى دراسة هذا الموضوع عديدة ، تنطلق أساسا من الأهمية البالغة التي تحتلها هذه المواضيع الحساسة لدى المختصين و الباحثين في ميدان علوم الإقتصاد بالدرجة الأولى ، و علوم السياسة من خلال محاولة فتح نافذة بين هاته العلوم ، كذلك الأهمية البالغة التي تعطيها المؤسسات المالية العالمية كتوأمي بريتون وودز ، لمفهوم الحكم الراشد بحيث تربطها بالمشروعية في تعاملها مع الدول النامية مما يتطلب منا دراسة و تحليل هذا الموضوع بشكل علمي و موضوعي.

من بين الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع ، الحيز الكبير الذي شغله و مازال يشغله موضوع الحكم الراشد في أدبيات السياسة و الاقتصاد و التنظيم ،بحيث تناولته العديد من تقارير المنظومات العالمية الدولية و اللقاءات و المؤتمرات الإقليمية بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، مما يتطلب منا دراسة و تحليل لكلا المفهومين.

كما يعتبر موضوع الحكم الراشد من أحدث المفاهيم في ميدان العلوم الإقتصادية في إطار تسيير الشؤون العـــــامة للدولة ، و أصبح اليوم من المفاهيم الأكثر تداولا على مستوى الأطر الوظيفية و الأكثر تداولا في الخطابات السياسية الداخلية ، لا سيما على المستويات المحلية التي تعني بمواجهة مشكلة التنمية خاصة و نحن نعيش في الألفية الجديدة بما تحتويه من آفاق و تحولات و تحديات جديدة خاصة بالنسبة للدول العربية خاصة الجزائر التي أصبحت تبحث عن مكان لها يمكنها من التركيز على الدفع بمعدلات نمو اقتصاديتها بغية تحقيق الإنعاش الإقتصادي من خلال تبني العديد من الإصلاحات الهيكلية المبينة أساسا على أطر و معايير سياسة الحكم الراشد في عالم أصبح ملئ بالتحديات و محيط عشوائي و غير أكيد.

6-**الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع** :

إن البحوث الجامعية التي تناولت الموضوع قليلة نوعا ما ، خاصة التي تطرقت إلى الجانب الإقتصادي للحكم الراشد أكثر منه الجانب السياسي ، من بين هذه الدراسات:

- البحث الأول هو دراسة الدكتورين الأخضر عزي و جلطي غانم من جامعة تلمسان حيث تناولا محاولة إسقاط على التجربة الجزائرية تحت عنوان "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الرشد " حالة الجزائر ، حيث تطرقا فيها إلى تعريف الحكم الرشد و معاييره و كذا التصور المدرج لإثراء فكرة الحاكمية و الحكم الراشد و أشارت دراستهما على خلفية فشل السياسات التنموية الإقتصادية بما في ذلك السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر بعد الإستقـــــلال ، و أرجعت الدراسة ذلك لطبيعة النظام الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي كما اعتبرا أن حسن الحكم من أحد الشروط اللازمة و الأساسية للتنمية ، و أن الفساد الإداري و المالي من أهم المعوقات ، كما أكدت الدراسة أن القضاء على الفساد هو أحد دعائم الحكم الراشد.
- هناك أيضا بحث آخر و هو بحث خاص بالأستاذ يختار عبد القادر و الأستاذ عبد الرحمن عبد القادر من جامعة وهران ، حيث قدما دراسة خلال مداخلة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد و التمويل تحت عنوان " النمو المستدام و التنمية الإقتصادية " ، المداخلة محل البحث كانت بعنوان "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية" حيث أكدا من خلالها الأستاذين أن الدول العربية تواجه تحديات تنموية عديدة ، بالرغم من أن هذه الدول تملك الإمكانات و الموارد و تطبق العديد من الإصلاحات ، إلا أنها تقبع في ذيل

الترتيب فيما يخص مؤشرات النمو و التنمية ، و حسب الأستاذين عدم وجود وثبة نوعية في تحقيق التنمية راجع إلى عدم تماشي الإصلاحات الإقتصادية مع الإصلاح المؤسساتي ، الأمر الذي جعل الإهتمام بموضوع الحكم الراشد وارد في الإقتصاديات الحديثة ، و من خلال دراسة تحليلية للمؤشرات و البيانات و استعمال تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP على التنمية و أهم مؤشرات الحكم الراشد لاسيما الدول العربية حول الأستاذان إبراز أهمية الموضوع.

- "الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية " و هو عنوان مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية للطالب حسين عبد القادر و تحت إشراف الأستاذ طاشمة بومدين من جامعة تلمسان بعنوان السنة الجامعية 2012/2011 و التي تطرق فيها إجمالا إلى العلاقة التي تربط الحكم الراشد في إطاره المفهومي و النظري بالتنمية المحلية معتمدا و مركزا على الجاني السياسي من المفهومين و أثرهما على الواقع الجزائري.
- من الدراسات كذلك التي عالجت مسألة التنمية المحلية دراسة أجراها الطالب سعيدي الشيخ بعنوان التنمية المحلية الشاملة في الجزائر بين النظرية والتطبيق، مع التركيز على ولاية سعيدة "وهي مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام ، هذه الدراسة تطرقت إلى كيفية تحقيق التنمية الشاملة من الناحية النظرية عن طريق الخطط و البرامج و مدى تطبيقها على الواقع العملي.
- "الفساد الإقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الإقتصادي" دراسة إقتصادية تحليلية – حالة الجزائر – و هي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التحليل الإقتصادي للطالبة إمنصوران سهيلة تحت إشراف الأستاذ طواهر محمد التهامي من جامعة الجزائر بعنوان السنة الجامعية 2006/2005 حيث ركزت في دراستها على مفهوم الفساد في تعطيل عجلة التنمية الإقتصادية باعتباره من عناصر الحكم الراشد معتمدة في تحليلها الاقتصادي على مؤشرات النمو مقارنة مع ظاهرة الفساد الاقتصادي المتفشي في ظواهر كالتهرب الضريبي و غيرها.
- « la bonne Gouvernance » -2006- كتاب مؤلفه السيد براهيم لخلف حاصل على شهادة في العلوم الاقتصادية و إطار سابق في القطاع العمومي في الجزائر له عدة منشورات في جريدة الوطن متعلقة بالإنعاش الاقتصادي ، الحكم الراشد ، الواقع التنموي العربي ...و قد تطرق في الكتاب في مستهله إلى مفهوم الحكـــــــم و الحكم الراشد ثم إلى العلاقة بينه و بين النمة و التنمية ليعرض في الأخير بعض التجارب الدولية في هذا المجال.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية تتمثل خاصة في تقارير البنك الدول وهيئة الأمم المتحدة والتي تهتم خاصة بالتنمية البشرية وهي تصدر بصفة دورية ومن بين هذه التقارير:

- التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة تحت عنوان" إفريقيا في طريق الحكم الراشد 2005"
- l'Afrique sur la voie de la bonne gouvernance: synthèse du rapport sur la gouvernance en Afrique de 2005"

ويلخص التقرير النتائج التي توصل إليها خبراء اللجنة في دراسة ، واقع الحكم في 28 دولة افريقية شملها مشروع الحكم الذي باشرته اللجنة ابتداء من نهاية التسعينات، من القرن العشرين، والتي تدخل في إطار مبادرتها لترقية الحكم الراشد في إفريقيا، وكان العرض وفق المقاييس والمؤشرات التي أعدها خبراء اللجنة لقياس نوعية الحكم في إفريقيا، والتي تشمل عددا من المواضيع المرتبطة بمجالات الحكم تتمثل أساسا في التمثيل السياسي، فعالية المؤسسات، مكافحة الفساد، حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والتسيير الاقتصادي، وانطلاقا من المؤشرات المعتمدة يعرض التقرير مختلف الآليات التي اعتمدتها الدول الأفريقية لتحسين واقع الحكم فيها، إضافة إلى العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه هذه الدول في هذا المجال، بهذا الصدد خلص خبراء اللجنة إلى عدد من المقترحات من شأنها تدعيم وترقية الحكم الراشد في إفريقيا من بينها تدعيم البرلمانات وتحسين تسيير القطاع العام وتعميق الإصلاحات القانونية والقضائية.

لقد أردت من خلال هذه الدراسة محاولة دمج الجانب النظري لمفهوم الحكم الراشد بإطاره السياسي و كذلك إطاره الإقتصادي – الذي افتقدته الكثير من الدراسات – مع الواقع التطبيقي لمفهوم التنمية و التنمية المحلية من خلال إجراء دراسة كفيلة بإظهار العلاقة التي تربط مؤشرات الحكم الراشد و قياساتها لا سيما في الجزائر بمعدلات النمو و مؤشرات التنمية .

7- **خطة البحث** :

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول : و هو بمثابة إطار نظري عام يهدف إلى تسليط الضوء على القضايا النظرية لمفهوم الحكم الراشد ، متطلباته ، مؤشراته ، كيفية قياسه بالإضافة إلى تحليل مختلف التعاريف التي تضمنتها التقارير العالمية لمختلف الهيآت الدولية لهذا المفهوم الجديد لا سيما في أدبيات العلوم الإقتصادية.

الفصل الثاني : الحكم المحلي ودور الجماعات المحلية في إرساء قواعد و أسس الحكم الراشد من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى مفهوم محلية الحكم من خلال تدخل المؤسسات الإدارية و الإقتصادية على المستوى المحلي في تسيير مختلف الموارد المتاحة.

الفصل الثالث : طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية المحلية و للإحاطة بهذا الأمر لا بد من توضيح مفهوم التنمية و التنمية المحلية خصوصا من خلال التطرق إلى مختلف المدارس التي تناولت هذا الموضع وفق المسار التاريخي لمحاولة ضبط العلاقة بين التنمية المحلية و الحكم الراشد.

الفصل الرابع : كمحاولة لتسليط الإطار النظري على الواقع الجزائري حولنا في هذا الفصل تقييم الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر موازاة مع معدلات النمو المحققة مع ذكر و تحليل بعض التدابير التشريعية التي اعتمدتها الدولة في سياق ما يعرف بتطبيق أسس الحكم الراشد للحد من الفساد الإقتصادي بهدف تحقيق التنمية الشاملة و التنمية المستدامة .

في الأخير خلصنا لخاتمة البحث، و التي هي بمثابة خلاصة عامة للدراسة، و التي نعرض فيها النتائج المتوصل إليها بالإجابة على التساؤلات المطروحة و التحقق من الفرضيات التي انطلقنا منها، كما تتضمن الخاتمة بعض الاقتراحات فضلا عن الآفاق التي تفتحها الدراسة مستقبلا.

مقدمة الفصل :

لقد ازداد الاهتمام بالحكم الراشد أو ما يصطلح عليه البعض بالحوكمة، في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا ، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات والبورصات العالمية.

و كذا نتيجة لتطور بعض المفاهيم في الدراسات الاقتصادية الحديثة لاسيما تلك المتعلقة بدراسة مستويات المعيشة و تنمية الأفراد في ظل ما يعرف بأهداف الألفية للتنمية ،[1]

ونظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بهذا المفهوم، فقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2] التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات .

حيث تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم الحكم الراشد فى العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد السواء.

وسيتم تناول الموضوع بالتطرق إلى بعدي الحكم الراشد الكلي والجزئي ،فيما يتعلق بنشأة هذا المصطلح ومفهومه وأهميته في الواقع المعاصر.

تعتبر مناقشة وتحديد المفاهيم وضبطها من القضايا الهامة والضرورية خاصة وأن معظمها لا يزال يثير الكثير من الجدل بين الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة العامة والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، كما تعتبر محاولة ضبط المفاهيم الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها يتم الدخول في عالم البحث، حيث سنحاول من خلل هذا الفصل ضبط أهم المفاهيم التي تمثل متغيرات الدراسة، انطلاقا من البحث في ماهية الكم الراشد بإبراز دوافع وأسباب ظهوره وكذا تطوره وأبرز خصائصه ومؤشرات قياسه وفواعله.

---

[1] تشكل الأهداف الإنمائية الثمانية، والتي تتراوح طموحاتها من إنهاء الفقر المدقع الى وقف إنتشار مرض الإيدز وتوفير التعليم الإبتدائي لجميع الأطفال بحلول عام 2015، خطة عمل رئيسية لجميع دول العالم وجميع المنظمات العاملة في مجال العمل التنموي. وقد حشدت هذه الجهات جهودا كبيرة لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية من أجل تحقيق هذه الأهداف خدمةً لسكان العالم الأفقر والأقل حظا. ويسعى هذا الموقع الى تبيان هذه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركائها من أجل عالم أفضل للجميع. Millenium Developement Goals

[2] منظمة *التعاون الاقتصادي والتنمية* (***Organisation for Economic Co-operation and Development***:)واختصارها **OECD**هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية (آنفا (OEEC)(التي يتزعمها الفرنسي روبير مارجولين ،للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة ٬عمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير اوروبيه، وفي سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الفصل الأول : الإطار النظري العام للحكم الراشد

المبحث الأول : مدخل إلى الحكم الراشد

يرجع بروز مفهوم الحكم الراشد إلى عدة أسباب سواء من الناحية العملية أو النظرية ، حيث يعتبر الحكم الراشد انعكاس لتطورات و تغيرات حديثة ظهرت في التغير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جهة و التطورات المنهجية و الأكاديمية من جهة أخرى إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية ، سياسية و ثقافية و تأثر بمعطيات أخرى داخلية و دولية ،و يستخدم مفهوم الحكم الصالح (*Good Governance*) (*la Bonne Gouvernance*) منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تنموي و تقدمي أي أن الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة و كوادر إدارية ملزمة بتطوير موارد المجتمع و بتقدم المواطنين و بتحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم ، و ذلك برضاهم و عبر مشاركتهم و دعمهم.[3]

إن الإخفاقات في تنفيذ هذه السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية و الموجهة أساسا لفائدة الفرد في مجتمع مدني ما ، أدت إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات مما أدى إلى وجود عدم الرضا من طرف مجموعات المجتمع المدني ، و فرض إصلاحات إقتصادية و سياسية من طرف هذه المؤسسات الدولية و هذا ما دفع بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي و محاولة تجسيد الحكـــم الراشد من أجل تحقيق الفعالية و الفاعلية في تجسيد الشؤون العامة و التسيير الجيد للإمكانات المتاحة لا سيما على المستويات المحلية .[4]

إن مفهوم الحكم الراشد يأخذ بعدين متوازيين؛ يعكس أولهما فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم. أما البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للمفهوم؛ حيث يشمل –بجانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية– التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية[5].

ولقد ظهر المفهوم منذ عام 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الأفريقية جنوب الصحراء Sub-Saharan Africa حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي؛ فوفقًا لهذه الأدبيات فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض فقط أن تكون اقتصادية وفعالة، ولكن أيضًا لا بد أن تكفل العدالة والمساواة، ولقد نما المفهوم بعد ذلك ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون.

وفي بداية التسعينيات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وكل ما يجعل من الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها؛ ففي اجتماع اللجنة الوزارية لمنظمة التنمية الاقتصادية OECO الذي عقد في باريس في مارس 1996 تم الربط بين جودة وفعالية وأسلوب إدارة شئون الدولة والمجتمع، ودرجة رخاء المجتمع، والتأكيد على أن

[3] سلوى الشعراوي جمعة و آخرون ، **"إدارة شؤون الدولة و المجتمع"** القاهرة مركز دراسات و استشارات الإدراة العامة" 2001 ص 04.
[4] حسين عبد القادر، **"الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية "** رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تلمسان كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2011-2012 ص 18.
[5] سلوى الشعراوي و آخرون مرجع سابق ذكره

المفهوم يذهب إلى أبعد من الإدارة الحكومية؛ ليتضمن إشكاليات تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها.

ومن هذا المنطلق تم تعريف مفهوم "**إدارة شئون الدولة والمجتمع**" [6]على أنه يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة والأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بها ليشمل مجموعة العلاقات بين الحكومات والمواطنين؛ سواء كأفراد أو كأعضاء في مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية، وركز على أن الحقل الدلالي للمفهوم لا ينصب فقط على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شئون الدولة والمجتمع، ولكن يركز أيضًا على القيم التي تحتويها تلك المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة.

ولقد تطور المفهوم؛ ليصبح مؤشرًا لحقل دراسي محدد يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالحكم وعلاقة الحكومة بالقطاع الخاص وبالمجتمع المدني، وإن كان المفهوم في حد ذاته أشمل من مفهوم الحكم بالمعنى المؤسسي (البنائي/الوظيفي) المعروف، وهو الأمر الذي يثير التساؤل حول ما إذا كان ظهور المفهوم حتمية فرضتها ظروف واقعية وعملية مثل تغير دور الدولة، وتنامي أثر السوق الرأسمالي في خريطة القوة في المجتمع والنخبة، وأيضا إذا ما كان صعوده انعكاسا لتغيرات على المستوى النظري تمثل غلبة لمدرسة فكرية أو اقتراب معين؛ أي أن ظهور المفهوم ما هو إلا انعكاس للتغير الجاري في طبيعة ودور الحكومة، وأبرزها:

1-ظهور العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة التقليدية للدولة فاعلا رئيسيا في صنع السياسات العامة موضع مراجعة؛ فالمتتبع للاتجاهات الحديثة في صنع وتنفيذ السياسات العامة يلاحظ ازدياد أهمية البيئة الدولية أو العامل الخارجي في عملية صنع السياسات .فلقد أصبح للمؤسسات والمنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة دور كبير، ليس فقط في المبادرة بطرح قضايا السياسات العامة، ولكن أيضًا في وضعها على قائمة أولويات الحكومات. ولقد بدا واضحًا في ظل العولمة وثورة الاتصالات ضعف قدر الدولة على مقاومة الضغوط الدولية، وانخفاض قدرتها على ممارسة وظائفها التقليدية على النحو المعهود دون أن تتأثر بالمؤثرات الخارجية.

2-التغير الذي طرأ على دور الدولة؛ فقد تحولت من فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط وصنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها، ووسيط بين الفئات والطبقات في حل المنازعات بل ومالكة للمشروعات ومسئولة عن حسن إدارتها، وعن إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات وعدالة توزيعها مكانيا وبين الفئات الاجتماعية؛ لتصبح اليوم الشريك الأول –ولكن بين شركاء عدة– في إدارة شئون الدولة والمجتمع، ولا شك أن هذا التحول قد بدا مع تنامي التضخم الاقتصادي الذي كان من أسبابه الرئيسية تنامي أعباء وتكلفة "دولة الرفاهة" وعبئها على دافعي الضرائب من العاملين من أبناء الطبقة الوسطي والعاملة، بعد أن تغيرت طبيعة الهرم العمري للسكان، وزادت نسبة من يتقاضون معاشات، وانخفضت نسبة المشاركين في العمل.

كما برزت في نفس الوقت أزمة النموذج السوفيتي للدولة الاشتراكية، بما أدى إلى إعادة النظر في دور التخطيط المركزي كأداة للتعبئة والتخصيص، والاتجاه لتراجع الدولة عن أدوار الضمان الاجتماعي، وتسليمها للمجتمع المدني والأهلي، فضلا عن تعثر محاولات التنمية بالاعتماد على القطاع العام

[6] سلوى الشعراوي "مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع" على الموقع الإلكتروني www.onislam.com

3-تنامي دور الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات، والحاجة إلى إعادة النظر في علاقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص ودور مؤسسات العمل المدني؛ حيث أصبح للفاعلين المجتمعين (القطاع الخاص والمجتمع المدني) دور أكبر في التأثير على السياسات العامة والإدارة، وتطبيق السياسات على نحو لم يكن متصورًا من قبل؛ مما أثار الجدل بشأن حدود ومستويات الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والقطاع الأهلي، وبروز مصطلح "إدارة شئون الدولة والمجتمع "ليحل محل مصطلح "الإدارة العامة" لوصف سبل وصيغ الإدارة السياسية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

4- تحولات أسلوب الإدارة العامة التقليدي مثل احترام الأقدمية، والتدرج الوظيفي، وظهور مجموعة أخرى من القيم تحل محلها مثل التمكين والتركيز على النتائج، وإعطاء فرصة كبرى للمسئولية الفردية من خلال هيكل إداري متكامل، والاتجاه للتركيز على معيار الإنجاز والتعلم المستمر، وتطوير المهارات بشكل متنوع خاصة التقنية والالكترونية.[7]

المبحث الثاني : الحكم الراشد (التعريف ، الخصائص و الأسس)

المطلب الأول : مفهوم الحكم الراشد

يجب الإشارة إلى أن مفهوم الحكم الراشد كباقي المفاهيم الاجتماعية التي تعتريها عدة إشكالات منهجية، منها إشكالية الترجمة، فلا يوجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية والفرنسية، فعلى سبيل المثال هناك عدة دلالات للمفهوم منها، الحكم الراشد، أسلوب الحكم، الحاكمية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع...إلخ[8].

إلى جانب هذا لا يوجد هناك تعريف واحد وموحد يعبر عن المعنى الدقيق للمفهوم، بل هناك أكثر من تعريف وهذا ما يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم.

لهذا فإن دراسة الحكم الراشد دراسة ابستمولوجية[9] ، أي دراسة علمية للمصطلحات تعد من أساسيات الفهم والإدراك لأبعاده المتعددة، بالإضافة إلى أن إبراز بعض التعاريف التي تناولت مفهوم الحكم الراشد سواء من طرف المؤسسات المالية الدولية أو من قبل بعض المفكرين تساعد على توضيح المتغيرات التي أحاطت بتطوره، ومن ثم التمكن من ضبط تعريفه بما يتلاءم مع الظواهر الممكن حدوثها في المستقبل.

1-الحكم الراشد دراسة ابستمولوجية:

إن دراسة مفهوم الحكم الراشد ابستمولوجيا تعني تحديده للمصطلح من ناحية وضبط المفاهيم المرادفة له انطلاقا من فكرة مفادها أن لكل مفهوم جنسيته وتاريخ ميلاده، ومنظومته المعرفية التي تسنده وترعاه.

وعليه فإن تحديد مصطلح الحكم الراشد وإرهاصات استعماله تتطلب ضرورة تحديد معنى الحكم[10] (*gouvernance*)

وعلى العموم فإن هذا التحديد بين أنه مفهوم محايد وأنه يعبر عن ممارسة السلطة السياسية، وإدارة شؤون المجتمع على مختلف

---

[7] سلوى الشعراوي "مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع" على الموقع الإلكتروني www.onislam.com

[8] بن عبد العزيز خيرة: "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الإداري" قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة مجلة المفكر العدد 8 سنة 2012 ص 316.

[9] إمنصوران سهيلة : الفساد الإقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة تحليلية حالة الجزائر" جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية 2005-2006 ص 95

[10] حسين عبد القادر: **الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية** مرجع سابق ذكره.ص 23

المستويات المركزية واللامركزية، وأنه قديم قدم الحضارات البشرية ، وانه أوسع من الحكومة ، لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية عمل المؤسسات غير الرسمية كالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ظهر مصطلح الحكم الصالح أو الحكم الجيد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر ، كمرادف لمصطلح الحكومة ، ثم كمصطلح قانوني (سنة 1478)[11] ليستعمل في نطاق واسع و معبر عن تكاليف التسيير ، و مع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الإجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية و على هذا الأساس ليس هناك أدنى شك في الأصل الفرنسي للمصطلح.[12]

ابتداء من سنة 1478 استخدم المصطلح للتعيين الإداري و القانوني في بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية ، و يرى البعض أن ترجمة اللفظ الإنجليزي (Governance) إلى لفظ الحكم باللغة العربية لا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم، وقد ظهر مصطلح الحكم في شكله المعاصر حين أحياه البنك الدولي في تقريره حول التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء سنة 1989 حيث طرح المفهوم كمقاربة تحمل البعد السياسي المؤسساتي لاستراتيجيات التنمية و سياسات التعديل الهيكلي و مبادئ الحكم الراشد،

إن مصطلح الحكم الراشد سواء المتعلق بالمؤسسة أو الشؤون العامة لم يأتي من عدم بل نتيجة سياق تاريخي طويل ليأخذ بعدها شكلا جديدا في ظل تطور النظريات الحديثة المتعلقة بشؤون الأفراد و الدول.

2- تعريف الحكم الراشد :

اختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد نظرا لتعدد أبعاده (سياسي ، اقتصادي أو مؤسساتي) من أبرزها:

- تعريف البنك الدولي :"**الحكم الراشد هو التقاليد والمؤسسات التي تُمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام**"[13].

و هذا يشمل ما يلي :

1. عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم و استبدالهم (البعد السياسي)
2. قدرة الحكومة عل إدارة الموارد و تنفيذ السياسات السليمة بفعالية (البعد الإقتصادي)
3. احترام كل من المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينهن (البعد المؤسساتي) [14]

[11] حسين عبد القادر: **الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية** مرجع سابق ذكره.ص 23

[12] زايري بلقاسم "الحكم الرشيد و الكفاءة الإقتصادية" المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات جامعة ورقلة 2005 ص 91

[13] Daniel Kauffman ,Aart Kraay,Pablo Zoido-Lobaton , "Governance Matters" Washignton World Bank 1999.

[14] يختار عبد القادر ، عبد الرحمن عبد القادر" دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية" حالة الدول العربية المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي ديسمبر 2011 الدوحة.قطر

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD**

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرف الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، أي أنه يتكون من الآليات، والعمليات والمؤسسات التي من خلالها نستطيع أن نشكل مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتهم وحل خلافاتهم ، وهذا التعريف يركز على استخدام كل الآليات والطرق القانونية والمؤسسات المدنية لاحترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها[15].

حسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإنه يلوح لثلاثة دعامات هي :

- ✓ الدعامة السياسية : و التي تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة و تكوين السياسات.
- ✓ الدعامة الإقتصادية : تتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية و علاقاتها بالاقتصاديات الأخرى.
- ✓ الدعامة الإدارية : تتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات.[16]

إن هذا المفهوم الحديث لمصطلح الحكم الراشد يتسم بالتطور في التسيير و التجاوب مع متطلبات المواطن في إطار تحقيق معاني المشاركة في ظل الشفافية و العدالة.

- **تعريف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية : OCDE**

لقد عرفت المنظمة الحكم الراشد على أنه " استعمال السلطة السياسية و إجراء الرقابة في المجتمع مع استعمال المارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية"[17]

و هو تعريف ركز بالأساس على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية و البيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية بأنواعها.

- **تعريف الأمانة العامة للأمم المتحدة : (نظرة الأمين العام السابق كوفي عنان)**

أكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن الحكم الراشد لا يمكن فرضه ، ساء من قبل السلطات الوطنية أم المنظمات الدولية، و لا يمكن خلقه بين عشية و ضحاها ، و إنما هو إنجاز و نتيجة في حد ذاتها، و بدون دولة القانون و الإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها و السلطة الشرعية ، لا يمكن تحقيق حكم راشد كما يؤكد على إعداد البيئة المساعدة و المناسبة ، و هو ما يتطلب قناعة و مشاركة المحكومين (المواطنين) إضافة إلى الإندماج الكامل و المستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم.[18]

و المتعارف عليه فإن الحكم الراشد قد طرح على المجتمعات الديمقراطية و غير الديمقراطية ، لكن حسب الأمين العام السابق فإن تجسيده يتوقف على عدة شروط ، و هذا ما لم يتحقق في الكثير من البلدان النامية منها و بالخصوص الدول العربية.

من جهة أخرى يختلف تعريف الحكم الراشد من مؤسسة إلى أخرى و كذلك من مفكر لآخر و من بين هؤلاء نذكر :

---

[15] United Nations Développement Program : **La Bonne Gouvernance et le développement Humain Durable** 1994 P3.

[16] حسين عبد القادر: **الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية** مرجع سابق ذكره.ص 26

[17] بوبكاري مايغا : "إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو" رسالة ماجستير.الجزائر كلية العلوم السياسية 2002. ص 20.

[18] الكايد زهير عبد الكريم : "الحكمانية قضايا و تطبيقات" المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003. ص 08

حسب هذا التعريف لدى ***Hewit – Cyntia*** [19] فإن الحكم الراشد لدى الانجليز ماهو إلا القدرة على التسيير بطريقة فعالة أي نوع من أنواع المنظمات و بشكل آخر الحكم الراشد هو اتخاذ القرار بشكل سياسي بهدف معين متمثل في البحث عن الديناميكية على مستوى النشاط الجماعي لخدمة الصالح الخاص بالأفراد. *

" La gouvernance est conçue chez les anglophones comme étant la capacité de gérer de manière efficace tout type d'organisation. Elle est en outre la prise de décision de type politique dont le but précis est la recherche d'un dynamisme au niveau de l'action collective pour servir l'intérêt particulier des individus " **Hewit – Cyntia**

La gouvernance est un processus de coordination d'acteurs, de groupes sociaux, d'institutions pour atteindre des buts propres discutées et définis collectivement dans des environnements fragmentées et incertains " Bagnasco et Le Gales

حسب هذا التعريف لدى ***Bagnasco et Le Gales*** [20] فإن الحكم الراشد يمثل مجموعة من المراحل تشمل التنسيق بين الأعوان ، الجماعات الاجتماعية ، أنظمة مؤسساتية للوصول إلى أهداف واضحة مناقشة و محددة جماعيا في محيط مجزء و غير أكيد (عشوائي) **

عرف ***François Ascher*** [21] الحكم الراشد على أنه يترجم و يشرك المؤسسات السياسية ، الأعوان الاجتماعيين من المجتمع المدني و المنظمات الغير حكومية و غيرها إضافة إلى المنظمات الخاصة و التي تعبر عن القطاع الخاص في إطار جملة من المراحل التي تصبو إلى تشكيل ووضع الاختيارات الجماعية التي تستطيع إثارة اندماج فعال للمواطن.

حسب ***Marco, Rangeon et Thiebault*** [22]فإن الحكم الراشد له نظرة سياسية أكثر منها اقتصادية فهو حسبهم يمثل الأشكال المتداخلة الجديدة لأنظمة الحكم أو الحكومات حيث تكون المنظمات العمومية (مؤسسات الدولة) و القطاع الخاص و جماعات الأفراد لها دور في تشكيل السياسة.

[19] Cynthia Hewit de Alcantara," du bon usage de gouvernance" revue internationale des sciences sociales n°15 Mars 1998.

[20] الدكتور الأخضر عزي –الدكتور غالم جلطي " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد "مجلة علوم إنسانية العدد 21 سنة 2005

[21] Michelle Godet : » comment traiter les citoyens aussi bien que les actionnaires »France 1999 p 2

[22] الدكتور الأخضر عزي –الدكتور غالم جلطي " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد " مرجع سابق ذكره.

يتكلم ***François Xavier Merrien*** [23] عن الحكم الراشد الجديد و الذي يشكل اشتراك الأعوان باختلاف أنواعها و المنظمات العمومية (مؤسسات الدولة) الأمر الذي يجعلها توحد و تمزج مواردها ، خبراتها ، قدراتها و مشاريعها لتخلق بذلك تحالف جديد للعمل على أساس تقاسم المسؤوليات.

" Dans la nouvelle gouvernance, les acteurs de toute nature et les institutions publiques s'associent, mettent en commun leurs ressources, leurs expertises, leurs capacités, leurs projets et créent une nouvelle coalition d'action fondée sur le partage des responsabilités" ***François Xavier Merrien***

- **تعريف لجنة الحكم العالمية :**

La Commission Globale sur la Gouvernance

ترى اللجنة أن الحكم الراشد هو مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات العمومية و الخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و المصالحة و التوفيق بين المصالح المشتركة و تلك المتنازع عليها.

- **تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة :**

يشمل الحكم الراشد التقاليد و المؤسسات و العمليات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات الحكومية بصفة يومية ، و تعالج الأسئلة التالية :

- كيف و إلى أي مدى يكون للمواطنين رأي في صنع السياسات اليومية؟
- ما مدى كفاءة إدارة الموارد و الخدمات العامة؟
- كيفية منع الأجهزة الحكومية من إساءة إستخدام قوتها أو سلطتها؟
- كيف تخلق لدى موظفي الحكومة الإحساس بأنهم مسؤولين عن تصرفاتهم؟[24]

ومنذ ظهور تعريف البنك الدولي لم تتوقف الأدبيات عن محاولة تحسين أو تجويد التعريف حتى يصبح أكثر شمولا وأكثر تحديدًا، وفي هذا الإطار حاول مفكر بارز هو ***R.A.Rohdes*** [25] أن يرصد التعريفات التي تتناول المفهوم في الأدبيات المختلفة إلى ستة (06) توجهات أو استخدامات نلخصها في ما يلي[26]:

- **الأول** :يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب والتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وعادة ما يعكس هذا الاتجاه الحد من التدخل الحكومي وضغط النفقات العامة، والاتجاه نحو

[23] Nathalie HOLEC, Genvième BRUNET-JOLIVALD « Gouvernance » Dossier documentaire réalisé par le Centre De Documentation de l'Urbanisme de Paris. P11

[24] جون سوليفان "الحكم الديمقراطي الصالح" مركز المشروعات الدولية الخاصة 2005 ص 36

[25] R.ARodhes est professeur d'administration publique (Recherche) à l'Université de Southampton (Royaume-Uni), professeur de gouvernement à l'Université Griffith (Brisbane, Australie) et professeur émérite de sciences politiques à l'Université de Newcastle (Royaume-Uni)

[26] سلوى الشعراوي جمعة : مرجع سابق ذكره

الخصخصة كمؤشرات للتعبير عن دولة الحد الأدنى (*The Minimal Stat*) التي لا تتدخل إلا عند الضرورة فقط.

- **الثاني** :يتحدث عن (*Governance*) من خلال التركيز على المنظمات الخاصة ومنظمات إدارة الأعمال بالذات عند الحديث عن المصطلح المعروف(*Corporate Governance*)[27] ، وفي هذا السياق يركز أنصار هذا المحور على مطالب المساهمين (*Stakeholders*) ، وكيفية إرضاء العميل، كما يركزون على كيفية عمل نظام داخل الشركة على النحو الذي يحقق مصالح المنتفعين بها.
- **الثالث** :يعبر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة ***New Public Management***[28] القائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة، وإدخال قيم جديدة مثل المنافسة، وقياس الأداء، والتمكين، ومعاملة متلقي الخدمة على أنه مستهلك أو عميل، وغيرها من المفاهيم، إلا أنه يغفل الدور الاجتماعي للدولة بصفة عامة، والحاجة إلى وجود فاعل يستطيع أن يتوجه بخدماته للمواطنين بصرف النظر عن كون هذه الخدمة تحقق ربحًا من عدمه.
- **الرابع** :أن الربط بين الجوانب السياسية للمفهوم المحددة في منظومة القيم الديمقراطية من جانب ومؤشرات شرعية النظام والمساءلة من جانب آخر هو إضافة حقيقية للتحليل الاجتماعي، ويمثل هذا المحور استخدام البنك الدولي للمفهوم في 1989، وتبنيه لسياسات مرتبطة به مثل الإصلاح الإداري، وتقليص حجم المؤسسات الحكومية، وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص، وتشجيع اللامركزية الإدارية، وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية.
- **الخامس** :يعبر عن أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين؛ مثل الدولة (المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص) على المستويين المحلي والمركزي. وبعبارة أخرى: لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في صنع السياسات العامة.
- **السادس** :الاهتمام بدراسة إدارة مجموعة الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات، ويرى أنصار هذا المحور أن هذا التعريف أوسع وأشمل من مجرد الحديث عن الحكومة، ويشمل الحديث عما هو عام، وخاص، وتطوعي.

ولقد خلص ***R.A.Rohdes*** إلى أن تعريف الحكم الراشد يمكن أن يشتمل على العناصر التالية:

- ✓ التنسيق بين التنظيمات الحكومية وتنظيمات قطاع الأعمال الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية.
- ✓ عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلفة التنظيمات.
- ✓ استناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات إلى التفاوض.
- ✓ تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.
- ✓ قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة بما لها من موارد[29].

---

[27] حوكمة الشركات (حوكمة -وهو مصطلح مشتق من اللغة الإنجليزية حوكمة الشركات) يشير إلى نظام يتكون من جميع العمليات والأنظمة والقوانين والمؤسسات مصممة لتناسب طريقة إدارة الشركة من يديرها ويضبطها.

[28] A.Bartoli le définit comme étant : « *l'ensemble des processus de finalisation, d'organisation, d'animation et de contrôle des organisations publiques visant à développer leurs performances générales et à piloter leur évolution dans le respect de leur vocation* » A. Bartoli, *Le management des organisations publiques*, Dunod, Paris, 1997

[29] سلوى الشعراوي جمعة : مرجع سابق ذكره

إلا أن هناك من يرى أن مفهوم "إدارة شئون الدولة والمجتمع" أو ما يعرف بالحكم الراشد ليس بالمفهوم الجديد، ولكنه اسم جديد لمفاهيم قديمة ظهرت من قبل؛ فهو بمثابة منتج قديم وضع في قالب جديد.

لكننا يمكننا القول بأن المفهوم يحتوي على عناصر التجديد التي ظهرت نتيجة لظهور متغيرات عديدة سواء عملية أو علمية، مثل الحاجة للأخذ بما يعرف بالمنهاج المتكامل في الدراسات والبحوث ؛ حيث أصبحت الظواهر العلمية شديدة التداخل والتعقيد؛ الأمر الذي يستلزم الأخذ بالمنهج المتكامل، سواء المبني على تعدد الحقول العلمية ، أو تضافر اقترابات البحث المختلفة داخل الحقل الواحد.

يرى كذلك الباحث الفرنسي ***François Castaing*** [30] أن تعريف الحكم الراشد يقوم على 04 أسس هي:

1- يعرف الحكم الراشد على أنه نظام لاتخاذ القرار.
2- هذا النظام يتخذ القرار في إطار منظمة جماعية.
3- هذه المنظمة تحوي عدة مراكز لاتخاذ القرار.
4- الهدف من خلق هذا النظام ضمان الفعالية. [31]

Sur la gouvernance « ...une réforme, une révolution du mode d'organisation de l'Etat »
François Castaing
Interview accordée au Quotidien El Watan 30 Mai 2005

إن هذا الباحث من خلال هذا التعريف يفترض بأننا نعيش في إطار نظام ديمقراطي، متميز بوجود عدة مراكز لاتخاذ القرار من أجل هدف واحد و نهائي هو ضمان الفعالية في الأداء.

من جهة أخرى و في نفس السياق وضع الباحث ***Gerry Stocker*** [32] خمسة أسس لتعريف الحكم الراشد و هي :

1- إشراك الفاعلين (أعوان و مؤسسات) خارج نطاق الحكومة.
2- غياب الحدود الصارمة بين العمل الإجتماعي و الإقتصادي.
3- الاعتماد المتبادل بين المؤسسات و الجهات الفاعلة الرسمية في العمل الجماعي.
4- تكون شبكات الاستجابة من الجهات الفاعلية (مراكز اتخاذ القرار) مستقلة.
5- إمكانية العمل دون الرجوع أو الاعتماد على الدولة. [33]

من كل ما سبق نستنتج أنه لا يوجد هناك تعريف موحد للحكم الراشد سواء من طرف المؤسسات المالية الدولية أو من طرف الباحثين ، و هذا ما يجعل المفهوم أكثر ليونة، و الحكم الراشد اعتمادا على كل التعريف يتمحور حول مجموعة من الآليات و الموارد و الأساليب العاكسة لهيكلة قيمة ديموقراطية كحد أدنى ضروري لتحقيق الفعالية في تسيير شؤون العامة أو أنه نمط

[30] François Castaing Professeur chercheur à l'université de Paris 8.
[31] Brahim Lakhlef « La Bonne Gouvernance » Dar el khaldounia Alger .2006 P11.
[32] Gerry Stoker est professeur de politique et de gouvernance à l'Université de Southampton, Royaume-Uni
[33] Robert JOUMARD : « le Concept de gouvernance » Rapport de Laboratoire de transport et environnement (LTE) Novembre 2009 p19

ممارسة السلطة في تسيير الموارد الإقتصادية و الإجتماعية لدولة ما خاصة في إطار البحث عن الشفافية لتحيقي التنمية في جميع المجالات و هذا يرتكز على مجموعة من الأسس .

الحكم الراشد هو الطريقة الفعالة التي تمكن من تسيير الموارد الاقتصادية، الاجتماعية و البشرية ، المادية و المالية ، التكنولوجية و الإعلامية ، في محيط عشوائي بغية خلق تحالف فعال بين الأعوان ، الدولة و القطاع الخاص ضمن مجموعة من الأسس و المؤشرات أساســها العدل و الشفافية بغية دفع عجلة التنمية و التنمية الشاملة لأي إقليم .

المطلب الثاني : مقومات الحكم الراشد

نتيجة لتعدد التعاريف و اختلاف أولويات التطبيق ووجهات النظر للحكم الراشد ، تختلف الخصائص هي الأخرى و تتوزع بين معايير سياسية ، إقتصادية ، إجتماعية و إدارية و هي لا تشمل أداء الدولة و مؤسساتها فحسب بل تشمل الإدارة العامة و مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص و حتى المواطنين أنفسهم بصفتهم كأفراد و فاعلين ، و تختلف هذه الخصائص كذلك باختلاف الجهات و مصالحها:

أولا : مقومات الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[34]

يضع البرنامج مجموعة من الخصائص هي :

1- المشاركة : (*participation*) تشير إلى حق كل من الرجل و المرأة في إبداء الرأي و المشاركة في صنع و اتخاذ القرار إما بصورة مباشرة أو عن طريق المجالس التمثيلية المنتخبة و هذا ما يلزم توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الأحزاب و الجمعيات و تكفل العمل الجماعي في أطر قانونية حرة تحث على حرية التعبير.

2- حكم أو سيادة القانون : (*Rule Of law*) يقصد به سيادة القانون على الجميع من خلال الحفاظ أو ضمان حقوق الإنسان ، تنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة ، و احترام مبادئ سياسية قانونية مثل الفصل بين السلطات و الاستقلالية.

3- الشفافية :(*Transparency*) ترمز إلى حق المواطن في التعرف على المعلومات الضرورية و الموثقة ، و تعتبر الحكومة و المؤسسات الاقتصادية العامة و الخاصة مثل البنوك المصدر الرئيسي لهذه المعلومات و يجب نشرها و اطلاع المواطنين عليها بطريقة علنية من أجل توسيع دائرة المشاركة و الرقابة و المحاسبة من جهة و تقليص و محاربة الفساد من جهة أخرى. كما انه للكلمة تعريفا سياسيا و إقتصاديا له جوانب كثيرة : "توفر المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات أو البيانات أو أساليب اتخاذ القرارات المتعلقة بالأفراد أو الشركات ذوي الصفة العامة "[35] هكذا نستخلص ثلاثة مكونات للمعلومات الشفافة و هي :

- ❖ أن تكون متاحة للجميع دون استثناء.
- ❖ أن تكون وثيقة الصلة بالموضوع.

[34] حسين عبد القادر: **الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية** مرجع سابق ذكره.ص 30
[35] جون سوليفان "الحكم الديمقراطي الصالح" مركز المشروعات الدولية الخاصة 2005 ص 21

❖ إمكانية الإعتماد عليها لاتخاذ القرار.

4- الاستجابية (حسن الاستجابة) (*Responsiveness*) و تمثل قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات لمن يطلبها أو ينتفع بها دون تفرقة أو إستثناء.

5- التوافق (الإجماع) (*Consensus Orientation*) يرمز إلى سعي الحكم الراشد إلى تسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الأفضل معتبرا مصلحة الجميع فوق المصالح الفردية.

6- المساواة (Equity) و تمثل العدالة و ضرورة تكافؤ الفرص للجميع.

7- الكفاءة و الفعالية :(Effectiveness & Efficiency) التي تمثل مدى قدرة المؤسسات على تنفيذ المشاريع ، و تقديم نتائج تستجيب لحاجات الفرد مع الاستخدام العقلاني و الرشيد للموارد.

8- المساءلة : (*Responsabilisation*) و تعني خضوع صناع القرار في الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني للمساءلة من قبل الجمهور ، كما ترمز إلى القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم لموارد العامة بهدف حماية الصالح العام.

9- الرؤية الإستراتيجية : (*Strategic vision*) ترمز إلى وجوب اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع خطط استرتيجية لتحيقي الأهداف بأقل التكاليف ووفقا للموارد المتاحة سواء منها البشرية أو الطاقات المتوفرة متخذين البعد المستقبلي بعين الإعتبار.

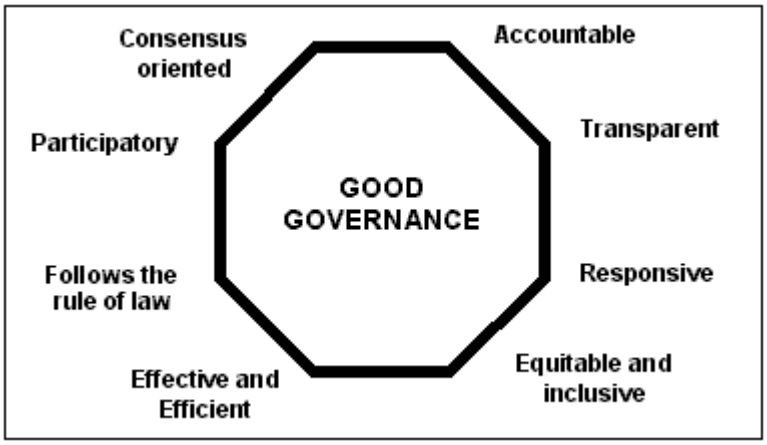

« What is Good Governance », UN-ESCAP, p3
.**http://www.gdrc.org/U-gov/escap governance.html,**

ثانيا مقومات الحكم الراشد حسب البنك الدولي و منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية [36]

قام كل من البنك الدولي و منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية بوضع خصائص للحكم الجيد مرتكزين على كل ما يمكن من تحفيز الانفتاح الاقتصادي ، و تحيقي قفزة نوعية في مؤشرات النمو و تحرير التجارة وفقا لمعيارين أساسيين التضمنية و المساءلة. كما اهتما بعنصر رئيسي ألا و هو محاربة الفساد في الإدارة إذ أن الفساد يعتبر أهم ميزة تعبر عن فساد الحكم من خلال تفشي ظواهر المحاباة و الرشوة و المحسوبية.

[36] حسين عبد القادر: **الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية** مرجع سابق ذكره.ص 30

1- التضمينية (*Inclusivity*) تقتضي أن الحكم الراشد تضميني أي ليس حصري مقتصر على مجموعة محددة من الأفراد ، و أن إدارة الحكم المبنية على المساواة ترى أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم و يجب المشاركة فيها يمكنه ذلك بالتساوي مع الكل.

2- المساءلة.

إن هذه المنظمة وضعت أسس يقوم على أساسها الحكم و يكون راشدا هي :

- المساواة - الشفافية - الرقابـــة
- المشاركة - المسؤولية - التداول على الحكم

ثالثا مقومات الحكم الراشد بالنظرة الأوروبية:

مشروع الدستور الأوروبي يركز على تلك الأسس بالإضافة إلى :

1- أساس المساواة الديمقراطية.

2- أساس الديمقراطية التمثيلية

3- أساس الديمقراطية التشاركية.[37]

رابعا مقومات الحكم الراشد لدى بعض المفكرين:

بالإضافة إلى تلك الأسس و المقومات ، أضاف العديد من الباحثين مجموعة من الأسس لا بد ان يقوم عليها الحكم حتى يبلغ الرشادة نذكر منهم :

- يرى الباحث ***Oran Young***[38] بأنه إضافة إلى الشروط المتعارف عليها لا بد من إدخال شرط أساسي آخر و هو نوعية المؤسسات (*La qualité des institutions.*) حيث يوضح أن الدور الذي تلعبه المؤسسات و التشريعات وفق الآليات المتاحة للفاعلين و الأعوان للمشاركة في حل المشاكل و اتخاذ القرارات دور هام و رئيسي. و حسبه فإن الحكم الراشد يكون على أساس نوعية المؤسسات و الديمقراطية.[39]
- الباحث ***Douglass North***[40] يرى أنه لا بد من توفر شرطين آخرين هما :

1- تحديد الأهداف

2- تحديد القواعد

يقارن هذا الباحث الفاعلين في دائرة الحكم الراشد الممثلين في الأعوان و مراكز إتخاذ القرار كاللاعبين ، حيث لا بد لهم من وضع و تحديد الأهداف مراعين في ذلك القواعد الواجب معرفتها من الجميع لضمان حسن التصرف.[41]

---

[37] Brahim Lakhlef « La Bonne Gouvernance » Dar el khaldounia Alger .2006 p33.

[38] Oran Young est professeur émérite, la gouvernance institutionnelle et internationale, les institutions environnementales à l'École Bren des sciences environnementales et de gestion à l'Université de Californie, Santa Barbara.

[39] Brahim Lakhlef « La Bonne Gouvernance » Dar el khaldounia Alger .2006 p 35.

[40] Douglass Cecil North est un économiste américain. Il a reçu le prix Nobel d'économie en 1993

- الباحث [42] ***Pierre de Senarclens*** يرى أن اتخاذ الديموقراطية الليبرالية كمرجع أصبح أمرا مفروغا منه ، و يرى كذلك هيمنة المفاهيم النيوليبرالية .و على هذا الأساس فإنه يضيف إلى الشروط السابقة ، شرط مرتبط بالنموذج الليبرالي.

الخلاصة هي أن لا يمكن القول بأن الحكم حكم راشد إلا إذا كان ضمن إطار محدد ، يهدف إلى تحقيق أهداف معينة باحترام القيم و المعايير المقبولة دوليا

- يرى الباحث ***إبراهيم لخلف*** [43] أن من الشروط الواجب توفرها في الحكم الراشد هي :

1- الديموقراطية.

2- الليبرالية.

3- الفعالية.

4- المسؤولية .

5- التقييم.

و هذا بالأخذ بعين الإعتبار مجموعة من الأسس بالنسبة لكل شرط كالتالي :

1- نظام ديموقراطي بكل ما يحمله من أسس و هي :

- الحريات.
- التداول أو التناوب
- الشفافية
- الرقابة
- المشاركة
- العدالة
- المساواة

2- النظرة الليبرالية بكل ما تحويه من :

- حرية المبادرة
- حرية التجارة و التجارة الدولية
- المنافسة.
- احترام الملكية.
- الشفافية

[41] Douglass North « Institutions and econimic Grouth an historical introduction » Washington University 1989

[42] Pierre de Senraclens est professeur honoraire de relations internationales à l'Université de Lausanne

[43] براهيم لخلف متحصل على شهادة في الإقتصاد ، إطار سابق في القطاع العام.

- تخلي الدولة عن أي دور في الحياة الإقتصادية

3- الفعالية بكل ما تتطلبها من :

- احترام المعايير المقبولة عموما.
- الكفاءة.
- الانضباط المالي.
- الإصلاحات الدائمة
- رضا المواطن
- فعالية الخدمات العمومية
- القدرة على التكيف

4- المسؤولية اتجاه الكل في الحاضر و المستقبل (الأخذ بعين الاعتبار الطابع الزمني) :

- إلزامية تحرير التقارير.
- المحافظة على المحيط و تطويره..
- المحافظة على فرص الأجيال القادمة.

5- التقييم المحايد لفهم و شرح الشرط :

- وضع أجهزة للتقييم تكون مستقلة و ذات مصداقية.
- قبول التدابير التصحيحية.[44]

المبحث الثالث : عناصر الحكم الراشد و أبعاده

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سعيه لتعزيز و ترشيد الحكم في البلدان المشمولة ببرامجه ، قام بتحديد المجالات ذات الأولوية في وضع برامج إدارة الحكم من أجل تحيقي الأهداف و هي :

- مؤسسات الحكم.
- إدارة القطاع العام و الخاص
- اللامركزية و دعم الحكم المحلي
- منظمات المجتمع المدني.[45]

المطلب الأول : عناصر الحكم الراشد : و سنحاول دراسة الفواعل الرئيسية الهامة التي عليها القيام بمهام ترشيد الحكم :

أولا الدولة : (***L'Etat***) : في البلدان التي تعنى بأسس الديموقراطية ، تقوم الدولة بعدة مهام ووظائف عديدة منها أن تكون بؤرة العقد الإجتماعي الذي يحدد المواطنة ، و أن تكون السلطة المفوضة بالسيطرة و ممارسة القوة ، و أن تقوم

[44] Brahim Lakhlef « La Bonne Gouvernance » Dar el khaldounia Alger .2006 p33/37

[45] وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي " إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة" 1997 ص 17

بمسؤوليات توفير الخدمات الإجتماعية العامة و تهيئة بيئة تمكينية للتنمية البشرية المستدامة و تعني هذه الوظيفة وضع و الحفاظ على أطر قانونية تنظيمية مستقرة ، فعالة و عادلة للنشاط العام و الخاص ، كما تقوم الدولة بضمان الاستقرار و العدالة في السوق ، و تتوسط المصالح من أجل الصالح العام ، و في هذه الأدوار جميعها تواجه الدولة تحديات تتمثل في كيفية أن تعالج هموم و احتياجات الفئات الأكثر فقرا باتباع الحكم الراشد من خلال زيادة الفرص المتاحة للناس لالتماس نوع الحياة التي يطمحون إليه و تحقيقه و إدامته ، و تستطيع الدولة أن تنجز الكثير في العديد من الميادين ، كدعم حقوق الفئات الضعيفة ، و حماية البيئة و الحفاظ على أوضاع الاقتصاد الكلي ، و الحفاظ على معايير الصحة العامة ، و تعبئة الموارد من أجل توفير الخدمات العامة و البنية الأساسية ، و الحفاظ على الأمن و النظام و الانسجام الاجتماعي ، كما يمكن لمؤسسات الدولة أن تساهم في تمكين الناس الذين تقوم على خدمتهم بتوفير الفرص المتكافئة و كفالة المشاركة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و تمكينهم من الوصول إلى الموارد المتاحة ، و هذا لا يكون إلا إذا كانت هيئاتهم التشريعية و عملياتهم الإنتخابية و نظمهم القانونية تعمل بصورة سليمة ، فوجود مؤسسات تعمل بصورة حرة و نزيهة يعد أمرا بالغ الأهمية. [46]

بالتالي فإن دور الدولة و الذي تطور كثيرا فلم تصبح الدولة الحـامية التي تعنى بالصحة و التعليم و الدفاع فقط بل أصبحت تتعدى أدوارها ذلك ، فالدولة أصبحت تعمل كذلك على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية و أهم مهامها خلق محيط سياسي ، اقتصادي و اجتماعي ملائم لتحقيق التنمية و أبعد من ذلك التنمية الشاملة و المستدامة.

إن الدولة بسهرها على تنظيم و احترام القوانين و التشريعات و حفاظها على الأمن و الاستقرار و سعيها وراء خلق إطار مؤسساتي وطني قوي من خلق وضع السياسات و البـرامج الملائمة و مراقبة لانتخابات و السعي وراء النزاهة و العدل و المساواة ، إن الدولة بتنظـيمها للسوق و مراقبتها له ، تعتبر من أهم عناصر الحكم الراشد.

ثانيا القطاع الخاص (*Private Sector*) على الرغم من اعتبار الدولة العون الرئيسي و الأساسي في تحقيق التنمية لأي بلد ما ، إلى أنها لا تبقى الوحيدة التي لها دور في ذلك ، فالتنمية تتطلب و تعتمد في جانب منها على خلق الوظائف و مناصب العمل التي تمكن من توفير مستويات من الدخل التي تسمح بتحسين مستويات المعيشة، و من المعروف أن القطاع الخاص هو القطاع الرئيسي الذي ينتج فرص العمل المنتجة ، و يشمل عادة هذا القطاع مجموع المشاريع الخاصة بالتصنيع و التجارة و الخدمات و المصارف ، و يلعب القطاع الخاص دورا هاما في توفير الخبرة و رؤوس الأموال و المعرفة اللازمة في تحقيق العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة الرسمية ، أو منظمات المجتمع المدني ، إن اعتبار القطاع الخاص عنصرا من عناصر الحكم الراشد راجع لدوره في تحقيق التنمية البشرية و التنمية المستدامة على أساسا المسؤولية الاجتماعية التي يتحملها من خلال تأمين القروض ، تأمين التدريب و التعليم و غيرها

[46] حسين عبد القادر: **الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية** مرجع سابق ذكره.ص 39

من السياسات التي يقوم بها.كما أنه من الأساسي أن يكون هناك إطار للتفاعل و الحوار بين القطاع الخاص و الدولة بمؤسساتها ، بحيث تعمل هذه الأخيرة على تشجيع تنمية القطاع الخاص من خلال :

- خلق بيئة مستقرة للإقتصاد الكلي.
- الحفاظ على الأسواق التنافسية
- ضمان الحصول على القروض بسهولة
- رعاية المشاريع التي تضمن أكبر قدر ممكن من الوظائف.
- خلق بيئة تجذب الاستثمارات و المساعدة في نقل المعرفة.
- فرض سيادة القانون
- تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية

ثالثا المجتمع المدني : (***Civil society***) من بين التعريفات التي تطرقت لمعنى المجتمع المدني بصيغته الحالية نجد " أنه مجال شبكات العمل التطوعية و الجمعيات الغير رسمية التي يدير فيها الأفراد الكثير من شؤون حياتهم "[47] كما يعرفه الفيلسوف هيغل بأنه " ذلك الحيز الاجتماعي و الأخلاقي الواقع بين الأسرة و الدولة ، و يتضمن أفرادا يتنافسون على مصالحهم الخاصة لتحقيق احتياجاتهم " في حين يرى الباحث ***سعد الدين إبراهيم*** [48]أن المجتمع المدني هو " مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحيقي مصالح أفرادها ، ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الإحترام و التراضي و التسامح و الإدارة السلمية للتنوع و الخلاف و تشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات ، النقابات ، الأحزاب و الأندية و التعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي و ما هو غير عائلي"

نجد كذلك تعريف ***محمد عابد الجابري*** [49] حيث يرى أن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع " الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية ، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم ، على أساس الأغلبية ، تحترم فيه حقوق المواطن السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في حدها الأدنى على الأقل "

يتضمن المجتمع المدني منظمات و مؤسسات غير حكومية و جمعيات مهنية و ثقافية ، تقوم هذه المجموعات ببعض الرقابة على العمل الحكومي ، كما تلعب دورا هاما في تحقيق التكامل الاجتماعي بترابطها مع القطاع الخاص و الدولة ، و رفع مستويات المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار ، و تلعب كذلك دورا رئيسيا في وضع السياسات الاجتماعية و الاقتصادية على المستويات المحلية و القطاعية و الوطنية.

[47] حسين عبد القادر: **الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية** مرجع سابق ذكره.ص 40
[48] سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الإجتماع السياسي بالجامعة الأمركية بالقاهرة.
[49] محمد عابد الجابري مفكرو فيلسوف عربي من المغرب

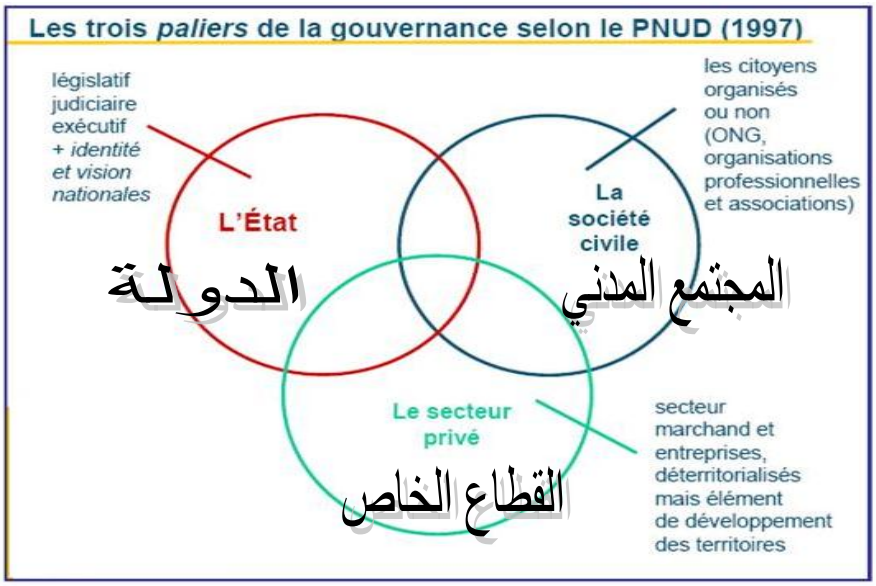

الشكل رقم 02 : عناصر الحكم الراشد

المصدر :

Philippe Destatte : Prospective territoriale et gouvernance, directeur de l'Institut Jules-Destrée au séminaire Prospective-info La prospective territoriale, outil d'aide à la planification spatiale, outil de gouvernance ? Paris, le 18 septembre 2003

المطلب الثاني : أبعاد الحكم الراشد

إن الحكم الراشد باعتباره ممارسة سياسية واقتصادية واجتماعية، يتضمن ميكانيزمات وعمليات وعلاقات ومؤسسات يحقق من خلالها المواطنون مصالحهم، ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم ويحلون خلافاتهم[50]. وبما يتميز من خصائص وسمات تتجسد في المشاركة والشرعية والشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة والرؤية الإستراتيجية[51]،كل هذا يقود إلى التساؤل عن أبعاد الحكم الراشد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا التقنية؟

أ–البعد السياسي[52]:

يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فلا يتصور أن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لأنهما يعربان عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والتناصر و الانصراف إلى خدمة الصالح العام، الذي يحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل أشمل وأعم، ويضمن حقوق المواطنة[53] ،ولهذا لن يتحقق إلا في ظل النظام الديمقراطي وبما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن الاستقرار المدني الذي يساعد على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية، التي تعد الإطار الضروري

[50] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002.ص 13

[51] الشعراوي سلوى و آخرون ، إدارة شؤون الدولة و المجتمع مرجع سابق ذكره ، ص 23.

[52] Institut sur la Gouvernance » comprendre la gouvernance » Atelier sur la gouvernance pour le projet Métroplois Ottawa p4.

[53] بن عبد العزيز خيرة : دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الإداري ، مرجع سابق ص 325

لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة ثانية، فضل عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة المجتمع ككل[54].

إلى جانب هذا، فإن النظام الديمقراطي يسمح بالتداول السلمي على السلطة دون اللجوء إلى العنف، ويضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية المتنافسة.

وهذا ما سوف يخلق أسس وقواعد دولة الحق والقانون، التي تستند إلى القوانين لفرض سلطتها ، وإخضاع كل من الحاكم والمحكوم للمساءلة ، وتنظيم الحياة السياسية وفق أساليب وقواعد معينة.

وعليه، يبقى النظام الديمقراطي ضروري لتأكيد فعالية و مشروعية الدولة والتوزيع العادل للعائدات الاقتصادية وتحقيق المسؤولية والشفافية والمشاركة.

بالنتيجة فإن درجة رشادة النظام السياسي يتوقف على مدى مشروعية نظامها السياسي، وفعالية سياساتها وعلى درجة مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات.

ب– البعد الإداري :

يتعلق هذا البعد أساسا بعمل الإدارة العامة وكفاءة وفاعلية موظفيه، فترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها[55] ،والتركيز على الجودة الشاملة والمرونة في الحركة واتخاذ القرارات ، وهذا لا يتحقق إلا بالإبداع والسعي المتصل بالاهتمام بالموظفين وإعدادهم مهنيا ،وتنمية روح المسؤولية والولاء والانتماء، وهذا ما جعل المفكر الاقتصادي ألفرد يشير إلى أن الإدارة الحكومية هي تجسيد متكامل لدولة المؤسسات هي أعظم الممتلكات الإنسانية، وأنها جديرة بكل الجهود التي تبذل لتمكينها من أداء عملها بالصورة المثلى ، كما يتطلب ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع تقديم المشورة التقنية لتحديث مؤسسات الدولة، وذلك لإيجاد خدمة مدنية مهنية قائمة على أساس الجدارة من خلال اعتماد نظم للإدارة القائمة على الأداء وتشجيع المعايير الموضوعية في التوظيف والترقية وتكافؤ الفرص للجميع، وإجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة ووضع تشريعات ومدونات سلوك مكافحة الفساد.

لهذا فإن إصلاح وترشيد الإدارة العامة يتوقف على تنمية مواردها الإدارية والبشرية من خلال إتباع إستراتيجية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها، ومراعاة حجم الهيكل التنظيمي وتكيفه وطبيعة البيئة المحيطة به والمستجدات والمتغيرات الراهنة.

ج– البعد الإقتصادي :

لا يجب إغفال أهمية البعد الاقتصادي للحكم الراشد ، حيث يمثل هذا البعد أحد أهم محاور وآليات الحكم كخطوة أساسية في النظام الديمقراطي ، حيث لم يعد الاهتمام محصوا ر في تحديد مستويات النمو الاقتصادي ، وإنما امتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات ، وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه والأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية، وتكفل المجالات الإستراتيجية وتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره ، وتحقيق التكامل ومختلف القطاعات، وهذا يستدعي فعلا أوسع من قبل الدولة لضبط السوق وضمان المنافسة وحرية الدخول في الأسواق.

إن جدية القطاع الخاص، وفاعليته ضمن منظومة قانونية يجعل الحكم صالحا بكل المقاييس، ويحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لأن في النهاية ، الحكم الراشد هو الذي يضمن حاجات الناس في الآن وحاجات الأجيال في المال.

---

[54] بن عبد العزيز خيرة : دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الإداري ، مرجع سابق ص 325

[55] بن عبد العزيز خيرة :، مرجع سابق ص 326

وعليه فإن الرشادة الاقتصادية والاجتماعية تكتمل بالعدالة التوزيعية ، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وتحسين الدخل القومي ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة و حماية حقوق الإنسان.

انطلاقا مما تقدم يمكن القول بأن الحكم الراشد هو عبارة عن تفاعل هذه الأبعاد فيما بينها، فلا يمكن تصور رشاده سياسية من دون إدارة فاعلية ومستقلة، ولا يمكن أن تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب مشاركة المجتمع المدني ومراقبة ومحاسبة السلطات السياسية والإدارية، لذلك فهو يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية والفعالية.

د- البعد الإجتماعي : [56] من مهام الحكم الراشد التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين ، فالمؤسسات الإجتماعية و الإنسانية تساعد في بناء نظام إجتماعي عادل ، و رفع القدرات البشرية و ذلك عن طريق زيادة المشاركة الفعلية و الفعالة للمواطنين ، و خلق روح الوطنية بين مختلف الطبقات الإجتماعية ، فالحكم الراشد يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان و ممارسة الحريات ووضع حد لسياسة التسلط،

يجب أن تكون هناك رؤية إستراتيجية منطلقة من المعطيات الثقافية و الاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الأفراد ، و تنمية المجتمع و القدرات البشرية ، فالدولة المتطورة هي تلك الدولة التي تسعى إلى تحقيق رفاهية مجتمعها و ذلك مرتبط بخلق مجال لتنظيم مجتمع مدني فعال يهدف إلى :

- إقامة دولة قوية عادلة تمارس الديمقراطية .، تحترم حقوق الإنسان .
- توسيع دائرة المشاركة للفرد و المجتمع في تطوير بنية المجتمع و مؤسسات الدولة
- استيعاب مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة للمشاركة.
- القدرة على إدارة و استيعاب التناقضات التي يفرضها المجتمع .
- الارتقاء بمستوى الأداء الاجتماعي و الثقافي .

و يبدو من خلال هذا البعد أهميته في عملية تحسين الأوضاع الاجتماعية و تلبية المطالب الاجتماعية

[56] : ليلى لعجال " واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة.السنة الجامعية 2010/2009 ص 56

المبحث الرابع : قياس الحكم الراشد

قبل التطرق إلى مؤشرات الحكم الراشد لا بد من الإشارة إلى معني معيار أو مؤشر ، الذي هو معطى قابل للملاحظة ، يفيد في إدراك المدى (الأجسام ، الأوزان..) كما يسمح بدراسة أو معرفة حضور الشيء أو غيابه.

فالمؤشر هو العنصر الدال على قيمة معينة قابلة أن تأخذ كما ، و يمكن تعريف المؤشرات على أنها " أدوات تستخدم الوقائع الاجتماعية في التعبير عن التغيرات الاجتماعية و تسعى لتحقيق الأهداف الاجتماعية" فهي بصيغة أخرى دلالات لواقع ، سلوك و أبنية و علاقات مختلفة ، و هي تغيرات لأوضاع معينة ، يمكن للباحث ان يدركها.و المؤشرات غالبا ما تفيد في كشف حقائق الأشياء و التعبير عنها بشكل علمي ،

هذا و قد خضع مفهوم الحكم الراشد في المؤسسات الدولية إلى مراجعة مؤشراته منذ النصف الثاني من التسعينات فمضمون الحكم الراشد في دراسات البنك الدولي يقتصر على الجاني الإداري الفني ، و لقد حرص البنك على عدم ارتباط هذا المفهوم بالأبعاد السياسية ، و الحديث عنه لا بد أن يأخذ في الاعتبار الخصوصيات و الاختلالات الثقافية ، و لقد حدد البنك الدولي مؤشرات لقياس الحكم الراشد و هي :

1- مؤشرات تتعلق بالمشاركة و المساءلة ، و التي تقيس أبعادها مضامين سياسية مختلفة ، كالحقوق السياسية و المدنية للمواطنين ، و مراقبة القائمين على السلطة و مساءلتهم على أفعالهم.

2- مؤشرات تتعلق بالاستقرار السياسي و تحوي عدة مؤشرات ، باحتمال تهديد لمصالح الحكومة و إحداث انقلابات بطرق غير شرعية ، تؤثر على استمرارية السياسات و تقيد قدرة المواطنين على التغيير و هذه المؤشرات حديثة للحكم الراشد يتم بموجبها قياس سياسات و أداء الدولة بالاعتماد عليها.

و لقد خضعت رؤية منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي للحكم الراشد لمراجعة مشابهة ، فلقد رأت هذه المنظمة في التسعينات من القرن الماضي، أن الحكم الراشد يشتمل على تحسين الإدارة العامة و ذلك عن طريق الإصلاحات القانونية و الإدارية و الهيكلية المدعمة لمبدأ المشاركة و المساءلة و رغم هذا التطور في النظرة و المفهوم تبقى هناك حقيقة أساسية ، و هي ان الحكم الراشد و مؤشراته سواء في الجانب الإداري أو شملت المعني السياسي فالدافع الرئيسي للاهتمام بهذا المفهوم هو علاقته بالتنمية لاهتمامه بالجوانب الإدارية و الاقتصادية، فالسياسة عبارة عن إطار تخدم التنمية و النمو الاقتصادي.[57]

و بما أن مفهوم الحكم الراشد هو مفهوم متعدد الجوانب و محل تداخل العديد من العلوم ، من بينها الاقتصاد و التاريخ و القانون و العلوم السياسية و علم الاجتماع ، هذا التداخل يؤدي إلى صعوبة قياس و تكميم الظاهرة، و بما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرتبط بمفاهيم أخرى منها التنمية البشرية ، يتم تصنيف الدول على أساس مؤشراتها و يشمل ذلك 03 أبعاد هي :

1- أن يعيش الإنسان حياة جيدة و بصحة سليمة.

2- أن يكون متعلما.

3- أن يحصل على مستوى معيشة لائق.

[57] ليلى لعجال " واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي" مرجع سابق ص 58

إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد اعتبر أن الحكم الراشد هو عبارة عن تلك العمليات التي تقود العلاقات السياسية و السوسيو –إقتصادية بشفافية و مسؤولية و منه حدد المؤشرات التالية :

- المؤشرات السوسيو–إقتصادية : و تتضمن التربية ، الوصول إلى تلبية الحاجات الأساسية القاعدية ، و دور المرأة.
- الاقتصاد ، النمو ، التبعية المالية للموارد الخارجية.
- القدرات البشرية و الاستدامة.
- الموارد الطبيعية و التوجهات في مجال البيئة.
- التنوع الثقافي و الديني و الذي يضم الهياكل و استقطاب الوسائل الداخلية.

قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف دانيال كوفمان وآخرين بوضع ست (6) معايير للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي،الاقتصادي والمؤسساتي .وهي :

أ .الصوت والمساءلة :يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

ب .الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب :يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

ج .فعالية الحكومة :يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

د .نوعية التنظيم :قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك .. ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسة التي تواجه الشركات.

هـ .سيادة القانون :يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في التمتع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

و .مكافحة (ضبط، الحد من) الفساد :يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك "استحواذ "النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.[58]

فيما يخص عملية القياس وضع الباحث دانيال كوفمان و آخرون معه مؤشرا رغم صعوبة و تعقيد العملية ، يدعى هذا المؤشر – مؤشر النوعية المؤسساتية – IQI– و يأخذ بطريقة رياضية الوسط الحسابي لقيم مؤشرات نوعية الحكم الستة و قيمته تتراوح بين المجال المغلق [–2.5 ، +2.5] و من الواضح أنه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم.[59]

و كمثال سنأخذ الدول التي احتلت المراتب الأولى في قياس الحكم الراشد لسنة 2009 .

[58] يختار عبد القادر ، عبد الرحمن عبد القادر" دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية" حالة الدول العربية المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي ديسمبر 2011 الدوحة.قطر ص 6

[59] نفس المرجع السابق

الجدول رقم 01 :
مؤشر النوعية المؤسساتية للدول التي احتلت المراتب الأولى في تقرير البنك الدولي لسنة 2009.

الدول	الصوت و المساءلة	الاستقرار السياسي و غياب العنف	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	مكافحة الفساد	IQI
الدانمارك	1.48	0.99	2.18	1.86	1.92	2.32	1.79
فنلندا	1.47	1.36	1.95	1.58	1.86	2.34	1.76
السويد	1.53	1.12	1.99	1.68	1.90	2.23	1.74
سويسرا	1.45	1.22	2.06	1.65	1.86	2.15	1.73
نيوزيلاندا	1.47	1.16	1.76	1.72	1.85	2.31	1.71
المتوسط	1.48	1.17	1.99	1.69	1.88	2.27	1.74

المصدر : من إستخلاص الطالب بالإستناد إلى :

Daniel KAUFMANN ; Aart KRAAY; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008, Policy Research Working Paper 4978, The World Bank, Washington, June 2009, p(80-97) (visit: www.govindicators.org).

تحليل الجدول :

من خلال الملاحظة نرى أن الدانمارك احتلت المرتبة الأولى بمؤشر قدره 1.76+ و هي القيمة الأقرب إلى العدد +2.5 بالدرجة الموجبة الدالة على أن نوعية الحكم في هذا البلد تكاد تكون مثلى بالنظر إلى المعطيات التي تدل على أن الصوت و المساءلة و التي قيمته +1.48 يدل على المواطنين في هذا البلد يتمتعون بحرية التعبير و محاسبة المسئولين المنتخبين. إلا أن في ما يخص هذا المعيار احتلت السويد المرتبة الأولى و هذا يدل على أن السويد تضمن أكثر حريات التعبير و حرية تكوين الجمعيات و المساءلة.

في ما يخص المعيار الثاني المتمثل في الاستقرار السياسي احتلت فنلندا المرتبة الأولى بمؤشر مقداره 1.36 + تليها سويسرا بمؤشر قدره 1.22 +.الدول الاسكندنافية احتلت المراتب الأولى من ناحية الاستقرار السياسي و غياب العنف.

و نلاحظ أن المؤشر الذي سمح لهذه الدول باحتلال المراتب الأولى هو مكافحة الفساد إذ نرى أن كل الدول تحصلت فيه على مؤشرات أكبر من 2 و تكاد تعادل القيمة الأعلى 2.5 + و هذا يعني أن سياسات محاربة الفساد في هذه الدول تؤدي دورها بأكمل وجه.

المبحث الخامس : الاستعمال الاقتصادي لمفهوم الحكم الراشد

المطلب الأول : أصل استعمال الحكم الراشد في الاقتصاد

إن ظهور العديد من النظريات لا سيما في العلوم الاقتصادية ساعد بشكل كبير إلى ظهور هذا المفهوم و تبنيه من طرف الباحثين في علم الاقتصاد نذكر من بين هاته النظريات :

1- نظرية تكاليف المعاملات (**Ronald Coase**[60] – **Williamson**[61])
2- نظرية التكاليف
3- نظرية أصحاب المصالح

إن استعمال الحكم الراشد في العلوم الاقتصادية يتسنى أساسا في استعمالاته على مستوى المؤسسة الاقتصادية ، و اللفظ الذي يعني ذلك هو حوكمة المؤسسات. **Corporate Gouvernance**

أن الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى أثارت مسألة مهمة جداً تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، وكان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات.

وقد برز مفهوم حوكمة الشركات والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقات القائمة بين مجلس الإدارة في الشركات وبين مديري الفروع التنفيذيين ولجان التدقيق وكذلك المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات.

ونتيجة لوجود علاقة تعاقدية بين المالكين والمدراء فقد نشأت العديد من المشاكل، تركزت أهمها في مشكلة تضارب المصالح، إذ يعمل المدراء على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم بعدم بذل الجهد على حساب مصلحة المالكين ولأجل تخفيض هذه المشاكل فقد وضعت العديد من الدول مبادئ أساسية للحوكمة بهدف حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة، [62]

تعود جذور حوكمة الشركات إلى **Berle & Means**[63] اللذين يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932. وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة.

---

[60] **Ronald Coase** est un économiste britannique , Considéré comme le père fondateur de la Théorie des coûts de transaction (sous-branche de la nouvelle économie institutionnelle) et lauréat du Prix de la Banque de Suède en sciences économiques en mémoire d'Alfred Nobel en 1991, il fait partie des économistes qui ont fait naître l'économie des institutions et les théoriciens de l'analyse économique du droit se réfèrent souvent à ses écrits sur la création de ce courant.

[61] **Oliver Williamson** Economiste Américain connu pour son travail réalisé sur la théorie des coûts de transaction. Il reçoit avec Elinor Ostrom le Prix de la Banque de Suède en sciences économiques en mémoire d'Alfred Nobel le 12 octobre 2009 « pour leurs travaux sur la gouvernance économique ».

[62] الدكتورة بتول محمد نوري ، الدكتور علي خلف : " حوكمة الشركات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة" الجامعة المستنصرية العراق

[63] **Gardiner C. Means** (1896–1988) est un économiste américain. Il a travaillé à l'université Harvard où il a rencontré Adolf Berle. Ensemble ils ont écrit un ouvrage clé de la gouvernance d'entreprise : *The Modern Corporation and Private Property*

أما مصطلح حوكمة الشركات فتم البدء باستخدامه مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع استخدامه من قبل الخبراء، ولاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.

وعند التعرف إلى التجارب الدولية بشأن حوكمة الشركات، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت السباقة في هذا المجال إذ قامت بورصة نيويورك (***NYSE***)[64] باقتراح قواعد تلزم الشركات بتحديد مديرين مستقلين لحضور مجلس الإدارة وقامت الرابطة القومية لمديري الشركات بتشكيل لجنة متابعة مخاطر الشركات لتدعيم المديرين المستقلين والمراجعة الدورية للمخاطر المحتملة. أما في اليابان فقد أعلنت بورصة طوكيو بوضع دليل للتطبيقات الجيدة لحوكمة الشركات لكي تهتدي بها المؤسسات اليابانية في سبيل إعداد المعايير التي تتفق مع القانون التجاري الياباني..

أما المفوضية الأوربية فقد قامت بتكليف فريق عمل بيروكسيل لمهمة تطوير وتوحيد الإطار القانوني للشركات بهدف الإفصاح وحماية المستثمرين، أما في أمريكا اللاتينية فقد قامت سبع دول في سان باولو بتفعيل مشاركتهم في رابطة لمؤسسات حوكمة الشركات

أما في المنطقة العربية فتعد جمهورية مصر الدولة العربية الرائدة في مجال تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات، وتشير الدراسات إلى انه في عام 2001 تم الانتهاء من أول تقرير لتقويم حوكمة الشركات في مصر، والذي قام به البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية.

المطلب الثاني : تعريف حوكمة المؤسسات (الحكم الراشد للمؤسسات)

وقد وردت تعاريف عديدة عن الحوكمة، إذ تم تعريفها على إنها "**ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه وتنظيم ومراقبة المؤسسات أو الإجراءات التي توجه وتدير الشركات وتراقب أداؤها بحيث تضمن الوصول إلى تحقيق رسالته والأهداف المرسومة لها**" أي ما معناه تضمن مصالح جميع الأطراف المدراء Managers، والمستخدمون Employees، والمجهزون Suppliers، والزبائن Customers، والمراقبون Controllers، وأصحاب المصالح Stakeholders، والمساهمون Shareholders، والمجتمع Society .[65]

كما تم تعريفها على إنها "**مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالية لتحقيق خطط وأهداف المنظمة**" .[66]

أما مجمع المدققين الداخليين الأمريكي فقد عرفها على إنها "**عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة ومراقبة مخاطر الشركة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وخطط قيمة للشركة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في الشركة تحقيق فعالية الوكالة**" .

[64] New York Stock Exchange

[65] الشمري، صادق راشد، "**الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17، 2008

[66] الدكتورة بتول محمد نوري ، الدكتور علي خلف : " حوكمة الشركات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة" الجامعة المستنصرية العراق ص6

وقد عرفها آل خليفة بأنها **"مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة الشركة من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى الطويل لصالح المساهمين"** .[67]

كما عرفتها لجنة ***Cadbury***[68] بأنها **"النظام الذي تتم بواسطته توجيه ورقابة الشركة ويتفق مع وجهة النظر هذه"** .

أما ***Cardon*** فعرفتها هذه اللجنة في تقريرها الصادر عام 1998 في بلجيكا بأنها **"مجموعة من القواعد القابلة للتطبيق في مجال توجيه ورقابة الشركة"** [69]

سنة 1999 عرفت المنظمة الدولية OCDE حوكمة الشركات على أنها :

" **النظام الذي يتم من خلاله توجيه و إدارة شركات الأعمال ، و يحدد هيكل الحوكمة الحقوق و المسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة ، المساهمين ، أصحاب المصالح ، كما يحدد قواعد و إجراءات إتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها**" ،[70]

و هذا التعريف لا يختلف كثيرا عن تعريف ***Gérard Charreaux***[71] الذي عرف الحوكمة على انها " **مجموع الميكانيزمات التي يستعملها المسيرون عند اتخاذ القرارات في المؤسسة و ذلك للحد من السلطة التقديرية لهم**"

في الأخير يمكن إدراج تعريف بسيط للحكم الراشد للمؤسسة و هو " **أنها تمثل النظام الذي تقاد و تراقب به الشركات**"[72]

مما سبق نستخلص أن الحوكمة توضح كيفية تنظيم العلاقة بين أطراف المنظمة كافة، وتظهر في مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح أي أنها تمثل أسلوباً متميزا في إدارة منظمات الأعمال.

المطلب الثالث : مبررات حوكمة الشركات وأهميتها وأهدافها

لقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الحصانة القانونية وتعزيز الرفاهية الاجتماعية للشعوب، إذ برزت هذه الأهمية بعد الأزمة المالية الأسيوية 1997 – 1998 التي أظهرت فشل حوكمة الشركات، وما تلاها من انهيارات لكبريات الشركات في العالم .

فعلى الصعيد الاقتصادي أخذت تتنامى أهمية القواعد السليمة لحوكمة الشركات، إذ يشار إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في معية الأزمات المالية وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد والرشوة وسوء الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة المعاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

ولحوكمة الشركات أهمية بالنسبة للشركات المساهمة، إذ شهدت المحاسبة في بداية الألفية الثانية أزمة فضائح مالية بدأتها شركة (Enron) حيث كانت أسهمها تباع في بداية عام 2000 بما يزيد عن 90 دولار للسهم الواحد وقد استخدمت الشركة بما يعرف بمصطلح الوحدات ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities) بهدف

---

[67] بن ثاب علال، عبدي نعيمة : "الحوكمة في المصارف الإسلامية" يوم دراسي حول التمويل الإسلامي 2010/12/09 جامعة الأغواط ص4.

[68] لجنة cadbury و التي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات 1992 بالمملكة المتحدة.

[69] الدكتورة بتول محمد نوري ، الدكتور علي خلف : " حوكمة الشركات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة" الجامعة المستنصرية العراق

[70] بن ثاب علال، عبدي نعيمة : "الحوكمة في المصارف الإسلامية" مرجع سابق ص 3

[71] Gérard Charreaux Professeur de Gestion à l'université de Bourgogne en France

[72] Bertrand Richard, Dominique Millet »la Dynamique du gouvernement d'entreprise » 2003 p 1

الوصول إلى سوق المال والاحتماء من المخاطر، وترتب على ذلك انخفاض قيمة الأصول الأمر الذي جعل شركة (Enron) بتحمل التزامات اكبر بإصدار أسهم إضافية مما جعل انخفاض في قيمة أسهم الشركة وفي نهاية عام 2001 أفصحت الشركة عن خسائر في الربع الثالث وعلى أثرها انخفضت قيمة السهم إلى 33 دولار وتوالت خسارة الشركة إذ أعلنت الشركة عن خسارة بلغت 600 مليون دولار وفي نهاية السنة تقدمت الشركة بإجراءات الإفلاس .

وقد حدثت سلسلة من حالات الفشل المالي وفشل التدقيق، إذ شملت شركات (Health South) و (World Com) و (Tyco) والتي ترجع ونتيجة لذلك تم الاهتمام بحوكمة الشركات وتشريع قانون اوكسلي (Oxley) عام 2002 الذي صمم لبناء السوق المالي.

وفي الجانب المحاسبي والرقابي فتتجسد أهمية حوكمة الشركات بما يأتي:

1. محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
2. تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة ابتداءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.
3. تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.
4. تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
5. ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين. [73]

وتلعب حوكمة الشركات دوراً مهما في تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إيجازها بالاتي :

1. حماية حقوق المساهمين: وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات لتثبيت ملكيتهم بالأسهم والشفافية بالمعلومات وتقديمها في الوقت المناسب، فضلاً عن ضمان حقوق المساهم بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية.
2. تحقيق العدالة: وتعني الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة وبالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء كانوا داخل أو خارج الشركة.
3. حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة: وهذا ما يتطلب زرع روح الانتماء والولاء للمتعاملين مع الشركة وفي مقدمة ذلك العاملين بها.
4. توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال: أن توفير المعلومات المفيدة ذات الحقائق المتمثلة بالدقة والملائمة لجميع الأطراف ذات العلاقة بعمل الشركة كل ذلك يعكس سلامة وصحة التحكم المؤسسي في الشركة فضلاً عن سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية وتطبيق القواعد والقوانين كلها تدعم حوكمة الشركات وبما ينعكس في سلامة أداء الشركة.

[73] الدكتورة بتول محمد نوري ، الدكتور علي خلف : مرجع سابق ص 8

ويمكن إضافة النقطة التالية أيضا :

إستراتيجية الشركة: تنتهج الشركات مجموعة من الإستراتيجيات التي تستهدف من ورائها البقاء ضمن دائرة المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية من خلال إضافة قيمة لها في القطاع أو السوق الذي تعمل به. إذ يتم من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة وفعاليتها مع الفرص والتهديدات البيئية وباعتماد منهجية التحليل الاستراتيجي.

وتسعى حوكمة الشركات من خلال الأهداف إلى تحقيق ما يلي :

1. تحسين أداء الشركات.
2. وضع الأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وأدائيا وأخلاقيا.
3. وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجلس إدارتها.
4. وضع أنظمة لإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين (المشاركين) مجلس الإدارة والمساهمين.
5. وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لتحقيق أهدافها.[74]

المطلب الرابع : مبادئ وخصائص حوكمة الشركات

أن الاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة قد أدى إلى زيادة حرص العديد من المؤسسات لدراسته وتحليله ومنها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECDوعموما فان الحوكمة ينعكس أثرها في زيادة الثقة بالاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته وكفاءته والحفاظ على حقوق الأقلية ودعم ونمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل. وترجع أهمية حوكمة الشركات إلى أن التطبيق الجيد لمبادئها سيساعد في تحقيق أهدافها، وتتضح أهمية المبادئ في مجال حوكمة الشركات باعتبارها تمثل الخطوط العامة التي تهدف إلى تعزيز ودعم الإدارة وكفاءة الأسواق المالية فضلاً عن استقرار الاقتصاد.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من الدول الرائدة في صياغة وتطوير مبادئ حوكمة الشركات، فضلاً عن الجهود المبذولة من قبل الدول الأوربية والأسيوية والمنظمات الدولية ذات الصلة. ويمكن تلخيص المبادئ العامة للحوكمة بالاتي:

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وينبغي أن يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة الأسواق وان يكون متوافقا مع حكم القانون وان يحدد وبوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية .
2. توفير حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية.
3. توفير المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.
4. الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو التي تنشا نتيجة لاتفاقيات متبادلة وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالية

[74] OECD, **"Principles of Corporate Governance"**, Organization for Economic Co – Operation and Development Publications Service, 1999.

5. ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات .
6. تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بما يعني التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارة الشركة، كما يعني محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين .

ولقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بان يكون مجلس إدارة الشركة مسؤولاً بشكل أساسي عن مراقبة أدائها وتحقيق عائد مناسب لحملة الأسهم في الوقت الذي يتمتع فيه المجلس تعارض المصالح كما يوازن الطلبات المتنافسة على الشركة من خلال ممارسة الأحكام الموضوعية والمستقلة، لاسيما وان صنع القرارات الصائبة يعد أمر ممكن فقط عندما يتحمل الأشخاص المسؤولين مسؤولية اتخاذ تلك القرارات إذ أن صنعها واتخاذها يكون فقط من قبل أولئك الذين يتحملون النتائج المترتبة عنها .

أما عن خصائص حوكمة الشركات فتمتاز بالخصائص الآتية :

1. تعزيز وتفعيل أداء الشركات وتعظيم القيمة السوقية.
2. المساءلة المحاسبية لإدارات الشركات المختلفة.
3. التأكيد التام على التفاعل ما بين الأنظمة الداخلية والخارجية لأعمال الشركات.
4. تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية ما بين إدارات الشركات والأطراف الأخرى.
5. العمل على الوصول لأفضل ممارسة للسلطة لأي شركة.
6. العمل على توفير الضمانات الكافية للحد من الفساد الإداري والمالي.
7. تغيير الدور التقليدي للتدقيق الداخلي وأحداث نقلة في أنشطته من مجرد التأكيد على الحماية والدقة والكفاءة والالتزام إلى المشاركة الفاعلة بالتنبؤ بسلوك الأداء التشغيلي لأي شركة.
8. معرفة حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمساهمين وأصحاب المصالح المختلفة.

خاتمة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل التمهيدي حاولنا إعطاء نظرة شاملة و عامة حول مفهوم الحكم الراشد ، بالنظر إلى تعدد جوانبه و تغير مجالات تأثيراته ، حولنا جمع أكبر عدد ممكن من التعريفات الخاصة بالحكم الراشد سواء من الجانب السياسي القانوني أو من الجانب الإقتصادي ، ما مكننا من استخلاص رؤية حول مفهوم الحكم الراشد على انه :

الحكم الراشد هو الطريقة الفعالة التي تمكن من تسيير الموارد الاقتصادية، الاجتماعية و البشرية ، المادية و المالية ، التكنولوجية و الإعلامية ، في محيط عشوائي بغية خلق تحالف فعال بين الأعوان ، الدولة و القطاع الخاص ضمن مجموعة من الأسس و المؤشرات أساســها العدل و الشفافية بغية دفع عجلة التنمية و التنمية الشاملة لأي إقليم.

كما تطرقنا منن خلال هذا الفصل إلى مقومات و أسس الحكم الراشد حسب رؤية الهيآات الدولية و بعض المفكرين و الباحثين الاقتصاديين ، لنذكر في ما بعد عناصر الحكم الراشد و المتمثلة في ثلاث ، الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص ، لنشرح بعدها أهم المجالات التي يؤثر فيها الحكم الراشد من خلال التطرق إلى أبعاده المختلفة.

كما لم ننسى في المبحث الخامس التطرق إلى كيفية قياس الحكم الراشد بطريقة رياضية وضعها مجموعة من الباحثين لدى البنك الدولي ، رغم صعوبة المر بالنظر للجانب الكيفي للحكم الراشد و بعده عن الكم ، و في الأخير تطرقنا إلى الجاني الإقتصادي الجزئي للحكم الراشد من خلال التطرق إلى حوكمة المؤسسات و التي تعني الحكم الراشد للمؤسسة او الشركات.

مقدمة الفصل الثاني :

إن اقتصاديات التنمية (*Development Economics*) فرع يانع جديد وشيق من فروع علم الاقتصاد، الذي يركز على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منها باتباع إستراتيجيات وسياسات معينة. كما يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن، فضلا عن دراسة الترابط بين البنى الاقتصادية و السياسية والاجتماعية وكيفية تغيير هذه البنى بما يسمح بحدوث تحسنات مستمرة في مستوى المعيشة و القضاء على الجهل والتخلف.

أن آدم سميث[1] *Adam smith* يعد أول كتاب أو اقتصادي التنمية من خلال مؤلفه "ثروة الأمم"1776، إلا أن الكتابات المنظمة في مجال التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ومشكلاتها لم تظهر بالفعل إلا قبل حوالي ستين عام، وبالتحديد منذ مولد العالم الثالث وبحصول العشرات من المستعمرات على استقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات، وتزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة، بلاد غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم على مسرحها أكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم وتحصل على خمس الدخل العالمي. ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة معظمها في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدبا الدول النامية، والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للإلحاق بركب التقدم.[2]

أصبح العالم يعي أكثر من السابق أن معظم الحروب والثورات في عصرنا هذا يرجع إلى وجود **فجوة** التخلف السحيقة التي تفصل "الذين يملكون" عن "الذين لا يملكون". أصبحت المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها الدؤوب لتحسين مستوى معيشة شعوبها، وتطوير اقتصادياتها والنهوض بها لمواكبة عجلة التقدم الاقتصادي العالمي من أهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلاد منذ حصولها على استقلالها السياسي.

شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل. بدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي

[1] آدم سميث (1723-1790) فيلسوف و إقتصادي اسكتلندي ، يعتبر أب الاقتصاد الحديث من أهم كتبه ثروة الأمم.
[2] د.عبلة عبد الحميد بخاري : التنمية و التخطيط الاقتصادي : الجزء الأول ص 2 مقال .

بلد. ويؤكد الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" [3] بأن التنمية يجب أن تعني توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما أن التنمية بدون عدالة في توفير الفرص للجميع تعني تحديد الخيارات لكثير من الأفراد في المجتمع.

بعد أن أخفقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغيرات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان مما أدى بكثير من الكتاب المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية "العقد الضائع". فعلى الصعيد الاقتصادي شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينات. أما على الصعيد السياسي، فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات وتحول جمهورياته وبلدان أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية إلى القوة التساومية التي كانت تتمتع بها البلدان النامية في علاقاتها الدولية.

اشتدت المشكلات التي تواجه العالم النامي حدة منذ أوائل التسعينات نتيجة الديناميكية السريعة للأحداث الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات الدولية والرامية إلى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية. كما وقد شهد العالم الغربي تحولات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي كان من نتائجها تدعيم هيمنة البلدان المتقدمة على الاقتصاد العالمي، فتحقيق دول أوروبا الغربية لوحدتها الاقتصادية والسياسية، واستكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لاجراءاتهم لاتفاقية التجارة الحرة، فضلا عن تكثيف الجهود اليابانية ودول جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي مواز، كلها تحولات أضعفت من قوة الدول النامية وانعكست في صورة تراجعات في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء المديونية.

وأمام كل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاما على الدول النامية أن تعيد النظر في سياسيتها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية. ونظراً لزيادة المضطردة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية، وغير ذلك من الدوافع التي تدعو ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة وبصورة أوضح في الدول النامية.[4]

[3] هو عالم اقتصاد شهير من باكستان .اهتم بنظريات تطور المجتمع الإنساني ، وساهم مساهمة كبيرة في إنشاء مؤشر التنمية البشرية النابع من الأمم المتحدة .وكانت أفكاره واقتراحاته الأساس الذي أنشئ علية المجلس الاستشاري للاقتصاد والمجتمع في الأمم المتحدة

[4] د.عبلة عبد الحميد بخاري : التنمية و التخطيط الاقتصادي : الجزء الأول ص 2 مقال مرجع سابق

سوف نتطرق في هذا الفصل من البحث و الذي يضم مبحثين ، يخصص الأول لدراسة الاتجاهات النظرية و مراحل تطور مفهوم التنمية مع التركيز على مفهوم التنمية بأبعادها المختلفة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية ، اما المبحث الثاني فسيتمحور حول التمييز بين التنمية و المفاهيم الأخرى المتعلقة بها.

المبحث الأول : الاتجاهات النظرية للتنمية و مراحل تطور المفهوم

المطلب الأول : الاتجاهات النظرية للتنمية

تعد قضية التنمية أحد القضايا الرئيسية التي تحتل مكانة هامة على المستويين العالمي و الدولي ، و خير دليل على ذلك العدد الكبير و الهائل من الدراسات و البحوث و المقالات التي تنشر في جميع أنحاء العالم و المتعلق بأسس و مفهوم التنمية ، بهدف فهم مشكلة التنمية و التخلف و كيفية التعامل معها ، و لهذا كان من البديهي و الطبيعي أن تتعدد الاتجاهات النظرية التي تحاول مناقشة هذا الأمر ،

استطاع المفكر *إبن خلدون*[5] أن يربط بين رقي الأمم و تقدمها و انحطاطها و التنمية كما جاء في مقدمته المشهورة ، و ذلك من خلال دراسته واقع العمران البشري و أحوال الاجتماع الإنساني ، و الذي عرف بعلم العمران ، و قد ازداد اهتمام العلماء بعد ذلك و حتى نهاية القرن التاسع عشر بقضايا التنمية و هذا من خلال الاهتمام بأفكار التقدم و التطور و الحضارة و رقي الدولة و تخلفها.[6]

و لا شك في أن التنمية أصبحت مع منتصف القرن العشرين عقيدة الغرب كما يقول ***Charle rist***[7] و كذلك تمثل عند مبشريها الخلاصة العملية للتفكير الحداثي و تصورات المجتمع البشري.و من هذه المنطلقات تحولت التنمية من رؤية في الرقي و التقدم البشرية إلى الرؤية النهائية، و تكمن أهمية هذا التحول في انه تجاوز التبشير القسري إلى النفاذ كلغة عالمية ترتبط بحالة تاريخية تحاول الشعوب منذ العديد من العقود ولوج عالمه و الوصول إليه.[8]

و قد ساهمت النظريات التطورية في ظهور نظريات التنمية و التي تسمى بنظرية التطور في التنمية ، حيث نجد النظرية الكلاسيكية في التنمية تشير إلى أهمية عنصر الرأسمال و السكان بالنسبة لعملية التنمية باعتبارهما عناصر أساسية تؤدي بالتأثير عليها بالزيادة إلى حدوث التنمية و من أهم رواد هذه المدرسة نجد (آدم سميث ، دافيد ريكاردو، مالتوس)

[5] عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون مؤرخ عربي تونسي المولد ، أندلسي الأصل يعتبر من مؤسسي علم الاجتماع الحديث.

[6] ليلى العجال : "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في الوطن العربي" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية 2009-2010 جامعة قسنطينة ، التخصص الديموقراطية و الرشادة ص 15.

[7] Docteur en droit en 1898 et agrégé d'économie politique en 1899, il esr professeur d'économie politique à la Faculté de droit de Montpellier de 1899 à 1913, puis professeur d'économie politique, d'économie sociale et d'histoire des doctrines économiques à la Faculté de droit de Paris. Par la suite, il devient professeur à l'École libre des sciences politiques de Paris.

[8] ليلى العجال : مرجع سابق ص 16.

و نجد تحت هذه النظريات عدة اتجاهات تسمى بالدراسات الغربية المعبرة عن التنمية و تتمثل في أربعة اتجاهات رئيسية : أولاها ما يسمى بمدرسة المؤشرات التاريخية و ثانيها نظرية مراحل النمو أو ما يسمى بـ *historical stage approach*و الاتجاه الثالث مرتبط أساسا بالاتجاه الثاني و يدعى اتجاه النمط المثالي *ideal type*، و رابعها الاتجاه الانتشاري *Diffisionist*.[9]

أما فيما يخص النظرية النيوكلاسيكية ***New Classical Theory*** فهي مستمدة من النظرية الكلاسيكية القديمة غير انها أضافت عناصر إقتصادية أخرى لها فعاليات في إحداث التنمية الإقتصادية مثل التركيز على أهمية الاستثمارات الخارجية و الداخلية و دورهما في عملية التنمية ، و هذا ما أشار إليه ***Schumpeter***[10] من خلال الاهتمام بالنظم الاجتماعية و دورها في النهوض بالتنمية و هذا ما حول كل من الاقتصاديان ***J.M*** & ***Arnold Toynbee*** [11] ***keynes*** توضيحه من خلال تحليل هذه النظم في بعض المجتمعات الإنسانية، و أشاروا إلى أنها تعتبر عنصرا أساسيا في تفسير التطور و التغير الإنساني المصاحب لعملية التنمية علما بأن هذه الآراء ظلت سائدة حتى ظهور النظرية الماركسية إذ يعد الفكر الماركسي بمثابة نظرية في التنمية حيث قام على أساسا أن عملية تراكم رأس المال أدت لظهور النظام الرأسمالي الحديث بكل ما يحمله من سلبيات.

و قد أشار ***كارل ماركس*** [12] من خلال دراسته و تحليله للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في غرب أوربا و بعض أجزاء من العالم ، و قدم من خلال ذلك نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية و حاول معالجة بعض قضايا التنمية من خلال هذا النموذج ، و تحليله للدور الذي يمكن أن تؤديه العوامل المادية في تشكيل الوجود الاجتماعي ، و قد أكد كارل ماركس على أهمية دور العوامل الاقتصادية و التكنولوجية في عملية التنمية باعتبارها تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و غير ذلك من أساليب الحياة و القيم الثقافية، وقد حدد كارل ماركس التطور بخمس مراحل هي :

1- مرحلة الإنتاج البدائي.
2- مرحلة العبودية.
3- مرحلة الإقطاع.
4- مرحلة البرجوازية.
5- مرحلة الاشتراكية.

[9] ليلى العجال : مرجع سابق ص 17.

[10] Joseph Aloïs Schumpeter est un économiste autrichien du milieu XXe siècle, connu pour ses théories sur les fluctuations économiques, la destruction créatrice et l'innovation

[11] John Maynard Keynes, né le 5 juin 1883 à Cambridge et mort le 21 avril 1946 à Firle, est un économiste britannique. Sa notoriété est mondiale. Il est le fondateur de la macroéconomie keynésienne

[12] Karl Heinrich Marx, né le 5 mai 1818 à Trèves en Rhénanie et mort le 14 mars 1883 à Londres, est un historien, journaliste, philosophe, économiste, sociologue, essayiste et théoricien révolutionnaire socialiste et communiste allemand

و قد شبه كارل ماركس هذه المراحل بمراحل التنمية و هذا ما أوضحه من خلال تحليله للمجتمع التقليدي ووصوله إلى البرجوازية ، كما أضاف أن المجتمع الإقطاعي يمثل فكرة مجتمع ما قبل التنمية ، و التنمية في رأيه تعني تحول المجتمع من الإقطاع إلى المراحل التطورية. أما الاتجاه الحديث للماركسية المتعلق بالتنمية يراها على أنها التحسن الجوهري في مستوى المعيشة للسكان جميعا ، و قد رأى أنصار الماركسية الحديثة أن الماركسية القديمة تتضمن فقط بعض عناصر التنمية من خلال معالجتها لظهور المجتمع الرأسمالي الحديث ، و أشاروا إلى نظرية ***w. Rostow*** و التي يطلق عليها نظرية مراحل النمو و التي حددها في إحدى كتبه في خمسة مراحل يمر بها المجتمع و هي :

1- مرحلة المجتمع التقليدي و الذي يتصف الإنتاج فيه بالبساطة.
2- مرحلة التهيؤ للإنطلاق و فيه يزداد الاستثمار و يعتمد على إنتشار التعليم.
3- مرحلة الإنطلاق و يتم في هذه المرحلة القضاء على معوقات النمو،
4- مرحلة النضج و يستطيع من خلالها المجتمع التأكيد على القدرة على الانطلاق و تنمية و تطور الصناعات،
5- مرحلة الاستهلاك الوفير ، و تتميز بارتفاع متوسط الدخل مع زيادة الانتاج و الاستهلاك.

و قد اهتم ***Max Weber*** بمعالجة قضية التنمية من خلال نشأة النظام الرأسمالي الغربي ، بوصفه أسلوبا للتنمية مثلما فعل كارل ماركس كما أنه تبنى الإتجاه التاريخي البنائي ، و رغم ذلك فإنها انطلاقا من وجهة نظر متعارضة في تفسير نشأة هذا النظام ، غير ن ماكس فيبر اهتم بدراسة العلاقة بين الدين و الاقتصاد، مشيرا إلى أن التنمية تستند إلى المشروعات الاقتصادية القائمة على التنظيم الرشيد ، و الذي يدار وفقا للمبادئ العلمية و الثروات و الإنتاج من أجل السوق و هذا يتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية و سلوك معين و ظروف إجتماعية معينة.

و قد ساهمت هذه الآراء و النظريات التقليدية القديمة و التي اهتمت بدراسة اتجاهات التنمية إلى ظهور العديد من الاتجاهات الحديثة من خلال دراسة التنمية في الدول الغربية و الدول النامية نذكر منها : اتجاه النماذج و المؤشرات و هو النموذج الأكثر انتشارا في الدول النامية و من أشهر رواده [13] ***Seymour Martin Lipset*** ، ***Talcott Parsons*** و هم علماء إجتماع ، يتخذ هذا الإتجاه شكلين الأول كمي و الثاني كيفي، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن التنمية تتمثل في اكتساب و استيعاب المحققات النامية و المتخلفة لمتغيران النمط السائد في الدول المتقدمة.

المطلب الثاني : مراحل تطور مفهوم التنمية

لقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الواسعة الاستعمال سواء من طرف الحكومات و هيآتها المختلفة أو من طرف المنظمات الغير حكومية و الأفراد و لهذا أصبح مفهوم التنمية مفهوما منتشرا يقصد به أو يمكن اعتباره وسيلة للقضاء على التخلف.

[13] ليلى العجال مرجع سابق ص 20/19

و تعريف مفهوم التنمية يختلف باختلاف المدارس ، و هناك من حاول ربطها بالبعد الثقافي أو الأخلاقي أو الحضاري ورغم هذه الاختلافات و الاجتهادات ، إلا أن التنمية هي روابط مختلفة و متداخلة مع بعضها البعض.

جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة في عام 1955[14] " التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي" ثم عرفها سنة 1956 تعريفا آخر باعتبارها " العمليات التي بها يمكن توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

أما كارل ماركس فيعرفها على أنها عملية ثورية أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و القانونية فضلا على أساليب الحياة و القيم. يمكننا القول بأن التنمية تعني التغيرات الهيكلية التي قد تحدث في المجتمع في مختلف النواحي و المجالات الاقتصادية منها و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و بالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة و متطورة.[15]

من ناحية أخرى فقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و حتى الحرب العالمية الثانية ، و كانت تستعمل عدة مصطلحات تشير إليه و من بينها التقدم المادي ***Material progress*** أو التقدم الاقتصادي ***Economic progress*** و حتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض إقتصاديات دول أوربا الشرقية فكانت المصطلحات المستعملة هي التحديث أو التصنيع.

و كما تمت الإشارة إليه أن مفهوم التنمية ظهر بداية في علم الاقتصاد حيث اتخذ للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر ، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع الحاجات الأساسية عن طري الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، و حسن توزيع هذه العائدات . ثم انتقل مفهوم التنمية إلى مجال السياسة خلال ستينات القرن العشرين حيث اهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية و لاحقا تطور ليرتبط بالعديد من المجلات الأخرى. فأصبح هناك مفهوم التنمية الثقافية و الذي يعني برفع مستوى الثقافة في المجتمع و ترقية الإنسان و كذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع ، الفرد ، الجماعة ، المؤسسات و المنظمات الغير حكومية.[16]

[14] محمد شفيق : "التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث بدون سنة نشر ص13.
[15] صلاح عثامنة التنمية الشاملة نماذج و مفاهيم الأردن دار العلماء 1997 ص 2.
[16] نصر عارف،" في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها ."مجلة ديوان العرب ، القاهرة، عدد2008 ص 2-3

و نجد المعنى الاجتماعي للمفهوم يشير إلى التنمية على انها التغير الاجتماعي Social Change و الذي يتضمن إضافة أفكار جديدة للنظام الاجتماعي social System بهدف تطوير أحوال الناس.[17]

و لدى تتبع مراحل تطور مفهوم التنمية يمكن القول بأن هذا المفهوم في حد ذاته تطور من المعنى الضيق الذي يقتصر على التنمية الاقتصادية و التي تعنى فقط بقضايا النمو الاقتصادي Economic growth إلى معنى أوسع من ذلك ليشمل مجالات أخرى و التي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض.فهناك علاقة تداخلية و تفاعل بين الجاني السياسي و الاجتماعي و الثقافي للتنمية ، كما شمل هذا المفهوم الإنسان في حد ذاته لنجد ما يعرف بالتنمية البشرية و محورها تنمية الإنسان باعتباره وسيلة للتنمية و غايتها.[18]

و هذا ما تم الإعلان عنه في برنامج الأمم المتحدة من خلال مفهوم التنمية البشرية و بذلك أصبح الإنسان هو صانع التنمية و هدفها و هذا منذ 1990 ، وقبل هذا التاريخ كان يقصد بهذا المفهوم تنمية الموارد البشرية التي خصصت لها ثلاثة أوجه رئيسية :

1- استخدام أفضل للقوى العاملة من خلال توفير مستويات أعلى من التشغيل المنتج.
2- تحسين نوعية القوى من خلال التعليم المهني و التدريب ،
3- تحفيز الدعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية و إشراك أوسع للفئات.

و قد تطور مفهوم التنمية البشرية كما ورد في العديد من التقارير حيث اتفق على انه التنمية البشرية هي : "**عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس**" [19]و هذه الخيارات أساسا غير محدودة غير أنه يجب التمييز بين ثلاثة خيارات أساسية هي : "أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل و أن يكتسبوا المعرفة و أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة" و تتسع تلك الخيارات في ما بعد لتشمل الحريات و توفير فرص الإبداع و احترام حقوق الإنسان.[20]

و مع حلول عام 1993 تم توسيع المشاركة الشعبية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية و تم تعريف التنمية البشرية على أنها : " تنمية الناس من أجل الناس و بواسطة الناس " و هذا يعني :

- الاستثمار في قدرات البشر.
- توزيع عائدات النمو توزيعا عادلا.
- إعطاء كل فرد فرصة المشاركة.[21]

[17] عبد الرحمان عيسوي، الإسلام والتنمية .د.ط ،بيروت :دار النهضة العربية،19
[18] نبيلة داود، الموسوعة المعاصرة : مدارس مصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين.القاهرة :مكتبة غريب، بدون سنة نشر، ص 102
[19] ليلى العجال مرجع سابق ص 22.
[20] محمد عابد الجابري، وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي .ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1995 ، ص 85
[21] نبيلة داوود مرجع سابق ص 90

ومنه يمكن الاستنتاج أن المنظور الإنساني للتنمية تضمن كافة حقوق الأفراد و هذه الحقوق تتمثل في الحق في الحياة ، الحق في العيش الكريم ، الحق في العملّ ، الحق في الصحة و التعليم من منظور الحماية و التمكين ، لذلك فالدولة مطالبة بتمكين و تعزيز قدرات الأفراد وصولا إلى توفير الأمن الإنساني ، لذا فإن مفهوم التنمية البشرية تطور ليصل إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة و هذا ما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتضمن التنمية البشرية المستدامة التي هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو و حسب ، بل توزع عائداته بشكل عادل ، كما تم ذكره من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و قد ظهر فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة و هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الناس الحاضرون دون مراعاة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتهم.[22]

و من هنا يمكن القول أن التنمية كمفهوم قد تطور انطلاق من تركيزه على الجانب الاقتصادي و النمو إلى المفهوم الإنساني ، أي التنمية الإنسانية الذي يعبر عن ثراء مضمون التنمية، و نقطة الانطلاق في مفهوم التنمية الإنسانية هو أنه لجميع الناس حق أصيل في العيش الكريم ، و ذلك لأن الرفاهية الإنسانية في التنمية لا يقف عند المعايير الاقتصادية أو إشباع الحاجات الأساسية و لكنه يمتد إلى الأمور المعنوية التي تؤكد سمو و رفعة الإنسان ، مثل التمتع بالمعرفة و الحرية و تحقيق الذات ، [23]

من خلال هذا القسم من الفصل نرى أن مفهوم التنمية مر بمراحل ، من مفاهيم تتضمن البعد المادي و المقصود هنا المفاهيم الاقتصادية التي كانت نتيجة تطور الفكر التنموي و نتاج إرهاصات الاتجاهات النظرية التي أدت فيما بعد إلى النماذج العالمية التي عرفها التاريخ السياسي و الاقتصادي و لكن ما ينقص فيها نزعتها المادية مما استدعى الاهتمام بالبعد الانساني أي من تنمية تعتمد على النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية هدفها و غايتها الإنسان و الشكل أدناه يوضح مراحل تطور مفهوم التنمية.

[22] فيصل يونس عبد الزهرة، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداته المعاصرة .د.ط ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2002 ص 59
[23] نصر عارف،" في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها مرجع سابق ص 05

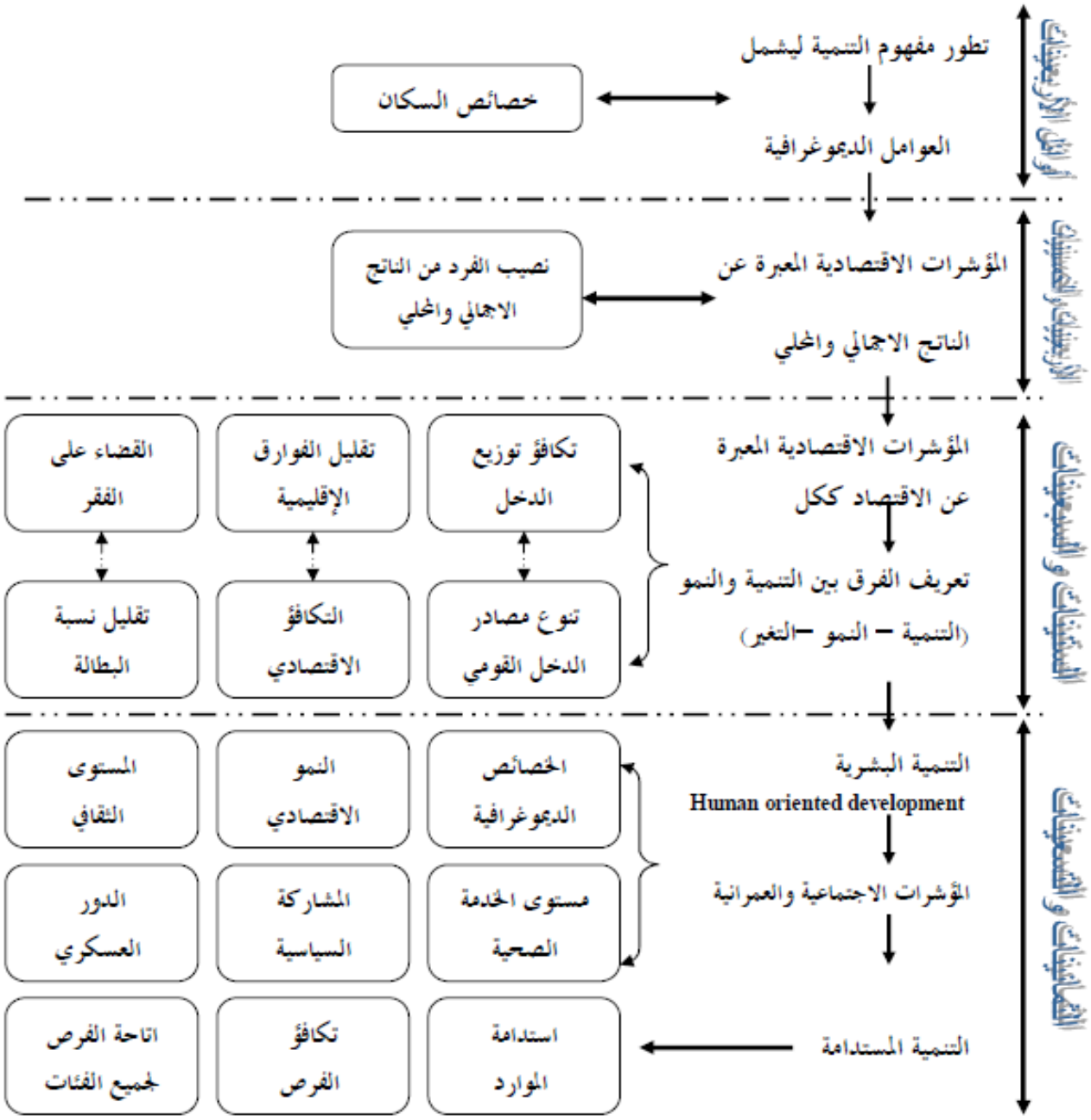

الشكل رقم 03 : مراحل تطور مفهوم التنمية

المصدر : ليلى العجال "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي" رسالة ماجستير .جامعة قسنطينة 2010/2009 ص 24

المطلب الثالث : تعريف التنمية

تعتبر المفاهيم أو المصطلحات تصورات وتجريدات ذهنية يضعها العلماء، للتعبير عن أفكارهم حول الواقع ومظاهره، ومفهوم التنمية كغيره من المفاهيم لا يخرج عن هذا الإطار أو المضمون، حيث تغيرت وتعددت أبعاده ومستوياته، وذلك تبعا لمستجدات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد بدأت التنمية كمفهوم نظري وتطبيق عملي يظهر على مسرح الفكر العالمي بوصفه إدارة أو كوسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف والسعي إل تبني بعض خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة، وعلى الرغم من شيوع المصطلح و الاهتمام به فإن مفهومه لا يزال محاطا بالالتباس لتعدد وتباين الاتجاهات النظرية الخاصة به، حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية بناء على البعد الاقتصادي وفريق آخر ركز على الجانب الاجتماعي وهناك من اعتمد في تحليلاته لهذا المفهوم على البعد الثقافي أو اللغوي ، ويتضح من هذا أن مفهوم التنمية نال اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسكان وأصبح ينظر إليه الآن من الناحية الشمولية خاصة بعد التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع الدولي، وأن التركيز على بعد أو جانب واحد من جوانب التنمية لا يفيد المجتمع بالمعنى الشامل، ذلك لارتباطها بكافة المجالات حيث تعمل على ربط الوسائل بالأهداف.[24]

لغة :التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إل موضع آخر مثل نقول نما المال أي ازداد وكثر، التنمية تدل على الزيادة كما وكيفا، وقد برز المفهوم بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال ثم انتقل مفهوم التنمية إل حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية، هذا المفهوم يعني من الناحية اللفظية شيء واحد وهو التعبير المرتبط بالزيادة في شيء ما عبر حد معين في وقت معي، وغالبا ما يتم التفرقة بين التنمية والنمو.[25]

اصطلاحا :أثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها، ومنه يصبح مصطلح التنمية لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات ، ومن بين التعاريف نجد :

تعريف أحمد رشيد[26] :هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب بمعنى أن أية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في الدخل الوطني من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية .

تعريف علي غربي [27] :التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة.

[24] حسن صادق عبد الله، "السلوك الإداري و مرتكزات التنمية في الإسلام" الطبعة الثانية دار الهدى الجزائر 1992 ص 83
[25] حسين عبد القادر، مرجع سابق (الفصل الأول ص 16) ص 48
[26] أحمد رشيد، التنمية المحلية ، القاهرة دار الجامعة العربية للطباعة 1986 ص 14-15
[27] سليمان الرياشي و آخرون ، الأزمة الجزائرية ، مركز الدراسات العربية 1996 ص 179

تعريف الدكتور كاسر منصور[28] :التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان وتحريره وتطويره لكفاءته وإطلاق لقدراته على العمل البناء.

تعريف الدكتور محمد شفيق[29] :التنمية تعني عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الإستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد .

تعريف محمد مني حجاب[30] :التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرا أساسيا في كل أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا تغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإدارية .

تعريف هيئة الأمم المتحدة :التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إل حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إل نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لا بد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات ، وهكذا اهتمت هيئة الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنه عبارة : عن " **مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية** " [31] .

كما عرفت أيضا بأنها" :ذلك الشكل العقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان "،[32]

إذن التنمية هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إل حالة ، التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية ف البنيان والهيكل الاقتصادي كما أنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إل مستوى الدول الصناعية ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية وسيادة الولاء للدولة وهي بذلك عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة السكان في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والوارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية تقوم كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين،

كما يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إل التطور والرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخليه أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة ف الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل ،[33]

[28] كاسر منصور ، التنمية الإدارية الحقيقة و الأبعاد مجلة الرائد العربي دمشق 1994 ص 72
[29] محمد شفيق ، التنمية الإجتماعية، دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع ، الإسكندرية 1993 ص 19
[30] محمد منير حجاب ،الإعلام و التنمية الشاملة القاهرة دار الفجر ، 2000 ص 32-33
[31] حسين عبد القادر ، مرجع سابق ص 50
[32] أحمد مصطفى خاطر ،التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية ، الإسكندرية 2002 ص 20
[33] عثمان محمد غنيم التنمية المستديمة عمان دار الصفاء 2007 ص 21

وعليه يكن استنتاج أهم خصائص التنمية وهي كالتالي:

- ❖ –التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.
- ❖ –التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.
- ❖ –التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.
- ❖ –التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية حيث يتم بموجبها تحقيق النمو الإرادي الذي يتم التوصل إليه نتيجة إجراءات و تدابير مقصودة يعبر عنها ببرامج وخطط وسياسات تهدف إل تحقيق معدلات معينة من النمو[34] .
- ❖ –إيجاد تحولات هيكلة وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- ❖ –بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.
- ❖ –تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.
- ❖ –زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد، بما يعنيه ذلك من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية .
- ❖ –تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.
- ❖ –الإطار الاجتماعي –السياسي :يتضمن آلية التغير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة

المطلب الرابع : أقسام التنمية

بعد دراسة مختلف الاتجاهات النظرية للتنمية و مراحل تطور مفهومها سوف نعرج على أقسام التنمية و أنواعها و نقصد بذلك الفروع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية و ذلك بالتركيز على أبعاد كل نوع من هذه الفروع و الذي يعد بمثابة العامل المحدد و الأساسي في كل نوع.

الفرع الأول : التنمية الاقتصادية

إن أصل الكلمة هو كلمة النماء بمعنى الارتفاع و الإكثار و الزيادة، و النمو الاقتصادي يشكل عاملا رئيسيا من عوامل التغير الاجتماعي و السياسي، و بالتالي فهو أحد أعمدة التنمية و عوامل النمو الاقتصادي ثلاثة : العمل و رأس المال و الطبيعة. و يتفق علماء الاقتصاد على اختلاف مدارسهم التي ينتمون إليها على أن العمل هو عامل النمو الرئيسي و يذهب البعض إلى إعادة رأس المال إلى العمل المتجسد في السلع و التجهيزات الرأسمالية.[35]

و قد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما واسعا في مسألة النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية سواء على الصعيد النظري أم على صعيد السياسات الحكومية، و قد تبلور هذا الاهتمام في نشوء ثلاثة مشروعات هي:

[34] علي حافظ منصور ،حسن احمد عبيد ، التنمية الاقتصادية القاهرة كلية الاقتصاد 1992 ص 30
[35] ليلى العجال ، مرجع سابق (الصفحة 09) ص 25

1- مشروع دولة الرفاهية و الازدهار في أوربا الغربية و أمريكا الشمالية استنادا إلى نظرية كينز التدخلية .

2- مشروع الدولة الاشتراكية.

3- مشروع التنمية في بلدان العالم الثالث القائم على أساس تدخل الدولة .

و لقد شكلت التنمية الاقتصادية هدفا أساسيا للعديد من الدول ، و قد سعت العديد من الحكومات إلى تحقيق التنمية المنشودة بكل الوسائل المتاحة ، و قد واجهت هذه الحكومات صعاب كثيرة محلية و دولية ، فمحليا واجهت التركيبة السكانية التي تحولا إلى قوة تعيق سياسات التنمية المتبناة ، أما دوليا فدخلت برامج التنمية في صراعات خارجية خاصة بين الدول الغنية و الفقيرة،

يرى بعض الكتاب أن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية إنما يتمثل في تركز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار، في حين تركز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفهما معا .وهذا الفرق رغم كونه لا يشكل تمييزا علميا إلا أنه يفيد في كونه تمييز للنظريات المتعلقة بالدول المتخلفة عن تلك المتعلقة بالدول المتقدمة رأسمالية أو اشتراكية .وعلى ذلك يحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات، تتناول الأولى النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، لتهتم الأخرى بظروف التنمية الاقتصادية بالبلدان المتخلفة[36].

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة النظريات المختلفة للنمو والتنمية، بهدف تمهيد الطريق لوضع السياسات المعالجة والأساليب المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .هذا مع الأخذ في الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويعها بما يخدم صالح هذه الدول .وتتمثل النظريات التي تستعرضها هذه المادة فيما يلي-:

1 -النظرية الكلاسيكية.

2 -النظرية النيوكلاسيكية.

3 -نظرية شومبيتر.

4 -نظرية مراحل النمو (روستو)

5 -نموذج هارود - دومر.

6 -النظرية الكنزية.

7 -نظريات التحولات الهيكلية

8 -نظريات الحاجات الأساسية

9 -نظرية التبعية للنظام العالمي الجديد.

10- النظرية الكلاسيكية الجديدة.

11- النظرية الجديدة للنمو[37].

و يتم تمويل التنمية الاقتصادية من خلال مصادر تمويل داخلية و أخرى خارجية :

[36] د.عبلة عبد الحميد بخاري : التنمية و التخطيط الاقتصادي : نظريات النمو التنمية الاقتصادية الجزء الثالث بدون سنة نشر

[37] .نفس المرجع السابق

أ-المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية :

ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة :

1- الادخارات الاختيارية: هي تلك الادخارات التي يقبلها الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا وتتمثل في:

أ- مدخرات القطاع العائلي: وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجـــــــه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:

- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير.
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة .

ب- مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص، وادخارات قطاع الأعمال العام : الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز (Deficit. Spending) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية .[38]

2- الادخارات الإجبارية: وهي ادخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

أ- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

ب- التمويل التضخمي: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد:

-انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتأكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك.

-انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.

-تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات زيادة الواردات ونقص الصادرات

-إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.

-يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

[38] بحث حول تعريف التنمية الاقتصادية – منتديات -

ج- الادخار الجماعي: هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية على اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.

ب - المصادر الخارجية لتمويل التنمية:

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي:

-أ- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وأنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها:

*تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

*تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.

*توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية .

*المؤسسات المساعدة للبنك الدولي: هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له.

*مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956: وينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.

*مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة وآجالها طويلة تقدم للدول النامية " شديدة الفقر ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا أو أقل "

*الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، وتأسست عام 1988.

2- صندوق النقد الدولي: ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية .

-2المنح والإعانات: تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو عبرات فنية.

3- القروض: قد تكون عامة أو خاصة: فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيآت تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيآت التمويل دولية كالبنك العملي

أو صندوق النقد أو الهيآت الدولية التابعة لها، أو هيآت التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الإقليمي.

4- الاستثمار الأجنبي: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها: وهو نوعان:

*الاستثمار الأجنبي المباشر: يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة.

*الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن التنمية الاقتصادية تعد أحد ركائز التقدم الشامل لأن التنمية في حد ذاتها تعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ، أي تحقيق النمو الاقتصادي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان ، و بالتالي رفع من نصيب الفرد في الدخل القومي .

إلا أن التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكف لتحسين معيشة الأفراد ة تحقيق الرفاهية بل يجب توفر كذلك أقسام أخرى من التنمية.

الفرع الثاني : التنمية الاجتماعية

لقد ركز العلماء على الجانب الاجتماعي في تحليلهم لمفهوم التنمية بحيث يرون أن التنمية الاجتماعية تعني أو تشير إلى نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و بين الجماعات في المجتمع ، كما يضيفون أن البعد الاجتماعي يمثل مكانة هامة بالنسبة للتنمية الشاملة لأنه يتضمن في معناه تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع و التي تشمل طبيعة النظام و نظام الحكم و مشاركة السكان في صنع القرار ، و تحليل طبيعة المجتمع من عادات و تقاليد و عنصر المقارنة بين الماضي و الحاضر ، و دور المرأة في المجتمع ، و غير ذلك من الأمور الاجتماعية.

من جانب آخر استطاع بعض علماء الاجتماع تحليل مفهوم التنمية الاجتماعية : بأنه عبارة عن عملية المشاركة في التغير الاجتماعي بهدف إحداث تقدم مادي ، بما ذلك المساواة و الحرية و غيرها من الحقوق ، التي تخدم غالبية الأفراد في المجتمع.[39]

و الشكل التالي يوضح العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية و التداخل بينهما:

[39] ليلى العجال مرجع سابق ص 27

الشكل رقم : 04 الترابط بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية.

:

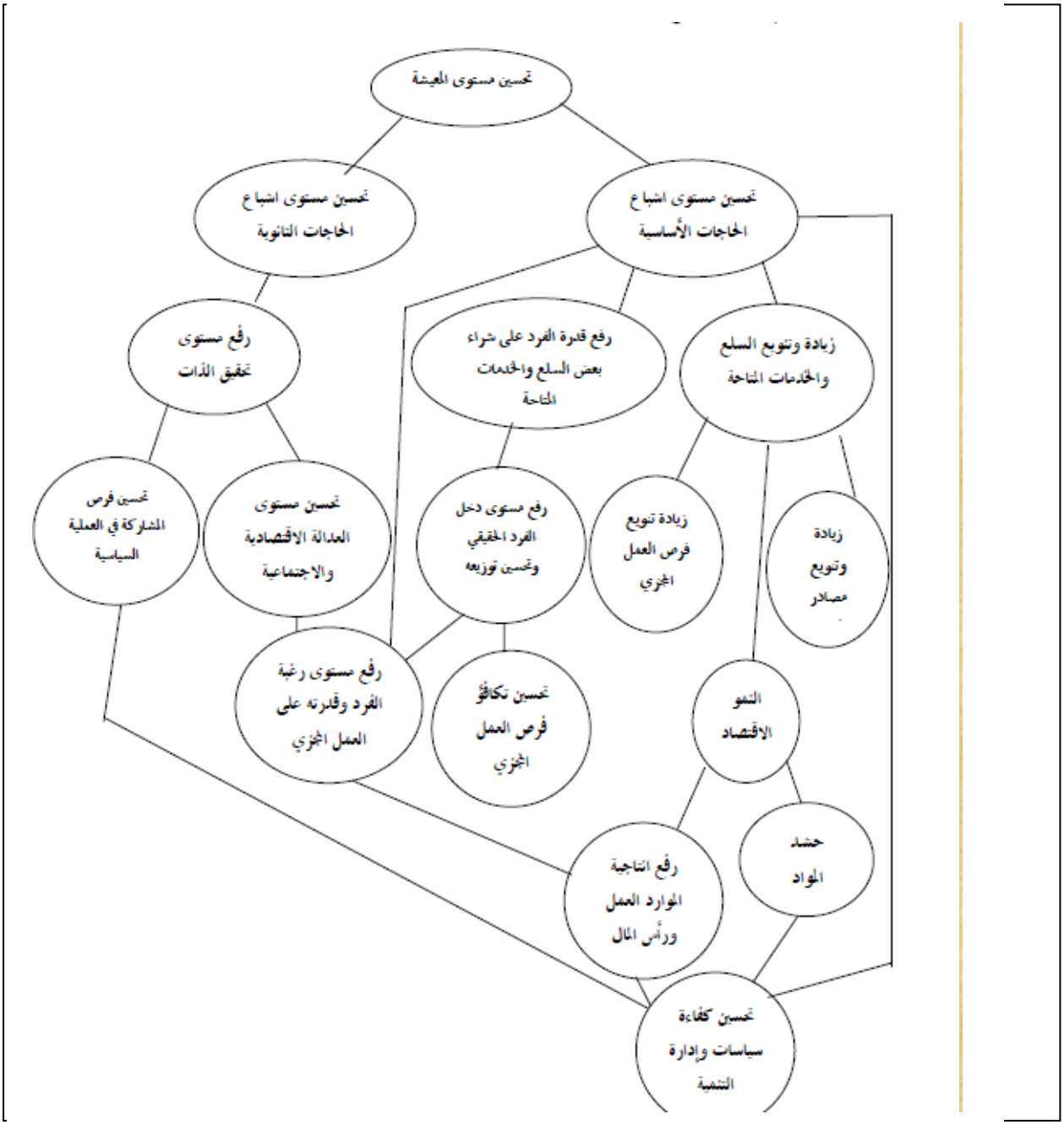

المصدر : الصادق محمد توفيق ، "التنمية في دول مجلس التعاون ، الكويت ، عالم المعرفة 1986. ص 43

الفرع الثالث : التنمية السياسية

من المتفق عليه أن التنمية السياسية هي عملية معقدة و متشابكة تتداخل مع العديد من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التاريخية.

و يحفل حقل التنمية السياسية بالعديد من الآراء و الاجتهادات التي طرحها علماء هذا الجانب من اجل تحديد مفهوم التنمية السياسية إذ تعتبر شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال توفر حد أدنى من الاستقرار السياسي و الأمن

فضلا عن تطبيق القانون ، و هناك تصور يرى أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي أي عبارة عن المحصلة السياسية لعملية التحديث السوسيو إقتصادي أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات و المصاحب لها.[40]

و في هذا الصدد حدد الباحثين بعض المؤشرات التي تمثل أسس التنمية السياسية :

1- تحقيق المساواة بين جميع الموطنين بغض النظر عن الاختلافات أو الانتماءات.

2- مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديموقراطيا من خلال النظم البرلمانية و المؤسسات القانونية.

3- عدم تركيز السلطات.

4- قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة.

5- نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية و التعامل معها تعاملا رشيدا.

و في نهاية هذا المطلب يمكن استخلاص أن التنمية الشاملة تتضمن كل الأبعاد السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية بغية تحقيق الهداف المسطرة، و أن كل بعد يكمل الآخر.

المطلب الخامس : التنمية البشرية و التنمية المستدامة

الفرع الأول : التنمية البشرية

أولا : مفهوم التنمية البشرية

تطور مفهوم التنمية خلال النصف الثاني من القرن الماضي،كما تطورت مؤشرات التنمية وتعددت مكوناتها واهتماماتها من مجرد مؤشرات النمو الاقتصادي إلى حركة المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الحاجات الأساسية ومن ثم مؤشرات التنمية المستدامة والتنمية البشرية وأهداف الألفية الإنمائية.

وقد استخدمت عدة تعابير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية،منها تنمية العنصر البشري،أو تنمية الرأسمال البشري،أو تنمية الموارد البشرية أو التنمية الاجتماعية أو الإنسانية كما تعبر عنها بعض الكتابات العربية،وكان مفهوم التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة[41]

لقد أطلق عليها في الخمسينات من القرن الماضي بمسائل الرفاه الاجتماعي،وانتقل بعد ذلك للتركيز على التعليم والتدريب ومن ثم إشباع الحاجات الأساسية،وأصبح اليوم يركز على تطوير القدرات البشرية وكذلك تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة في جو من الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) في أول تقرير أصدره حول التنمية البشرية عام 1990 هي:"عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس"،وهو كما يرى بول ستريتن يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس، والنظر إلى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها، ووسائل إنتاج أيضا، أما محبوب الحق فيصفه بأنه زيادة فرص الاختيار، وما الدخل إلا واحدا من هذه الفرص وليس كل ما تنطوي عليه أنفسهم. أما عثمان هاشم فيرى أن التنمية البشرية تقوم

[40] عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية ، الأبعاد المعرفية الجزء الأول الاسكندرية دار المعرفة 2002 ص 83

[41] مجيد محسن محمد العصفور:"محاضرات في التنمية البشرية"الأكاديمية العربية في الدانمارك كلية الإدارة و الإقتصاد جوان 2011 ص 62-60

على أساس الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة في الدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو...، ومن مظاهر هذه المهمة العناية بالأمن الغذائي وتعميم خدمات الصحة والتعليم الأساسية في مناطق الدولة المختلفة وتوفير فرص العمل المنتج.[42]

أما إسماعيل صبري فمفهومه عن التنمية البشرية يتكون من شطرين، شطر اقتصادي يتمثل في إنتاجية العمل، وعمادها القوى البشرية عالية التأهيل، والشطر الآخر سياسي اجتماعي يتعلق بتوفير الغذاء الكافي واللبس المناسب والسكن اللائق والحرية والرعاية الصحية والسياسية واكتساب المعارف والمهارات وتبين قيم العقل والعمل والكرامة الخ.

أما في مكتب العمل العربي فيرى أن هذا المفهوم أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب، وطرق وأساليب العمل والإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصائرهم وقدراتهم،وإذ يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن مفهوم التنمية البشرية فهو يعني تنمية الناس، فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من اجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققوه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية من اجل الناس أي إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها.

وقد تطور هذا المفهوم عبر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج وذلك بتفصيل المعنى السابق وإضافة بعد جديد للمفهوم وهو بعد الاستدامة.

مما سبق تمت صياغة المفهوم على النحو التالي: أن التنمية البشرية هي عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والغذائي بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع على نحو عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة وفي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن

وفي ضوء ذلك يرى المهتمون تركز الخيارات الأساسية في ثلاثة :وهي أن يحي الناس حياة طويلة خالية من العلل،وان يكتسبوا المعرفة،وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة،وفي حالة عدم توفر هذه الحاجات الأساسية فان الخيارات الأخرى ستكون بعيدة المنال.

ويمكن القول أن التنمية البشرية بهذا المفهوم،تختلف عن نظريات تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية،حيث أن هذه النظريات تتوجه إلى الناس باعتبارهم وسيلة وليس غاية،ولا تهتم هذه النظريات إلا بجانب العرض،أي في اعتبار البشر أدوات لازمة لعملية إنتاج السلع،بينما تنظر التنمية البشرية أن البشر هم أكثر من عوامل الإنتاج نشاطا لكنهم ليسوا سلعا إنتاجية تستخدم لإنتاج سلع أخرى،فهم الهدف الأسمى للعملية الإنتاجية والمنتفعون بها.

[42] مجيد محسن محمد العصفور مرجع سابق ص

ثانيا : قياس التنمية البشرية

تضمن التقرير الأول للتنمية البشرية الذي نشر في عام 1990 مقياسا يعكس التنمية البشرية بشكل عام وعرف هذا المقياس بدليل التنمية البشرية (HDI). ويتكون الدليل من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- مدة البقاء على قيد الحياة .
- المستوى التعليمي
- مستوى المعيشة[43]

وقد تم تلخيص هذه الأبعاد الانسانية الواسعة –لأغراض القياس– بأدلة ثلاثة هي دليل توقع الحياة وقت الولادة، ودليل التعليم معبرا عنه بمعدل مشترك يعكس معدل تعلم البالغين ومعدل الالتحاق في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي، ودليل المستوى المعيشي معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محولا إلى الدولار باستخدام القوة الشرائية). وبغض النظر عن أن الدليل هو دليل عام وتلخيصي يمكن استخدامه في أي دولة من الدول، فإنه أصبح بالإمكان التعرف على مكانة أي دولة من الدول من حيث درجة التنمية البشرية مقارنة بالدول الأخرى حسب الافتراضات التي استند إليها الدليل.

وقد تم استنباط عدد من الأدلة بعد ذلك كدليل التنمية للنوع الاجتماعي (GDI) الذي قدم في عام 1995، واستخدم في حسابه نفس المتغيرات التي استخدمت في حساب دليل التنمية البشرية ولكن باختلافات بسيطة في توقع الحياة وقت الولادة والمستوى التعليمي والدخل لتعكس التباينات بما حققه الرجل والمراة في العناصر الرئيسية التي يتكون منها دليل التنمية البشرية. وبشكل عام، فإن الدليل يتأثر بشكل قوي بالتباينات في المتغيرات المذكورة التي يتكون منها. وعليه فإن الدليل يميل إلى الانخفاض إذا كانت التباينات كبيرة في التنمية البشرية المحققة لكل من الرجل والمرأة.

- وتم تقديم مقياس آخر في عام 1995 هو مقياس تمكين النوع الاجتماعي (GEM) الذي يعكس عدم المساواة بين الجنسين في الجوانب الاقتصادية والمشاركة السياسية واتخاذ القرارات. وقد بني الدليل باستخدام متغيرات استنبطت بشكل واضح لقياس القوة النسبية التي حققها كل من الرجل والمرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية. ويأخذ المقياس بالاعتبار نسبة النساء في البرلمان، ونسبة النساء في المواقع الوظيفية الإدارية، ونصيبهن النسبي في المهن المتخصصة والفنية، بالإضافة إلى دخلهن مقارنة بدخل الرجال. وعلى العكس من دليل التنمية للنوع الاجتماعي، فإن مقياس تمكين النوع الاجتماعي يظهر عدم المساواة في الفرص في بعض المجالات المختارة.
- كما تم استحداث دليل آخر هو دليل الفقر البشري (HPI) في عام 1997. ويحتوي الدليل كمقياس تلخيصي خصائص متعددة للحرمان بهدف الوصول إلى دليل عام للتعرف على الفقر في منطقة ما. ويركز الدليل على الحرمان في ثلاثة جوانب حياتية تم تحديدها في دليل التنمية البشرية هي مدة الحياة والتعلم والمستوى المعيشي. ويعكس الوجه الأول للحرمان فرصة البقاء على قيد الحياة من خلال الوفاة في عمر مبكر نسبيا، بينما يعكس الوجه

[43] كمال صالح :نحو تطوير مؤشرات خاصة بالتنمية البشرية للدول العربية" المؤتمر الإحصائي الأول الأردن 13 نوفمبر 2007.ص 457-458

الثاني للحرمان من المعرفة من خلال الاستبعاد من عالم التعلم والاتصال والتواصل، في حين يركز الوجه الثالث من الحرمان على عدم وجود مستوى معيشي مقبول من خلال التخصيص الاقتصادي الكلي.

- وقد تم تقسيم دليل الفقر البشري في عام 1998 إلى دليلين هما: دليل الفقر البشري الأول HPI-1 الذي يستخدم لقياس مدى انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية ودليل الفقر الثاني HPI-2 الذي يستخدم لقياس الفقر في الدول المتقدمة. ولا شك أن هذه المقاييس – بعضها لا يزال مجالا للتطوير والتحسين– قد وفرت إمكانيات أكثر عمقا لدراسة أوضاع التنمية البشرية من خلال توسيع الأبعاد المتعلقة بالخيارات والقدرات البشرية من جهة، والأبعاد المتعددة للحرمان والتي منها الفقر والأوضاع الصحية الخطرة والأمية والفقر البيئي.[44]

الفرع الثاني : التنمية المستدامة

أولا : تعريف التنمية المستدامة

لقد كانت ، وما تزال ، التنمية الإقتصادية والعوامل المؤدية لها محل إهتمام علم الإقتصاد منذ نشأته . فالتنمية الإقتصادية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والإستقرار والعدالة في توزيع الدخل القومي . ويحتل النمو في الناتج القومي الإجمالي (GNP) مركز القلب في التنمية الإقتصادية ، لأن النمو يعني التشغيل والإستقرار . ولكنه ، مع ذلك لا يضمن عدالة التوزيع . وهذه مسألة مهمة ، وخاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية ، حيث سوء توزيع الدخل سمة هذه الدول . ومن هنا ظهرت الأهمية لتعريف التنمية لتشمل ما هو أشمل من النمو الإقتصادي الحالي ليتضمن العيش الكريم للجميع والقدرة على الإستمرار الدائم والموثوق والعادل في المستقبل ، أي التنمية المستدامة (Sustainable Development). وقد ظهر أول تعريف لها في تقرير المفوضية العالمية للبيئة والتنمية (The World Commission on Environment and Development (WCED, 1987) ، المعروف باسم تقرير براندتلاند (Brundtland Report) بأنها تلك التنمية التي تُلبي الحاجات الحالية بدون أن تنتقص من قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية متطلباتها . وبالتالي فإن جوهر التنمية المستدامه وفقا لهذا التعريف هو تحقيق الإحتياجات الأساسية والإعتراف بالآثار على البيئة والمساواة بين الأجيال . ويلاحظ التقرير بأن التنمية المستدامة عملية مستمرة للتغير حيث يكون إستغلال الموارد الطبيعية والإتجاهات الإستثمارية والتنمية التقنية والتغيير المؤسسي منسجماً مع قُدرة الأجيال الحالية واللاحقة على تحقيق إحتياجاتها . وبالتالي فالتنمية المستدامة مرتبطة بالإرادة السياسية .

وعربياً ، فقد كان من أبرز المحاولات لتعريف التنمية المستدامة ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 من أن "التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل ، وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة ، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات

[44] محمد محمود العجلوني :"أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستديمة في الدول العربية" أستاذ مشارك ، كلية الإقتصاد ، جامعة اليرموك الأردن ، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول **النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي** عقده في إستنبول ، تركيا ، خلال الفترة 9-2013/9/11

والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع ، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي ". حيث يُلاحظ في تعريف التقرير التركيز على الجانب السياسي . وعليه ، فالتنمية المستدامة ، ذات أبعاد مختلفة.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

وفي الإجمال ، يُمكن تحديد أربعة أهداف للتنمية المستدامة ، هي

(1) التنمية الإجتماعية التي تعترف بإحتياجات جميع أفراد المجتمع بالتساوي ،
(2) الحماية الفعالة للبيئة والحفاظ عليها وحماية صحة وسلامة الإنسان من الأضرار البيئية ،
(3) الإستخدام الحكيم والكفؤ للمصادر الطبيعية بما يضمن إستمرارها بدون ضرر أو زوال أو تدمير ،
(4) المحافظة على نمو إقتصادي عالي وتشغيل كامل مستمر ومستقر .

وبالنظر إلى هذه الأهداف ، فإن قياس الاستدامة يجب أن يرتكز على الترابط الهيكلي طويل الآمد بين الاقتصاد والطاقة والبيئية والمجتمع . وبالتالي ، فإن مؤشرات الاستدامة يجب أن تشمل الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والبيئية والثقافية والحضارية والسياسية والصحية والتربوية والأمنية .

ثالثا : مؤشرات التنمية المستدامة

ولعل من أهم مؤشرات التنمية المستدامة ، نذكر :

(1) التمكين السياسي لكافة أفراد المجتمع ،
(2) الإندماج الإجتماعي بما يؤدي إلى التعاون في تلبية رغبات الأفراد وتحقيق التفاعل الاجتماعي الضروري ،
(3) العدالة في توزيع الدخل والفرص والتعليم والصحة والخدمات ،
(4) تلبية الإحتياجات الحالية دون التأثير سلبا في تلبية الإحتياجات المستقبلية ،
(5) الحق في الحياة بدون تهديد الأمان الشخصي من الأمراض المعدية أو الكوارث البيئية أو القمع أو التهجير[45]

[45] نفس المرجع السابق

المبحث الثاني : التمييز بين مفهوم التنمية و المفاهيم الاقتصادية

من خلال التطور التاريخي لمفهوم التنمية يلاحظ انه لم يكن هناك تمييز واضح بين العديد من المفاهيم و بينها من بين هذه المفاهيم نجد التخلف و التقدم و التطور و التحديث و كان لا بد من توضيح التداخل و الاختلاف بين مفهوم التنمية و هذه المصطلحات.

المطلب الأول : التنمية و مفهوم التخلف.[46]

اختلف الاقتصاديون في اختيار مؤشر أو معيار يعتمد عليه في تحديد و تفرقة البلاد المتقدمة من تلك المتخلفة، و في تعريف التنمية و التخلف ، إذ من الصعب وضع تعريف جامع لمعنى التخلف الاقتصادي و ينطبق على البلدان التي تعاني منه، لأن هذه البلدان و إن اشتركت في مجموعة من الخصائص فإنها تختلف اختلاف عاما و عميقا في ظروفها الاقتصادية و الطبيعية و درجة نضجها و ملائمتها للتطور.

و التخلف الاقتصادي هو اجتماع عدة عناصر و لا يرجع إلى عنصر واحد لأنه هناك عدة خصائص تميز البلدان المتقدمة عن تلك النامية مثل انخفاض الدخل القومي و نصيب الفرد منه و التبعية الاقتصادية.

من أبرز السمات و الصفات التي تتميز بها الدول النامية من الجانب الاجتماعي سوء حالة الإسكان و الصحة و الخدمات ، و سوء التغذية و غالبا ما يكون مستوى المواليد مرتفعا و في ضوء ذلك يمكن تقسيم العالم إلى ثلاثة أنماط حسب التنمية الاقتصادية و هي : الدول المتقدمة ، الدول المتوسطة ، الدول النامية .

إن اصطلاح التخلف هو اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة ، و قد أعطى العديد من الاقتصاديين المهتمين بدراسة مشكلة التخلف عدة تعاريف نذكر منها :

- التخلف يعني الفقر المزمن الذي تعاني منه العديد من الدول.
- التفاوت الكبير بين الدول بالنسبة لمستويات المعيشة.
- تزايد هذا التفاوت عبر الزمن و هذا لا يعني أن الدول المتخلفة حققت نجاحا في مستويات المعيشة و قللت فجوة التخلف بل العكس تزايدت هذه الفجوة نتيجة نمو الدول المتقدمة بدرجة كبيرة..

و من ثم لا يوجد تعريف واحد يشمل كل ملامح و خصائص التخلف ، كما نجد اقتراح الباحث ***Simon***[47] ***Kuznets*** لتعريف التخلف :

أولا : **قد يعني التخلف الفشل في الاستفادة الكاملة من الانتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية و الفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.**

ثانيا : قد **يعني التخلف الفشل في أداء الإقتصاد القومي بالمقارنة بالأقطار المتقدمة إقتصاديا.**

ثالثا :**التخلف قد يعني الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الرفاه المادي لمعظم سكان البلاد.**

هذا من الناحية الاقتصادية أما فيما يخص التخلف من الناحية السياسية فيشير إلى ضعف البناء القومي للدولة و افتقاد صفة المواطنة بين الأفراد المشكلين لها ، كما تشير إلى افتقار القائمين على السلطة إلى رضا الجماهير ، إلى جانب عدم استقرار النظام السياسي ، نظرا لشيوع ظواهر العنف و الانقلابات فضلا عن عدم القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد. يعد التخلف مرحلة من مراحل التنمية و عائق من عوائق التنمية الشاملة في نفس الوقت.

[46] ليلى العجال مرجع سابق ص 31

[47] Simon Kuznets, économiste et statisticien américain d'origine biélorusse, lauréat du « Prix Nobel » d'économie en 1971

المطلب الثاني: التنمية و مفهوم التطور و التقدم

الفرع الأول التنمية و مفهوم التطور: يرجع أساس كلمة التطور إلى ارتباطه بنظرية داروين للتطور، و هذا ما أشار إليه بعض الباحثين مثل ***Herbert Spencer***[48] حيث أكد أن مفهوم التطور استعيرت فكرته من نظريات التطور البيولوجية، و التي تم تدعيهما في القرن التاسع عشر و هو يشير إلى التطور الحضاري الذي يحدث في مراحل مختلفة و انه تعبير عن مسيرة المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

و ازداد الاهتمام بمفهوم التطور في القرن الحالي خاصة بعد استخدام مفهوم التنمية و ظهور بعض الآراء التي أخلطت بينهما أحيانا ، باعتبار أن مفهوم التنمية يشير في محتوياته إلى التطور الذي يحدث في المجتمع المراد تنميته، كما تشير معظم الآراء السابقة التي اهتمت بمفهوم التنمية بأن التنمية تسعى بكل أهدافها إلى إحداث تغيير في شكل التطور الموجود في المجتمع ، حتى يتلاءم و التغيرات السريعة التي يتعرض لها المجتمع الدولي كما أوضحت بعض الأفكار و الآراء التطورية أيضا إلى أن التطور يشير إلى الانتقال من مرحلة حضارية معينة إلى مرحلة أخرى.

و قد أجمعت كل التحليلات الخاصة بالمفهومين إلى حدوث تطور في المجتمع خلال فترة زمنية معينة كما أن هذه الآراء ساهمت في الخلط بينهما، و أحيانا ما يستخدم البعض المفهومين لمعنى واحد تقريبا و هذا ما يوضح العلاقة بين التنمية و التطور

تؤكد الآراء الحديثة في هذا الشأن أن التنمية تشير بالفعل إلى التطور و لكنه تطور مقصود مخطط له وفقا لبرامج معينة كما انه لا يمكن حدوث أي تنمية تلقائية في أي مجتمع بينما يمكن حدوث تطور تلقائي دون تدخل الانسان مما يوضح الفرق بين مفهوم التنمية و التطور و لا يعني ذلك عدم وجود علاقة بينهما ، حيث توجد بعض الاتجاهات النظرية الحديثة في التنمية تركز على النواحي التطورية مثل الاتجاه التطوري المحدث للتنمية و أهم رواد هذا الجانب هم :***Talcott Parsons***[49] و ***Rostow*** و يهدف إلى إحياء نظرية التطور الكلاسيكية القديمة في التنمية و التي يقصد بها إحداث تطور في المجتمع المراد تنميته خلال فترة زمنية و كل مرحلة من هذه المراحل يجب أن تكون أكثر تطورا من المراحل السابقة لها مما يشير إلى العلاقة الكبيرة الموجودة بين المفهومين التنمية و التطور.

الفرع الثاني : التنمية و التقدم

انتشر مفهوم التقدم في السنوات الأخيرة انتشارا كبيرا في البحوث و حديث العام و الخاص، بالرغم من ان التقدم قد يحدث فقي جانب معين من جوانب المجتمع دون الأخرى ، في حين رفض البعض من الباحثين القول بأن جوانب المجتمع منفصلة و ليست مترابطة ،

تحليل مفهوم التقدم يوضح أنه يتضمن في معناه توجيه كل القوى و الإمكانيات المتاحة في المجتمع لخدمة أفراده ، و العمل على تقدمه و تحقيق اكبر قدر من التكامل الشامل ، و هذا المعنى قريب من بعض مفاهيم التنمية الشاملة و التي تتطلب تضامن كل الإمكانات المتاحة في المجتمع من أجل تنميته و هذا يشير في حد ذاته إلى مدى العلاقة بين مفهوم التقدم و التطور من خلال تحليل بعض معاني التقدم التي تشير إلى عملية تحسين المجتمع و نقله من حالة متخلفة إلى حالة أفضل مما هو عليها و التقدم بهذا المعنى قريب الشبه من بعض مفاهيم التطور ، و هذا ما أوضحه الباحث***Bottomore . T***[50] مشيرا إلى مفهوم التقدم بهذا و الذي يعد بمثابة عملية تكيف منظم لموارد الإنتاج و إمكانياته و حسن إستغلالها ، و هذا

[48] Herbert Spencer est un philosophe et sociologue anglais

[49] Talcott Edger Parsons, 1902-1979, est un sociologue américain qui a élaboré une théorie qu'il appelle fonctionnalisme systémique de l'action.

[50] Thomas Burton Bottomore sociologue marxiste

المعنى قريب من معنى التنمية ،إن كلا من المفهومين التنمية و التقدم يرتبط بالمستوى العلمي و التكنولوجي للمجتمع ، و كلا منهما يحدث في المجتمع خلال مراحل معينة .[51]

و يعتبر مفهوم التقدم مفهوم نسبي حسب آراء الباحثين بالرغم من ارتباطه بواقع و إمكانيات المجتمع ، مقارنة بمفهوم التنمية التي تشير في كل مراحلها إلى التقدم و التطور،

المطلب الثالث : التنمية و مفهوم التحديث و التغير

الفرع الأول : التحديث : إن مصطلح التحديث يعتبر من اهم المصطلحات و في الوقت ذاته أكثرها ضيقا من حيث الثقافة و الزمن ، فالتحديث من الناحية التاريخية يشير إلى عملية التغير نحو أنماط من النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تطورت في أوربا و أمريكا في القرون الفائتة ، يعتبر التحديث عملية تشتمل قيم و مواقف ملائمة للطموح العلمي و التجديد العقلاني و الاتجاه نحو الانجاز.

التحديث عبارة عن عملية ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدي إلى وضع جديد و هو حديث و تتصف هذه العملية بالخصائص التالية :

1- عملية جذرية بمعنى أنها تتضمن تغيرا جذريا من التقليدي إلى الحديث.
2- عملية معقدة بمعنى شمولها التغيرات في كل النظم المجتمعية ، من التصنيع و التحضير و الحراك الاجتماعي و انتشار الوسائل التقنية ، وصولا إلى ارتفاع معدلات التعليم و اتساع المشاركة الشعبية.
3- التحديث عملية نسقية أي أن التغيير في عنصر يؤدي إلى التغيير في العناصر الأخرى ،
4- التحديث عملية عامة أي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع معين و إنما تشهدها معظم الدول.
5- التحديث عملية طويلة المدى و مستمرة ، أي أنها ليست انتقالا فجائيا من التقليدي إلى الحديث و بالتالي فهي عملية تدريجية تتم على مراحل.
6- التحديث عملية انسجام بين أمنية المجتمع المختلفة.[52]

و أيا كانت النواحي التي يتم التركيز عليها في عملية التحديث ، فإن جوهرها عملية معقدة و متعددة الجوانب ، لذا فإنه عند استخدام مصطلح التحديث تظهر عدة صعوبات بحيث يصعب ترجته موضوعيا في ضوء خصائص أو نتائج يمكن اكتشافها .

و كثيرا ما يثار الخلط بين مفهوم التنمية و مفهوم التحديث فالأول يعني زيادة القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا و ثقافيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية أما التحديث فيعني جلب رموز الحضارة الحديثة و أدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية و المعدات الحديثة و سلع الاستهلاك و الرفاهية.

الفرع الثاني : التغير: تعددت النظريات حول مفهوم التغير الاجتماعي لكثرة استخدامه و لكثرة التغيرات و تنوعها و قد أشار أنصار النظرية الوظيفية لمفهوم التغير الاجتماعي على أنه يرتبط بالتيارات و العوامل الثقافية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، و أن مفهوم التنمية يرتبط بنفس هذه العوامل أيضا.مما جعل بعضهم يشير لوجود علاقة بين مفهوم التنمية و التغير الاجتماعي،

حاول العديد من الباحثين توضيح العلاقة بين مفهوم التغير الاجتماعي و التنمية من نواحي عديدة فنجد منهم من حاول استغلال بعض أهداف التنمية لتوضيح العلاقة باعتبار التنمية تهدف إلى إحراز تغيير واسع النطاق نحو اتجاهات مرغوب فيها،

[51] ليلى العجال مرجع سابق ص 34
[52] صلاح سالم ، مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الغربية القاهرة 2003 ص 26.

يعتبر مفهوم التغير مفهوما عاما حياديا غير قيمي و هذا ما يؤكده الأستاذ فيريل هيدي حيث يرى أن التغيير يعتبر أكثر حيادية و الذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التحولات بدلا من أن تغلق باب البحث بتعريف محدد. المعنى الواسع للتغير يقصد الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير ، و التغير سواء في البنية أو العملية و سواء أكان تغيرا نوعيا أو كميا ، يمكن أن يكون وظيفيا بالنسبة لعمليات المجتمع فيحدث حالة من التنمية أي يزيد من قدرات المجتمع و قدرات نظمه الفرعية.

من خلال ما تم عرضه في هذا المبحث و ما قبله و المتمثل أساسا في مفهوم التنمية و التمييز بينها و بين العديد منم المفاهيم المتقاربة معها إلى حد بعيد ، يمكن ملاحظة هذا التداخل ، و أن كل مفهوم يعبر عن بعد من أبعاد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و أن مفهوم التنمية الشاملة يضم في محتواه كل الجوانب و كخلاصة يمكن القول :

- التنمية عمل واعي و موجه.
- التنمية تقوم على أساس مشاركة الأفراد و الجماعات بهدف تنظيم قدراتهم و إمكاناتهم.
- تنطلق من القيم السائدة في المجتمع لإحداث التغيير.
- التنمية مفهوم شامل يضم كل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية.
- التنمية تعني تغييرا ت في المجتمع في هياكل المختلفة و هي :

- **الأبعاد الاقتصادية** : من حيث التغييرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية و بين الناتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة و هي علاقات يتم استخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف اقتصاد ما.
- **الأبعاد الاجتماعية** : من حيث التغيرات اللازمة في العلاقات الاجتماعية التي تتماشى مع ظروف المراحل المختلفة ، التي تنشأ عند انتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى، هذه التغيرات الاجتماعية يجب أن تتم في إطار من الأسس و القواعد المستمدة من القيم الايجابية.
- **الأبعاد السياسية**.
- **الأبعاد التنظيمة و الإدارية** : و هذا منا يعتبر مطلبا ضروريا لإحداث التنمية.

إن هدف التنمية هو توفير الحياة الكريمة ، و هذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد من زيادة في الدخل القومي أو الفردي ، فالحياة الكريمة للفرد تعني بمفهومها الشامل نوعية الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع من حيث توفر كل المتطلبات الضرورية للحياة أي الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية للفرد ، و بما أن الفرد هو الهدف الأساسي للتنمية فهو أيضا الوسيلة لتحقيقها ، فبدون تفاعل الفرد و مساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية لا يمكن إحداث التغييرات المنشودة ، من أجل ذلك لا بد من أن يشعر الفرد في المجتمع بأنه جزء من عملية التنمية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط.

أما غايات التنمية بعيدة المدى تتمثل في :

- ✓ تنمية قدرات الفرد و إطلاق طاقاته.
- ✓ التفاعل الايجابي مع الفكر و الثقافة.
- ✓ تكوين قاعدة انتاجية صلبة.
- ✓ خلق نظام اقتصادي بناء.

- ✓ تعميق متطلبات التماسك الاجتماعي.[53]

المبحث الثالث: العلاقة بين التنمية و الحكم الراشد

تعمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها، وقد كان لصندوق النقد الدولي بتعريفه للحكم الراشد بعدا تقنيا لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحكم الراشد من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم وتحديد مظاهر حسابات الحكومة وإدارة الأموال والموارد العامة ف بالدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص، ومن خلال علاقة الحكم الراشد بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الراشد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديقراطية وحقوق الإنسان،[54]

ومن خلال هذا البحث نحاول تحليل العلاقة بين المفهومين على اعتبار أن الحكم الراشد ظهر كضرورة لتحقيق مطلب التنمية الذي هو الشغل الشاغل لكافة الدول موازاة مع ما عرفته التنمية من تطورات في مفاهيمها.

المطلب الأول : الحكم الراشد ركيزة للتنمية

فشل الإصلاحات التي اتخذتها مختلف الدول من خلال طرح مجموعة من النماذج التنموية ، إضافة إلى فشل مختلف وصفات الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها مؤسسات التنمية الدولية على معظم الدول النامية أدى إلى التفكير في آاليات و مقاربات جديدة للتنمية و هذا من خلال طرح مفهوم الحكم الراشد من طرف هيئة البنك الدولي ،

هكذا وجدت المؤسسات الدولية من هيئتي بروتون وودز كيف تطرح أدبيات الحكم الراشد كمقاربة للتنمية و منفذا لها للتدخل في شؤون هذه الدول ،و كشروط لتقديم مساعدات مالية في أطر تنموية و تدفق الاستثمارات الأجنبية ، و تتمحور هذه المقاربة حول عدم إمكانية تحقيق التنمية دون احترام حقوق الإنسان و تطبيق إصلاحات إقتصادية ديمقراطية مستوحاة من الديمقراطية الليبرالية و كذا خوصصة المؤسسات و إدخال آليات القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة و تحرير التجارة و غير ذلك أي بصورة أخرى :

- الدعوة إلى تراجع الدولة عن أدوارها التقليدية لصالح القطاع الخاص و القطاع الغير رسمي.
- الدعوة إلى الاعتماد على الدولة بتصور جديد يعرف بدولة الحد الأدنى كتصور جديد مقدم على أساس أنه الحل النهائي و البديل الوحيد لتحقيق التنمية.[55]

من خلال هذا التقديم يمكننا طرح سؤال يمثل الطرح النظري للإشكالية المطروحة في البحث :

هل يمكن القول أن الحكم الراشد بما يمثله من آليات يمثل النموذج الوحيد لتحقيق التنمية ؟

تشير هنا الباحثة ***Béatrice Hibou***[56] أن مقاربة سوق أكثر – دولة أقل (باعتبارها من الباحثين المتشبعين بالفكر النيوليبرالي) كتعبير يدل على المنطق النيوليبرالي قد أفرزت نتائج عكسية غير تلك المتوقع منها حيث أضرت بالدولة حيث أن

[53] علي خليفة ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ص 22-25.
[54] حسين عبد القادر مرجع سابق ص 69
[55] حسين عبد القادر نفس المرجع السابق ص 70
[56] Béatrice Hibou politologue (centre d'étude et de recherches international)

ترى الباحثة أن تطبيق سياسات الخوصصة و إدخال آليات السوق في التسيير العمومي أدى إلى إضعاف السلطات العمومية و فقدانها لشرعيتها .[57]

إن تطبيق إصلاحات الحكم الراشد المفروضة وفق إملاءات المؤسسات الدولية أدت إلى فقدان الدولة لشرعيتها و إضعاف الإدارة و فقدان المصداقية الاقتصادية و السياسية ، لان هذه الإصلاحات تقوم على أساس ليبرالي و تكنوقراطي ، حيث أن هذه الدول المستفيدة من دعم هاته المؤسسات الدولية تأخذ بعين الاعتبار معايير و متطلبات المؤسسات المانحة ، و الرجوع إلى توجيهاتها بخصوص إعداد السياسيات الاقتصادية ووضع أنماط تسيير الإدارة و المالية و الخدمات العامة أكثر من مراعاة المتطلبات الاقتصادية و السياسية للمواطنين و بمفهوم آخر ما أردت توضيحه هنا هو أن الدول أصبحت تسعى كسب رضا مؤسسات بروتون وودز و الوكالات الدولية المانحة بدل التركيز على تحقيق التنمية الحقيقة بمشاركة المواطنين.

حسب دراسة الباحثان[58] ***Nicolas Meisel & Jaques ould Aoudia*** أرادا من خلالها توضيح العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية على أساس اختبار مثلا مدى ارتباط ضعف الاستثمارات الأجنبية في بلد معين بعدم احترام قواعد الحكم الراشد ، حيث اعتمد الباحثان على مؤشرات قياس الحكم المقدمة من طرف البنك الدولي و التي تشمل عادة 140 دولة ،و من ثم مقارنتها بمستويات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن هناك العديد من البلدان التي تشهد مستويات أداء منخفضة في تطبيق قواعد الحكم الراشد تعرف تدفقات للاستثمارات الأجنبية أكثر من البلدان التي حققت مستويات أداء مرتفعة في تطبيق تلك القواعد ، فالاستثمارات حسبما يرى الباحثان تتحكم فيها طبيعة سلوك النخبة السياسية و الاقتصادية الحاكمة فيما يتعلق بإدخال أو عدم إدخال فاعل جديد في السوق المحلي و كذلك فيما إذا كان البلد المستفيد يشكل منطقة نفوذ للقوى الكبرى في العالم، و قد أطلق العديد من الباحثين دراسات معمقة حول مفهوم الدولة التنموية كبديل عن دولة الحد الأدنى و هذا لا يعني عدم تمكين القطاع الخاص المحلي و الأجنبي من القيام بدوره في عملية التنمية و إنما يعني أن يكون للدولة الدور المركزي في وضع إطار و أهداف للسياسات الاقتصادية و تنفيذها.

و يرى الباحثان **محمد يعقوبي و توفيق تمار**[59] أن البيانات الإحصائية قد أظهرت وجدود ترابط وثيق بين النمو الاقتصادي في الدول العربية و حجم الاستثمارات، إذ وجد أن الارتباط بينهما قد يصل إلى 90%، كذلك وجد أن التغيير في الاستثمار يكاد يفسر أكثر من 18% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية و ذلك من خلال استخدام أسلوب التحليل التراجعي.[60]

---

[57] Béatrice HIBOU, "Economie politique du discours de la banque mondiale en Afrique sub-saharienne, du catéchisme économique au fait (méfait) missionnaire", les études de CERI (centre d'études et de recherches internationales), Fondation nationale des sciences politiques, N° 39, Paris, Mars 1998, PP 26-28

[58] Nicolas Meisel & Jaques ould Aoudia »la gouvernance est-elle une une bonne stratégie de développement ? Cahiers de la direction général du trésor et de la politique économique docume,t de travail N° 11 France Novembre 2007 .

[59] محمد يعقوبي و توفيق تمار أستاذان باحثان بجامعة بسكرة.

[60] محمد يعقوبي ، توفيق تمار : آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية الملتقى الدولي ، سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –حالة الجزائر و الدول النامية ، ص 12.

المطلب الثاني : طبيعة العلاقة بين التنمية و الحكم الراشد

إن الحديث عن العلاقة التي تربط بين المفهومين يعود إل عهد قريب حيث ظهر الحكم الصالح و ترافق مع تطور مفاهيم التنمية وربما قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، حيث كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي، واستبدل التركيز من النمو الاقتصادي، إل التركيز على مفهوم التنمية البشرية والى التنمية البشرية المستدامة فيما بعد، أي الانتقال من الرأسمال البشري إل الرأسمال الاجتماعي وصولا إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد إلى نموذج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل المدى في حقول التعليم من العدالة والمساءلة والشرعية والتربية والثقافة والسكان والصحة والبيئة وغيرها..، مع توخي قدرا من المساءلة و العدالة و الشرعية والتمثيل، واقترن هذا التطوير في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الراشد في أدبيات منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعود السبب في ذلك إل أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان ، و بهذا المعنى فان تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحكم الراشد أو الحكامة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة ، و مع ذلك فقد ظل المفهوم بحاجة إلى تأصيل خاصة في المنطقة العربية التي تعاني من ضعف المشاركة و مركزية الدولة الشديدة، و عدم إعطاء دور كاف لهيآت الحكم خاصة على المستويات المحلية ، فضلا عن إبعاد مؤسسات المجتمع المدني.

لقد ركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدارها منذ سنة 1990 على **مفهوم نوعية الحياة** ، و على محورية و أساس الإنسان في العملية التنموية ، و قامت هاته التقارير على تصنيف و ترتيب الدول بناء على مفاهيم و مؤشرات التنمية البشرية المستدامة ، و من بين هاته المعايير توقع أو أمل الحياة عند الولادة ، متوسط الدخل الفردي الحقيقي ، مستوى الخدمات الصحية ، مستوى التحصيل العلمي، أي أن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة ، و ليس غاية بحد ذاته، و إن واجب و مسؤوليات الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للفرد ، و تتعدى هاته المعايير المؤشرات المادية التي تقيس الثروة المالية إلى لاستثمار الضروري في الرأسمال البشري.

إن التنمية البشرية المستدامة تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات الأفراد وإمكاناتهم وهناك حاجة إلى مزج بين الحريات الفردية والتنظيم الاجتماعي ، حيث أصدر في هذا المضمار الهندي ***Amartya Sen***[61] كتابا بعنوان " **التنمية حرية**" و هو عنوان يكشف عما يحتويه ، فالحريات و الإصلاح السياسي عمل مكمل و داعم للإصلاح الاقتصادي و للتنمية بشكل عام و ليس معرقلا لها ، و اقتصاد السوق لا يكتمل إلا مع الديمقراطية و الحرية ،

هنا يمكن القول أن مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة تتلخص في توسيع قدرات الناس و خياراتهم و التعاون بتحقيق التنمية و عدالة التوزيع و الاستدامة ، أي التواصل في العيش الكريم و الأمان الشخصي،و يذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2000 إلى إضافة الحرية و الحق في إكتساب المعرفة و تمكين المرأة باعتبارها مؤشرات نوعية لا تتحقق إلا بوجود نظام إدارة يضع مجموعة من السياسات و يسعى لتحقيقها .

يعتبر الحكم الراشد من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لتحقيق تنمية مستدامة ، و العلاقة التي يمكن أن تكون بين الحكم الراشد و التنمية يمكن دراستها من ثلاثة زوايا :

[61] أمارتيا سن اقتصادي هندي حائز على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1998 لأعمال حول اقتصاديات الفقر و الرفاه.

- **منظور وطني** : تشمل العلاقة بينهما في إطار المدينة و الريف و بين مختلف الطبقات الاجتماعية.
- **منظور عالمي** : من خلال التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية و الفقيرة.
- **منظور زمني** : من خلال ما يدعى بالتضامن بين الأجيال .[62]

كل هذا يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية، ولا تكون المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين المواطنين ولا سيما الفقراء و المهمشين منهم، وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم، والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم. إن تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة و مستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم،

المطلب الثالث : أسس العلاقة حكم راشد – تنمية حقيقية

الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية وهو ضروري لإتمامها وخصوصا التنمية المستدامة، ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال الاهتمام بالمرتكزات التالية والعمل على تطويرها وهي كالتالي:

- **النهوض بالعامل البشري** :إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إل الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو تنمية المورد البشري .فلم يعد يقتصر ما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة المجموع في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها .فمجال الاهتمام ينصب إذن على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية، فيكاد يجمع الباحثين في هذا المجال على أن أهم مجالات الاستثمار في هذا المورد تكمن في التعليم والتكوين والتدريب باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد ونتائج على المدى التوسط والبعيد للفرد والمؤسسة ، وبذلك لزم الاهتمام بهذا المورد أكثر وأكثر للحاق بالدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية[63].

- **تقريب المواطن من الإدارة** :ويتأتى هذا باعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك الناطق واحترام كافة الحقوق والحريات السياسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد، والذي دعامته الاتصال وقرب المواطن من الإدارة، فللقضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن كانعدام المرافق العمومية وعدم نجاعتها يكمن في إيضاح علاقات التعاون والاتصال بين المواطن والإدارة، ومنه لا يمكن تصور إدارة بدون علاقات اتصال وقرب مهما كان مستوى تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له، ولما كان ذلك الهدف فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا وذلك بإدلاء رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية والوطنية التي انتخب فيها، فلذلك ينبغي فتح فضاءات للتفكير والتصور والتقييم والمراقبة لكل ما يتعلق بالعلاقات الداخلية بين المواطنين وذلك قصد تكريس مبدأ الشفافية

[62] محمد بوبوش "الحكامة و التنمية : العلاقة و الإشكاليات" المجلة الدولية العدد 2007/3 كلية الحقوق ، مراكش ص 3
[63] حسين عبد القادر مرجع سابق ص 74

في التعاملات وهذا لتجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها، كما يمكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المردودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة و الاحترافية، من جهة و من جهة أخرى بناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات و صياغتها.

- **ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة** :حيث يجب أن تكون ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة، وهذا من خلال إسهام الجماعات المحلية و المنظمات الغير الحكومية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة، ولا يمكن بلوغ ذلك إلى من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المحلية المنتخبة بشكل حر ونزيه وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين مع تفعيل احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير العدالة الاجتماعية و كذا احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الإنتقاص.
- **توفر مجتمع مدني فعال** :إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية و إضفاء الرقابة و المشاركة في تنفيذ المشاريع.
- **وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية** :فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم وتسيير الجماعات المحلية بطريقة شفافة تؤدي إل تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير وحياد الإدارة وغرس روح البادرة والشعور بالمسؤولية و التزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه، و كذا التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة[64].
- **تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل** :وهذا بإلزامية استقلال الهيئة القضائية عن البيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية، وقصد التخفيف منها لزم تحسين أجور الموظفين العموميون وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية، وهذا من خلال إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدولة ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها[65].

[64] حسين عبد القادر مرجع سابق ص 75-76
[65] حسين عبد القادر مرجع سابق ص 76

المطلب الرابع : الحكم الراشد و التنمية المستدامة

نلاحظ مما سبق التحول الجذري في تعريف التنمية من النمو الاقتصادي (رأس المال المادي) إلى التنمية البشرية (رأس المال البشري) ثم إلى التنمية المستدامة (رأس المال الاجتماعي) وصولاً إلى التنمية الإنسانية . من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة ، لأن الحكم الرشيد هو الوسيلة لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة.

والحكم الرشيد ليس فقط شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة ، وإنما هو أيضاً نتيجة مراحل تحقيق الإستدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه . ولكن حتى تؤدي الحاكمية الرشيدة إلى التنمية المستدامة ، فيجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات أساسية ، هي:

(1) تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية ، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وإيجاد خطة حكومية طويلة الآمد للإقتصاد والمجتمع ، وتوفر الإرادة السياسية لكل ذلك.

(2) تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لإتخاذ إجراءات معينة والسير قُدماً نحو الإستدامة ،

(3) توفير المعلومات الضرورية لإتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي ،

(4) تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للإستخدام الأمثل والأكفأ والفعال للموارد والمصادر.[66].

درس كاتو وأخرون كيفية تشجيع الحاكمية الرشيدة لتحقيق التنمية المستدامة في كمبوديا ، وذلك بإختبار الحاكمية الرشيدة من حيث المسألة والشفافية وقابلية التوقع والمشاركة ، في كل من القطاع العام والمجتمع المدني والإعلام ، في قطاعات إعادة هيكلة المالية العامة وإعادة هيكلة الخدمة المدنية والقوات المسلحة واللامركزية وإعادة هيكلة النظام القضائي والتكامل الإقليمي . وقد أشارت هذه الدراسة الوصفية إلى بعض المسائل الهامة في الحاكمية التي تؤثر في التنمية في كمبوديا ، مثل ضُعف المسألة في القطاع العام ومحدودية العلاقة والتفاعل المنتج بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية ومركزية الإدارة المالية العامة وضعف مشاركة الأقاليم فيها . وهذا كله سوف يؤدي إلى إيجاد بيئة خصبة للفساد . حيث ناقش خان مسألة الفساد والحاكمية في الدول النامية ، وأشار إلى أن إختبارات النظرية الإقتصادية لهذين العاملين قد أظهرت دعماً لبرامج إعادة هيكلة الأسواق بما يؤدي إلى تقليص دور الدولة لتقديم مجموعة صغيرة من الخدمات التي لا يمكن تقديمها من القطاع الخاص . وقد إنتقد خان هذه الإتجاهات من حيث فشلها في تحديد العوامل المسببة للفساد ولفشل الحاكمية في الدول النامية .

وكذلك أكد كيمب وأخرون على أنه لا يمكن الإفتراض بالحكمة التلقائية للسوق أو أي آلية عمياء أُخرى . إذ يجب الوصول إلى ما هو أبعد من قوى السوق لتأسيس حاكمية فعالة في تحقيق التنمية . ولعل تجربة بعض الدول العربية التي تبنت برامج إعادة الهيكلة تُدلل بشكل واضح عن عجز قوى السوق التلقائية في تحقيق التنمية ، لا بل أدت إلى ما هو عكسها من ظهور الفساد المالي وتراجع دور الدولة في تحفيز النمو وضمور الديموقراطية الحقيقية وظهور وحشية العلاقة بين رأس المال والسياسة ،

[66] محمد محمود العجلوني :"أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستديمة في الدول العربية مرجع سابق

وكل ذلك في ظل غياب الإهتمام بالإنسان ، بما أدى إلى ظهور الربيع العربي . لأن السعي نحو التنمية المستدامة ، حسب كيمب وأخرون ، يجب أن يتضمن تأسيس هياكل للحاكمية والممارسات التي تؤكد وتقود وتُنسق الأعمال الصالحة من خلال تهيئة عوامل جاذبة لشبكة من التفاعلات وعبر كافة المستويات والأحجام .

أظهرت الدراسات التي قام بها خبراء البنك الدولي أن :

يؤثر الحكم الراشد على الدخل الفردي للسكان بالزيادة 03 مرات تقريبا على المدى الطويل ، و يخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، و ينمي معدل محو الأمية من 15 إلى 25 % ، يرتبط نسبيا بتحقيق زيادة بنسبة 0.4 % في النمو الاقتصادي و نسبة 0.27 % في معدل الاستثمار.[67]

[67] يختار عبد القادر ، عبد الرحمن عبد القادر" دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية" مرجع سابق أنظر الفصل الأول ص7-8

المبحث الرابع : التنمية و مؤشرات الحكم الراشد

من المفاهيم التي أخذت حيزا واسعا من الدراسات الحديثة في الاقتصاديات و أدبيات العلوم مصطلح التنمية، باعتبارها ركيزة الجهود التي تبذل في إطار السياسات التنموية، حيث أخذ هذا المصطلح منطلقا له بداية من صدور تقارير الأمم المتحدة الهيآت العالمية ،

في سياق تطور المنظومة الفكرية و تغير الأوضاع الدولية ، تطور مفهوم التنمية إلى التنمية البشرية كما رأينا ثم إلى دراسة التنمية البشرية المستدامة لتستقر في التنمية الإنسانية التي ترتبط أساسا بآليات التمكين بعد الإقرار بالحريات و الحقوق التي تعتبر نقاط إلتقاء كل البرامج التنموية و أنماط الحكم.[68]

تتمحور المقاربات العالمية و الدراسات الحديثة حول التنمية حول أربع محاور أسسها : الحكم الراشد ، الديمقراطية حقوق الإنسان و الاقتصاد الحر، الحكم الراشد هو الحكم الذي يمكنه أن يعزز و يدعم و يقوم على توسيع قدرات الأفراد و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية ، السياسية و الاجتماعية و بالتالي رفع مستويات التنمية المرتبطة أساسا بالإنسان من جميع الجوانب و النواحي.[69]

المطلب الأول : التنمية و التمكين

يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم الحديثة التي تطورت في عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ يلتقي مفهوم التمكين مع مفهوم التنمية و عليه تحتاج عملية التنمية من منظور معين إلى تمكين الأفراد و تقويتهم في بناء مؤسسات الحكم الراشد. و قد تطور مفهوم التمكين و أصبح يشمل العديد من المجالات فهناك التمكين الاقتصادي و التمكين الاجتماعي و التمكين السياسي و التمكين الثقافي و غيرها من مجالات التمكين،

الفرع الأول :التنمية و الديمقراطية

قبل القيام بتحليل العلاقة بين مفهوم التنمية و الديمقراطية على أساس اعتبارها من مؤشرات قياس الحكم الراشد لا بد من تحديد مفهوم الديمقراطية ، فالديمقراطية هي نظام يستطيع المجتمع في كل مستوى من مستوياته أن يشارك من خلاله في عملية اتخاذ القرار، و ممارسة الرقابة عليها ذلك أن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان و يعتبر إحترام حقوق الإنسان إلى جانب احترام حرية التعبير و الرأي شرطين أساسين لتحقيق الديمقراطية.

ومن التعريف الخاصة بالديمقراطية نجد أنها تعني نظام يسعه أن يصلح بذاته ما يطرأ فيه من خلل و الديمقراطية الحقة لا تنحصر في إطار مؤسساتي وحده بل يجب أن تتجسد في ثقافة تعزز التسامح ، و التعددية و احترم الرأي و الرأي الآخر و التوازن و الحوار بين القوى التي يتكون منها المجتمع ، و على عكس المفاهيم التقليدية التي تنحصر في مجال الدولة فالديمقراطية بمفهومها الثقافي تقتضي أن تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب و الأطراف الفاعلة الاجتماعية و المالية و الحكومية و الغير حكومية ، كما عرفها الباحث ***David Beetham***[70] في أحد مؤلفاته على أنها أسلوب اتخاذ القرارات بصورة

[68] ليلى العجال مرجع سابق ص 64

[69] يوسف زدام "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية العربية 2002-2004 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية جامعة الجزائر 2007ص 2.

[70] David Bettham chercheur en sciences sociales

جماعية عن طريق قواعد ملزمة و السياسات التي تمارس رقابة الشعب و تمتع جميع أفراد الجماعة بالمساواة في الحقوق و المشاركة في صنع القرار و الرقابة و الشعبية في ممارسة هذا الحق.

يمكن تحقيق الديموقراطية و تعزيزها عن طريق :

- التعددية.
- حماية و احترام حقوق الانسان.

و ذلك من خلال :

- إقامة و تعزيز نظام انتخابي يكفل التعبير الحر و الرأي .
- تحسين الأطر القانونية و الآليات اللازمة لتمكين كل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من تعزيز الديمقراطية وهذا مرتبط بتعزيز الحكم الراشد وتشجيع التنمية المستدامة.[71]

الديمقراطية توفر وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع بغية تطوير فرص الحياة بما توفره من نظام ينظم العلاقات الاجتماعية، كما تحمل في مضمونها مبدأ المساواة الذي يتضمن المساواة الاقتصادية و المساواة الاجتماعية و السياسية و الثقافية. و تقوم على أساس بناء إرادة المواطنة الواعية الفعالة ، وفقا لما سبق الديمقراطية عملية واعية تقترن بالتنمية الإنسانية لأنها تتأسس حول الإنسان مثلها مثل التنمية بمفهومها الحديث.

هذا في ما يخص تعريف الديمقراطية أما بالنسبة للتنمية فتم التطرق لجميع جوانبها في المباحث السابقة، حيث حظي تحليل التنمية بتوافق واسع في الآراء، و تشمل التنمية مجمل أوجه التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي التي تتطلع إليه الشعوب ، وهذا هو معنى التنمية البشرية المستدامة حسب مفهوم الأمم المتحدة .

إن مفهوم التنمية لم يعد مقصورا على مجرد التنمية الاقتصادية ، بل تعدته إلى أن أصبحت تعنى بمفهوم التنمية المستدامة و الشاملة و ينبغي لها أن تشمل الجوانب الاجتماعية و الثقافية و أن تراعي بشكل عام كل العوامل التي تساهم في تحقيق ازدهار الفرد ، بالإضافة إلى ذلك فإن البيئة و العدالة الاجتماعية و التعليم و الديمقراطية كلها عوامل مرتبطة بالتنمية ارتباطا وثيقا.

من خلال التعاريف التي سبق التطرق إليها سواء بالنسبة للديمقراطية باعتبارها أحد أهم مؤشرات الحكم الراشد و مفهوم التنمية يمكن تحديد العلاقة الموجودة بينهما ، ذلك أن الديمقراطية ضرورية و ذات قيمة في تعزيز عملية التنمية إذا أخذنا المفهوم الواسع للتنمية ،و الذي يهتم في الأساس بمفهوم الرفاهية أو الرفاه الاجتماعي للأفراد و كذا حقوقهم و حرياتهم التي لها دور فعال في تدعيم التنمية ، و اختلف الباحثين حول هاته العلاقة فهناك فريق يقر بوجود علاقة سلبية بين التنمية و الديمقراطية و منهم من يؤيد وجود علاقة إيجابية بينهما.[72]

[71] Adel.M Abdellatif "good Governance and its relationship to democracy and economic development .UNDP 2003.p 07

[72] ليلى العجال مرجع سابق ص 67

لفهم العلاقة بينهما أكثر استخدمت أساليب مقارنة المؤسسات من خلال تحليل و مقارنة المؤسسات، لفهم الآليات الديمقراطية التي تساعد أو تعيق التنمية و منه تعتبر طبيعة النظام مؤثرة في الأداء الاقتصادي ، من خلال تعريف الديموقراطية يجب التمييز بين :

- ✓ -الحقوق المدنية الحقوق السياسية.
- ✓ إجراءات المساءلة.
- ✓ التمثيل الانتخابي.
- ✓ -ارتباط الديمقراطية بسيادة القانون للحد من الفساد و التعسف الذي يعد أحد معوقات التنمية.

إلى جانب القوة و الضعف حيث يعد ضعف الدولة أحد الأسباب الرئيسية في فشل التنمية أما قوة الدولة فالمقصود بها الاقتصاديات الأكثر نجاحا و هي الدول التي تعرف مستويات من الفساد أقل مقارنة بباقي الدول ، و تكون الديمقراطية عملا مهما في تمكين الحكومات من محاربة الرشوة و الفساد و بالتالي تحقيق التنمية ، الديمقراطية تساعد التنمية من خلال آليات المساءلة لأنها تحد من سوء استخدام السلطة التنفيذية و كذا أهمية المساءلة و الديمقراطية على مستوى الجماعات المحلية ،

و تؤكد مقارنة أخرى على أن تعزيز الديمقراطية يقوم جوهريا على المؤسسات الاقتصادية ، حيث يرى كل من ***Stephan Haggard*** و ***Robert Kaufman*** أن تعزيز الديمقراطية يتمحور حول القدرة على تطبيق سياسة موجهة تقوم على استدامة النمو و استمراره و يؤكد الباحث [73] ***Adam przeworski*** هذه النتيجة إلى حد اعتبارها علاقة شبه قانون " **نمو إقتصادي سريع يقود إلى تعزيز و بقاء الديمقراطية** "

و يرى ***Larry Diamond*** من معهد هوفر أنه من دون تحقيق تقدم إقتصادي و بدون تنمية ، لا يمكن للحكومة أن تحافظ على شرعيتها، و حجة هذا الرأي في ذلك أنه لا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية عن التنمية السياسية.

و بناء على التحليل الذي قدمه كذلك ***Michael Mousseau*** حيث شبه المؤسسات الاقتصادية و السياسية ككتل البناء الضرورية في الدول الديمقراطية المدعومة ، و عادة ما تعرف على أنها الدول التي تعرف و تتمتع بنظام ديمقراطي و التداول على السلطة ، و يخلص أن تعزيز الديمقراطية يتطلب تحويل العلاقات الاقتصادية و السياسية إلى علاقة تعاقدية أي هناك علاقة تبادلية بين الاقتصاد و السياسة .

و من شأن الحكم الديمقراطي القائم على أسس الحكم الراشد تعزيز التنمية البشرية ، من خلال كفاءة المؤسسات و خلقه للبيئة الاقتصادية و السياسية اللازمة للنمو الاقتصادي ، و الأداء الفعال للخدمات العامة ، فالحكم الديمقراطي يجمع و يدمج مفهوم الحكم الصالح للتنمية و العمليات و المؤسسات الديمقراطية مع تأمين الحقوق السياسية و المدنية و الحريات و الحقوق ، و يقوم الحكم الديمقراطي على الحكم الصالح و ذلك من خلال :

- احترام حقوق الإنسان و الحريات.
- المساواة بين الجنسين في القطاعين العام و الخاص و مختلف المجالات و المشاركة من صنع القرار.
- تمكين الناس من مساءلة صناع القرار.

[73] Adam Prezewski “Democracy and economic development” university of New York

- السياسات الاقتصادية و الاجتماعية هي استجابة لاحتياجات الناس و تطلعاتهم.
- السياسات الاقتصادية و الاجتماعية تهدف للقضاء على الفقر و توسع خيارات جميع الناس.
- الحكم الديمقراطي يقوم على مفهوم التنمية البشرية ، و هي عبارة عن توسيع قدرات و خيارات الناس و القدرة على التحرر من العنف ، و التمتع بالحقوق و الحريات مثل الحرية و الحقوق السياسية و الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و هذه هي العناصر الأساسية لمفهوم الرفاهية وفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة 2002.

من خلال ما تم تحليله يمكن القول بأن الديمقراطية و التنمية مفهومان متكاملان يدعم كل منهما الآخر و الواقع أن تعزيز الديمقراطية كما رأينا لا يتم إلا من خالا اتخاذ تدابير اقتصادية و اجتماعية مواتية للتنمية.كذلك فإن أي إستراتيجية للتنمية تتطلب لتكون قابلة للتنفيذ أن تستمد مشروعيتها و عناصر قوتها من مشاركة الديمقراطية فيها.

الفرع الثاني : التنمية و المشاركة

تعد التنمية الإنسانية عملية لتوسيع خيارات الأفراد ، و هي تنمية الإنسان من أجل الإنسان و ذلك من خلال مشاركته الفعالة و الايجابية ، حيث رأينا أن المشاركة تعتبر من الخصائص الأساسية للحكم الراشد و ركيزة أساسية في إطار تفعيل الخيارات الشعبية ، من أجل بلوغ تنمية إنسانية مستدامة و المشاركة في صنع القرارات باعتبار الإنسان.

تعرف المشاركة الديمقراطية حسب سعد الدين إبراهيم هي قدرة المواطنين على التعبير و التأثير العلني الحر في اتخاذ القرارات ، سواء بشكل مباشر أو باختيار ممثلين يفعلون ذلك ،

تعد المشاركة المجتمعية أحد الدعائم الرئيسية للتنمية، بحيث ان المشاركة من المفاهيم التي أثرت على أهداف و أسلوب تنفيذ المشروعات و البرامج التنموية، و مازال هذا المفهوم يتطور و يستفيد من تجارب المجتمعات و المشاريع المختلفة.

المشاركة حسب مركز موارد التنمية [74] هي "**عملية إسهام الأفراد بإرادتهم في أعمال تهم المجتمع و تزيد من إمكانياتها في صنع و إستغلال الفرص التي من شأنها أن تؤدي إلى تنمية ظروفهم المعيشية ووضعه المجتمعي سواء أكان هذا الإسهام بالمال أو الجهد أو الرأي ، و المشاركة المجتمعية تتم في إطار مؤسسات تكتسب شرعيتها من خدمتها للمجتمع و دور المجتمع في تحديد أنشطتها و اتجاهاتها المستقبلية.**"

إن الإنسان هو محور التنمية ، و بالتالي فإن الغرض من التنمية هو تطوير نوعية حياة الأفراد و قدراتهم على تطوير و تحسين قدراتهم و أنفسهم و مجتمعاتهم ، و يتطلب ذلك مشاركة الأفراد و الجماعات و المؤسسات المختلفة في تحديد الاحتياجات الاجتماعية و أولوياتها و كيفية تلبيتها، و المشاركة مبنية على أن كل إنسان لديه ما يضيفه لإحداث تغير إيجابي في حياته و حياة مجتمعه ،

[74] مركز موارد التنمية "الدليل التدريبي" التنمية بالمشاركة عدد سبتمبر 2010 www.rdc-consulting.org

لا تقف مشاركة المجتمع فقط في تحديد المشكلات و بدائل الحلول، بل تمتد إلى إشراك الأفراد و الجماعات و المؤسسات المحلية في تنفيذ المشروعات التنموية لما يحقق ذلك من بناء لكوادر محلية قادرة على إدارة عملية التغيير و التنمية و استغلال الموارد المتاحة لتحقيق ذلك.[75]

و للمشاركة مجموعة من الأسس تقوم عليها :

- ❖ الإنسان هو محور و هدف التنمية و بالتالي من المهم أن تبدي المجتمعات المستهدفة من جهود التنمية رأيها في المشروعات التنموية و حتى أن تختار أفضلها و أن تختار المشروعات التي تلبي حاجياتها.
- ❖ استدامة عملية التغيير الايجابي حتى بعد انتهاء المشاريع التنموية و يتم ذلك من خلال تقاسم مسؤولية إدارة المشروع مع أفراد المجتمع أو جهات محلية تمثل المجتمع و تطور قدراتها التنظيمية لإدارة المشروع و تطويره.
- ❖ الوصول إلى الفئات المهمشة و التحقق من أنها تستفيد من فرص التنمية ، و يتم ذلك من خلال الرجوع إلى هذه الفئات المهمشة لكي تقوم بتحديد أولويات احتياجاتها و تتعاون في تصميم و إدارة مشروع تلبي احتياجاتها و تضمن الاستفادة منه.
- ❖ تحقيق تنمية شاملة أو مواجهة مشاكل الفقر عادة ما يتطلب تغيير جذري و هيكلي لمجموعة من القوانين و التشريعات و العادات و التقاليد ويتطلب ذلك تعاون جهات متعددة للتأثير في صنع و اتخاذ القرار. من هنا تكون المشاركة في صورة تعاون و تنسيق بين عدة جهات أهلية و حكومية و خاصة لصياغة سياسات تنموية أكثر عدلا و تراعي مصالح و فرص الأفراد المهمشين، و يتطلب ذلك اكتساب تلك الجهات شرعية للحديث بصوت تلك الفئات.

إن هاته العلاقة الوطيدة الموجودة بين التنمية و المشاركة باعتبارها احد أسس و مؤشرات الحكم الراشد في أي دولة تظهر من خلال الفوائد التي يجنيها المجتمع من خلال مشاركة جميع أفراده في الجهود التنموية و المشاريع المسطرة و من ضمن الفوائد :

- تلبية الجهود التنموية لاحتياجات فعلية في المجتمع خاصة إذا أتيحت الفرصة للفئات المهمشة للمشاركة برأيها و لتكوين قاعدة تنظيمية فاعلة.
- إحساس بالملكية و الانتماء للجهود التنموية ما يضمن استفادة المجتمع و استمرارية جهود التحسين و التطوير.
- تمكين الفئات المستهدفة بمعنى أنهم قادرون على الاعتماد على ذاتهم و في نفس الوقت قادرون على تغيير العوامل الاقتصادية و الاجتماعية بما يضمن لهذه الفئة حقوقهم و واجباتهم و علاقة أكثر توازنا و تكافؤا في المجتمع.
- المشاركة بين المؤسسات المختلفة تساعد على توجيه الجهود و تكاملها تلبية لاحتياجات المجتمع .

من خلال ما سبق ذكره يمكن استنتاج العلاقة الترابطية بين الديمقراطية ، المشاركة و التنمية على أساس اعتبار كل جزء من دعائم و ركائز الحكم الراشد ،إذ تعد الديمقراطية حجر الأساس للتنمية وفق الرؤية المتداولة للمؤسسات الدولية فالديمقراطية ليست فقط في مستوى الأهمية التي يمثلها الإصلاح الاقتصادي الرامي لتحقيق الجهود التنموية بل هي الشرط الأساسي لتحقيقه.

[75] نفس المرجع السابق

يمكن تلخيص العلاقة الترابطية بين التنمية و الديمقراطية ممثلة في ركائز التنمية في الشكل التالي :

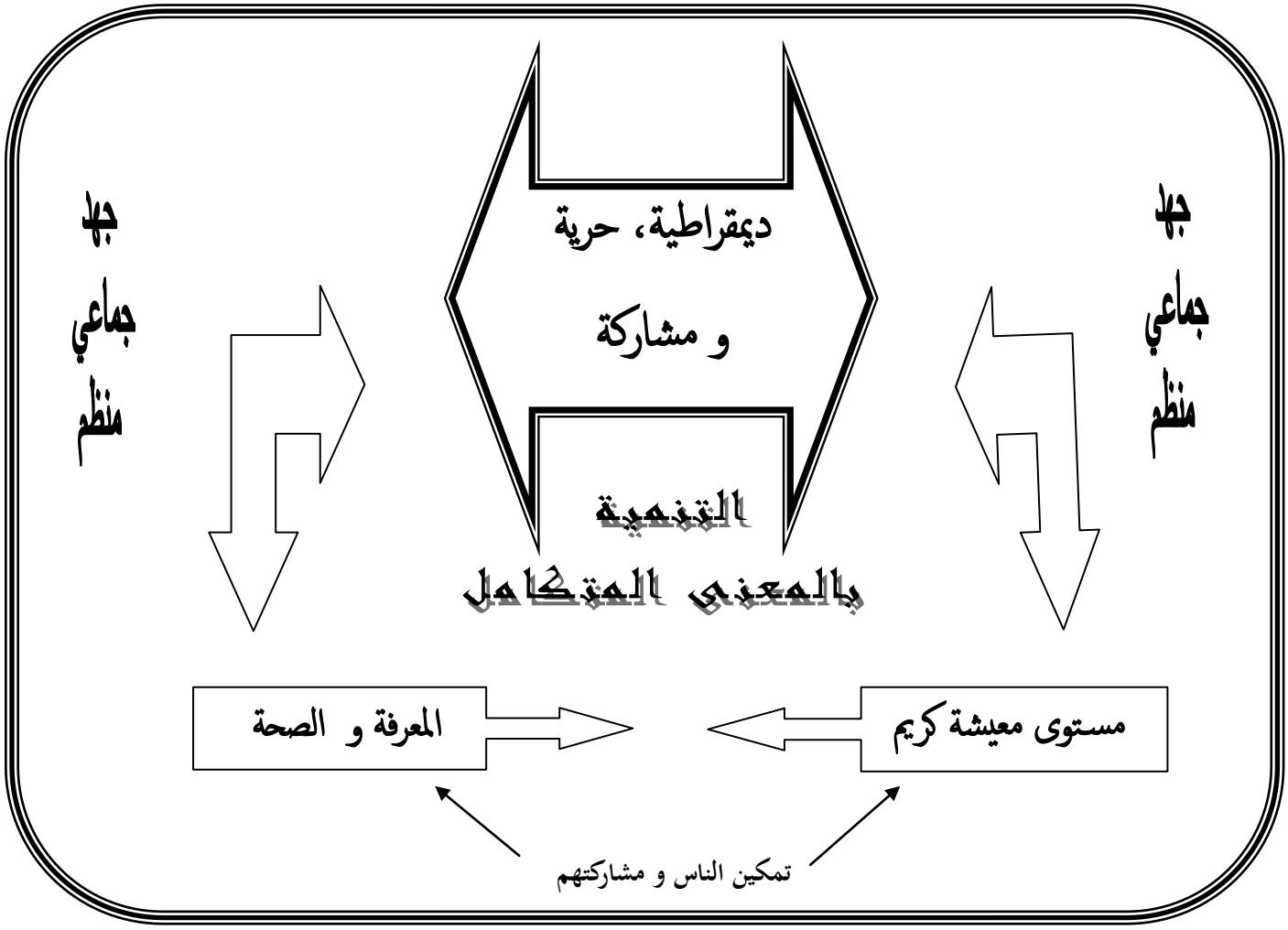

الشكل رقم : 05 موقع الديمقراطية من التنمية الشاملة وفقا لتقارير التنمية البشرية.

المصدر : ليلى العجال مرجع سابق ص 76

المطلب الثاني : التنمية و حقوق الإنسان

"التنمية حق من حقوق الإنسان" [76] هذا هو البيان الختامي الذي خرج به المؤتمرون في مدينة فيينا (النمسا) نتيجة لانعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سنة 1993 ،حيث تحظى منظومة حقوق الإنسان باحترام عالمي ، خاصة مع توسع المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان و وشمولها نطاقات متتالية الاتساع من محددات الرفاهية البشرية ، حيث أصبح اليوم الحديث عن

[76] مقال لمحمد لمرابطي ، التنمية و حقوق الإنسان :إشكالية العلاقة جريدة الأحداث المغربية الصادرة بتاريخ 2013/10/12

حقوق الإنسان و تعزيزها و حمايتها مطلبا بشريا واسع النطاق ، إذ تتطلب ممارسة الحقوق الأساسية ضمان احترام الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية ، و بناء نظام حكم ديمقراطي و تقويته ،

إن عملية التنمية ترتبط بحقوق الإنسان فكريا ، مثلما عبر عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و البروتوكولات الملحقة به ، و كذا الإعلان العالمي للحق في التنمية و مع ظهور المتغيرات الجديدة التي أدت إلى تغير المفاهيم و اتساعها تطور مفهوم حقوق الإنسان حيث أضحى دعامة أساسية من دعائم الحكم الراشد بل و من متطلباته، و ازداد المفهوم ارتباطا بمفهوم التنمية مع ظهور مفهوم التنمية البشرية التي تجعل من الإنسان و حقوقه محورا أساسيا لها.

الفرع الأول : التنمية و العدالة

تعتبر العدالة ركن أساسي و مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان ، حيث يتطلب منا تحليل العلاقة بين التنمية و العدالة التطرق إلى تحليل العلاقة بين التنمية و حقوق الإنسان.

التنمية هي أحد متطلبات حقوق الإنسان و قد عملت الأمم المتحدة من خلال مؤسساتها المختلفة على تثبيت الإرتباط بين التنمية و حقوق الإنسان، من خلال الإعلان العالمي للحق في التنمية كما رأينا.

يقوم هذا الإعلان على تعزيز و تشجيع احترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة او الدين ، و ان التنمية عملية شاملة و إقتصادية و إجتماعية و ثقافية و سياسية تستهدف التحسين المستمر لرفاهية الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة المستمرة و الهادفة في التنمية و التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

إن الإعلان العالمي الذي نص على الحق في التنمية يعتد على عدة مبادئ أهمها :

- أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية و لذلك ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل من الإنسان المشارك الأساسي في جهود التنمية و المستفيد منها.
- يتحمل جميع الأفراد المسؤولية عن التنمية فرادى و جماعات.
- من حق الدلو ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسن المستمر لرفاهية جميع الأفراد.
- يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام للمبادئ المنصوص عليها فيما يخص العلاقات الاجتماعية و التعاون.
- أن تتخذ الدول المعنية بجهود التنمية إجراءات صارمة للحد أو القضاء على الانتهاكات الواسعة الواسعة لحقوق الانسان.
- ينبغي لجميع الدول أن تشجع و تعزز إقامة و صيانة الأمن و السلم مناجل الاستعمال الهادئ لكافة الموارد خاصة البشرية منها لتحقيق التنمية الشاملة.
- ضمان تكافؤ الفرص للجميع للوصول إلى الموارد الأساسية و التعليم و الخدمات الصحية.
- تعتبر جميع جوانب الحق في التنمية مترابطة.

و في سنة 1998 أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ***UNDP*** سياسته الخاصة بدمج حقوق الإنسان مع التنمية الإنسانية المستدامة ، و منذ ذلك الوقت أصبحت حقوق الإنسان تشكل جانبا مهما من الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي إذ يرى الباحث مارك مالوغ براون [77] "أنه ثمة صلة وثيقة بين حقوق الإنسان و التنمية الإنسانية و يمكن تحقيق كل هدف على أكمل وجه حينما تعالج القضايا المتعلقة بالحقوق مثل المساواة و عدم التمييز و المشاركة و الإندماج الاجتماعي و المساءلة و العدل الاجتماعي و كذلك التضامن و التعاون الدوليين"و أكدت تقارير الأمم المتحدة و التي منها " في ظل مساحة أكبر من الحرية نحو التنمية و حقوق الإنسان للجميع" على النظر إلى أهداف الألفية جزءا من أجندة أكبر للتنمية ، لن تتحقق ما لم تدعمها دول تطبق نظم لإدارة الحكم تتسم بالشفافية و المساءلة و تستند إلى حكم القانون و تشمل حقوق مدنية و اقتصادية و اجتماعية تعززها إدارة عامة فعالة خاضعة للمساءلة.

فيما يخص علاقة التنمية بالعدالة فإنهما مترابطان ارتباطا وثيقا ، لأن التنمية تقتضي توفر قوانين و لوائح واضحة و عادلة ، لأن العدالة تشكل أول شرط من شروط الديمقراطية بما أن مهمتها إعمال مبدأ المساواة أما القانون و من حق كل فرد ان يعبر عن رأيه بكل حرية.

لا يقتصر الأمر على إمكانية انتفاع المجتمعات المحلية و الأفراد رجالا و نساء من العدالة فحسب و إنما بتوفر الوعي بالقوانين و القدرة على فهمها ، و بالمثل فإن غياب العدالة يعرض التنمية إلى الخطر بصورة مباشرة ذلك أن هذا الأمر يعزز الممارسات السيئة للإدارة و تفشي الفساد ، و من ناحية أخرى يعرقل أو يحول دون تنامي الاستثمارات و المبادلات الاقتصادية ، و الواقع أن التنمية لا يمكن أن تتحقق في مناخ تعسفي .

الفرع الثاني : التنمية و الحرية

تعتبر بداية العقد الأخير من القرن الماضي الفترة الأكثر نضجا في ربط التنمية البشرية بالحريات و حقوق الإنسان، حيث وضع تقرير التنمية البشرية لسنة 1991 لأول مرة **دليل التنمية البشرية** مكونا من 40 معيارا من معايير حقوق الإنسان التي تركز على التحرر من الخوف و الفقر و التمييز ، حيث مثل هذا التقرير محطة مهمة في تحويل مضمون التنمية البشرية وربطها بالإنسان الذي هو مادة التنمية : أما تقرير التنمية البشرية لسنة 1992 فقد جعل العلاقة بين التنمية البشرية و الحرية محور الاهتمام معتمدا في ذلك على 05 حريات :

- سيادة القانون.
- حرية التعبير و الرأي
- حرية المشاركة
- تكافؤ الفرص.

و اعتبر هذا التقرير الأمن الشخصي في مقدمة الحريات و قد رأى أيضا أن مسألة الحرية أصبحت تشكل مركزا محوريا في التنمية البشرية إذ **لا يمكن إطلاقا تصور تنمية بشرية دون وجود الحرية** على حد تعبير"**Amartya Sen**" .

و من خلال تتبعنا لمراحل تطور مفهوم التنمية البشرية يلاحظ أنه تطور مع نظريات التنمية نفسها و مع نظريات النمو الاقتصادي و في كل مرحلة عكس مفهوم التنمية البشرية حالة جديدة تلائم خط التطور و التقدم الذي أحرزه كل بلد.

[77] مارك مالوغ براون مدير البرنامج الإنمائي للتنمية

فخلال الخمسينيات من القرن الماضي ارتبط مفهوم التنمية بمسائل الرفاه الاجتماعي ثم تطور ليركز على أهمية التعليم و المعرفة إلى أن تحول مع بداية التسعينيات إلى التعبير عن تشكيل القدرات البشرية و تمكين الأفراد من التمتع بقدراتهم في جو من الحرية و احترام حقوق الإنسان.

و هنا تجدر الإشارة إلى تعريف الحرية بأنها إعطاء فرصة للناس بأن يتصرفوا بتلقائية في الحقول المختلفة بعيدا عن سيطرة الحكومة أو أي من مراكز السيطرة الأخرى"

و يقوم مفهوم التنمية الإنسانية على أنها عملية "**توسيع خيارات البشر** " و منطق توسيع خيارات الناس يرتب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة الآمر الذي يؤكد بدوره مركزية الحرية في التنمية الإنسانية.

و من بين الكتابات النظرية الحديثة التي تساوي بين التنمية و الحرية مؤلفات الباحث Amrtya Sen حيث يرى كخلاصة للعلاقة الموجودة بين التنمية و الحرية :

"**مضمون التنمية الحقيقي هو الحرية ، فالحرية تخلق الإبداع و تحميه و تطوره ، و المقصود من عملية التنمية هي تطوير قدرات الإنسان و ليس تعليم المنفعة أو الرفاه الإقتصادي**"[78]

و قد وضع تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 خمس حريات ترتكز على مفهوم الحرية تتمثل في :

1- الحرية السياسية.
2- التسهيلات الإقتصادية.
3- الفرص الإجتماعية.
4- ضمانات الشفافية.
5- الأمن الحمائي.[79]

و يعبر مصطلح الخيارات عن مستوى راق لتطلعات الإنسان و يرجع الفضل إلى الإقتصادي الهندي Amartya Sen الذي استعمل في الثمانينات مصطلح "الأحقيات" الذي يعكس حق البشر الجوهري في هذه الخيارات ، و يرى الباحث أن احقيات البشر لا تحدها حدود و تتنامى بشكل مستمر مع رقي الإنسانية.و تتمثل هذه الأحقيات في العيش حياة طويلة و صحية و الحصول على المعرفة و توفر المواد اللازمة لمستوى معيشي لائق. دون تجاهل الأحقيات الإضافية الأخرى المتمثلة في الحرية الاجتماعية و السياسية و توفر فرص الإنتاج و الإبداع ، و حقوق الإنسان.

و يرى **Amartya Sen** أن المؤسسات المجتمعية تلعب دورا هاما في تحديد حرية الأفراد بالنظر إلى كونهم فاعلين نشطين ، و ليس كمستفيدين فقط من المنافع ، و في هذا الصدد هناك الأسواق (الحرة)، و الإدارة الحكومية و المجالس المنتخبة و المنظمات الغير الحكومية و وسائل الإعلام و حسب الباحث فإنها تسهم في التنمية من خلال أثرها على حرية الفرد و تعزيزها.

[78] Amartya sen « Developement thinking at the begining of the 21 st centuary " London 1997 p -28
[79] تقرير التنمية العربية 2002 ص 16

من بين الحريات التي أوردتها تقارير التنمية البشرية دور **الحرية الإقتصادية** في تفعيل القطاع الخاص تحت اسم التسهيلات الاقتصادية ن و الحرية الاقتصادية تعني في مجملها فتح المجال للقطاع الخاص حيث يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع و التجارة و المصارف. من خلال سياسية مرنة و محفزة و بيئة ضبط جيدة و يتعين بذلك خلق الظروف التي تمكن من العمل المشترك بين القطاعين العام و الخاص و القطاع الأكاديمي في مجالات البحث و التطوير.

المطلب الثالث : علاقة التنمية بالأمن (الاستقرار)

يواجه العالم منذ أكثر من عشرة عقود استحالة تحقيق نمو اقتصادي يقابله في ذلك التطور السريع في المفاهيم ، و أصبحت مفاهيم التنمية و الأمن مترابطة نظرا للصعوبات التي واجهت العالم للحد من الصراعات. في حين ظهر الجدال حول أولوية الأمن أو التنمية ، و في إطار دراسة العلاقة بينهما و تطور مفهوم الأمن ليصبح مفهوما موسعا يشمل الأمن الإنساني و امن الأفراد بعدما كان مقتصرا على القوة ، في حين تطور مفهوم التنمية من مفهوم النمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية الإنسانية القائمة على الركائز الأساسية الثلاث : الصحة و التعليم و مستوى العيش الكريم.

و لقد رأت المؤسسات و المنظمات الدولية و منها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة **لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية** أولوية كبيرة في تحديد و تطوير مفهوم الأمن فوفقا لها لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن و يجب تهيئة الظروف لتحقيق الاستقرار و السلم.كما ترى ان منع حدوث الصراعات أحد الركائز التي تمكن من الحد من الفقر و تحيقي جهود التنمية.

لقد اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي في 13 ديسمبر 2003 إستراتيجية لضمان الأمن الأوروبي أساسها :

"**الأمن هو شرط ضروري للتنمية في مكافحة الأسباب الجذرية للفقر و عدم المساواة التي تشكل أرضا خصبة لظهور مهددات الأمن الإنساني**"[80] كما أورده في تقريره الأمين العام السابق للأمم المتحدة **كوفي عنان** في مارس 2005 : **ليس هناك أمن بدون تنمبة و لا تنمية بدون أمن** "

الفرع الأول : التنمية و الأمن السياسي و الاقتصادي

لا بد في البداية من تحديد مفهوم الأمن بشكل عام فكلمة الأمن التي أصلها الكلمة اللاتينية Securitas كان يقصد به في البداية حالة الأفراد أو ظروف معيشتهم الخاصة كما يعبر عن حالة الهدوء و التحرر من الخوف.

و قد أشار رئيس البنك الدولي السابق ***Robert McNamara*** في كتابه " **جوهر الأمن**" إلى أن" **الأمن ليس هو القوة العسكرية فحسب و ليس النشاط العسكري فحسب و إنما الأمن هو التنمية و بدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن و الدول النامية التي لا توجد فيها تنمية لا يمكن أن تظل آمنة**"[81]

و خلافا للمفهوم التقليدي للأمن و الذي عادة ما عبر عنه بأمن الدولة ، يواجه اليوم مفهوم الأمن تحديات جديدة أوسع من الماضي، و قد حاول العديد من المفكرين وضع مفهوم عام للأمن فنجد مثلا آدم سميث في تركيزه على فكرة امن الأفراد و

[80] إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن 2003
[81] رئيس البنك الدولي ووزير الدفاع الأمريكي السابق

حمايتهم ، و تأكيده على عنصر الأمن و تأثيره الإيجابي على التجارة و أشار الفيلسوف البريطاني توماس هوبز على أن الأمن شرط مسبق لحياة جيدة ، في ظل الفوضوية و حالة اللاأمن التي تعيشها الدول ،

فيما يخص الأمن الاقتصادي و هو الأمر الذي يهمنا فيكون من خلال تأمين اقتصاد الدولة من التهديدات الإقتصادية كالتبعية و التخلف و الديون و الفساد الاقتصادي و الإداري ، التي كلها تعرض الدولة إلى التدخل الأجنبي و تدخل واسع للمؤسسات الدولية من خلال فرض سياسات و مساعدات مشروطة.

يتأثر الأمن الاقتصادي للدولة بالتوازن الاقتصادي غير المتكافئ بين طبقات المجتمع و اللامساواة و التوزيع الغير عادل للثروة ، من جهة أخرى يمكن تأمين الأمن الاقتصادي من خلال تنمية الموارد المتاحة لبلوغ التنمية الشاملة و ترشدي السياسات الاقتصادية و تفعيل المؤسسات الثلاث للحكم الراشد (القطاع الخاص ، الدولة و المجتمع المدني)

الفرع الثاني : التنمية و الأمن الاجتماعي

لقد أصبح هدف تحقيق التنمية الشاملة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى السياسية مطلبا واسع النطاق بالنسبة لجميع الدول و المجتمعات التي تنشد التقدم و الازدهار مواجهة في ذلك العديد من الصعوبات و التحديات ، هذا و مما لا شك فيه ان نجاح الجهود التي ترمي إلى تحقيق التنمية في صورتها الشاملة المتكاملة يتوقف إلى حد بعيد على العوامل الاجتماعية و الثقافية التي تسود المجتمع.

بعبارة أوضح إن الجهود التي تبذل في إطار أهداف تحقيق التنمية تتأثر بصورة جلية بالأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع و الظواهر المتفشية فيه، و هنا يمكن القول أن تحقيق أهداف التنمية الشاملة (تنمية إجتماعية ، سياسية ، إقتصادية ، فكرية) مرهون بمدى إقامتها على أسس عليمة مدروسة و في ذلك التخطيط هو المظهر الحقيقي لإتباع الأسلوب العلمي في دراسة المجتمع و أوضاعه.

يرتبط الأمن الاجتماعي بالتنمية ارتباطا وثيقا من خلال توفير الخدمات الجيدة من أجل تشجيع الابتكار و الإنتاجية و التماسك الاجتماعي و أهم التحديات التي تواجه الأمن الاجتماعي هي الفقر و عدم المساواة الاجتماعية .

و كخلاصة يمكن استنتاج ما يلي :

لقد أصبح هدف تحقيق التنمية الشاملة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى السياسية مطلبا واسع النطاق بالنسبة لجميع الدول و المجتمعات التي تنشد التقدم و الازدهار مواجهة في ذلك العديد من الصعوبات و التحديات ، هذا و مما لا شك فيه ان نجاح الجهود التي ترمي إلى تحقيق التنمية في صورتها الشاملة المتكاملة يتوقف إلى حد بعيد على العوامل الاجتماعية و الثقافية التي تسود المجتمع.

وأمام كل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاما على الدول النامية أن تعيد النظر في سياسيتها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية. ونظراً لزيادة المضطردة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية، وغير ذلك من الدوافع التي تدعو ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة وبصورة أوضح في الدول النامية

مقدمة الفصل الثالث :

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول التقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالتجمعات المحلية، أو رفع لمستوى الدخل والمعيشة للمواطنين المحليين، الحقيقة أن للوحدات المحلية دورا مهما في عملية التنمية، من خلال ما تقوم به من أنشطة وتنفيذ لبرامج مختلفة على .المستوى المحلي تعتبر مكملة لبرامج الحكومة على المستوى الوطني.

إن كل دولة من الدول تختار أسلوبا في التنظيم الإداري بما يتوافق و ظروفها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، فتلجأ في بداية نشأتها إلى تبني أسلوب التنظيم المركزي، باعتباره يساعد الكثير من هذه الدول على ضمان وحدة إقليمها، وتطبيق القانون، والقضاء على التراعات الانفصالية التي تكثر عادة في بداية نشوء هذه الدول .غير أن المشروعات والبرامج المركزية أصبحت غير قادرة على النجاح في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما جعلها تنتهج نهجا لا مركزيا في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، فتعززت حركة الديمقراطية السياسية، وساد مفهوم و ممارسة التوجه نحو خيار السوق الحر، بغية مواجهة المشكلات الاقتصادية، مع ما حمله هذا التوجه من مختلف مظاهر الخصخصة، فتنازلت أغلبية الحكومات عن الكثير من وظائفها التقليدية لصالح المؤسسات اللامركزية والقطاع الخاص، وقد أظهرت العديد من الدول وبنسب متفاوتة اهتماما متزايدا بتبني اللامركزية وتقوية قدرات الإدارة المحلية أو الحكم المحلي ومحاولة تعزيز تضافر الجهود الشعبية والرسمية بغية تحقيق أهداف التنمية.

إن الشيء الذي يميز الحكم المحلي هو أنه نابع من صميم الشعب قريب من المواطنين، ويعتبر بذلك الإطار الأمثل لكل مسعى يهدف إلى تحقيق تقارب الإدارة المركزية أو ممثليها على المستوى المحلي – هيئات عدم التركيز الإداري – مع المواطن الذي يبقى غاية كل عمل تنموي سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني، فبحكم قربه من المواطنين يجعله أقدر على إدراك طبيعة الظروف والحاجات المحلية، ويمنحه دعما ضروريا لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، ويهيئ له فرص النجاح في تنفيذ السياسات الوطنية لتصبح واقعا ملموسا يحقق تطلعات الجماهير.

المبحث الأول :الإطار العام للحكم المحلي الرشيد

يعتبر الحكم المحلي الرشيد أسلوبا للتنظيم الإداري وترقية العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية من جهة، وبين هذه الأخيرة والمجتمع المحلي من جهة أخرى، كما يعتبر أداة لديمقراطية المؤسسات وطريقة لإدراك اختلال الأقاليم والجهات عبر التراب الوطني، وكأحسن أسلوب لتقريب الإدارة من المواطن، وبالتالي فالحكم المحلي الراشد يمكن من الجمع بين فعالية الإدارة والعدالة الاجتماعية ومفهوم الشراكة بمعناه الواسع، ولتوضيح مفهوم الحكم المحلي الراشد ينبغي توضيح مفهوم الحكم المحلي.

المطلب الأول: مضمون الحكم المحلي « La Gouvernance Locale »

لقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهومي الحكم المحلي والإدارة المحلية حيث برزت ثلاثة اتجاهات بخصوص هذين المفهومين، ففي الاتجاه الأول هناك من يفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي، من خلال اعتبار البعض الإدارة المحلية أسلوب من أساليب اللامركزية لإدارية والحكم المحلي أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية، واعتبار البعض الآخر الإدارة المحلية خطوة في سبيل الحكم المحلي، وذلك استنادا إلى نوع ودرجة الاستقلالية والصلاحيات.

أما الاتجاه الثاني فقد طرح مفاهيم بديلة لمفهومي الإدارة المحلية والحكم المحلي بغرض الخروج من إشكالية المفاهيم، من هذه المفاهيم اللامركزية، حكم المجتمع ، النظام محلي.

أما الاتجاه الثالث فيرى أن الإدارة المحلية والحكم المحلي مترادفان بمعنى أن لهما مدلولا واحدا يشير إلى أسلوب من أساليب الإدارة، كما أن كلاهما لا يتضمن الإطار التشريعي حتى في الدول الفيدرالية وإن وجدت اختصاصات تشريعية فهي ليست أصلية، ولكنها تكون بموجب تفويض ومحدودة[1].

الفرع الأول : تعريف الحكم المحلي

تعددت تعريفات الحكم المحلى، فعلى سبيل المثال عرفه قاموس وبستر كالآتي:" **الحكومة المحلية هي الحكومة المحددة لمنطقة محلية معينة ، أو مؤلفة مقسمة كجزء من الوحدة السياسية الرئيسية كالأمة أو الدولة ، وكذلك هي هيئة من الأشخاص منصبة أو مؤلفة دستوريا** "

أما الأمم المتحدة فقد عزت مصطلح الحكم المحلي إلى الوضع السياسي لإحدى الدول أو الولايات ، فاعتبرت الحكومة المحلية بأنها (في حالة النظام الفدرالي : الولاية التي يتم إيجادها بموجب القوانين والمتمتعة بقدر كبير من السيطرة على الأمور المحلية ،بما في ذلك سلطة فرض الضرائب واستخدام الأفراد لأغراض محددة) (مفهوم ونشأه الحكم المحلي / مجتمعي)،أما الموسوعة الحرة فقد عرفت الحكم المحلى كالأتي " الحكومة المحلية تشير إلى السلطات الإدارية على المناطق التي هي أصغر من الدولة ، و يستخدم مصطلح حكومة محلية على النقيض من مكاتب الدولة على المستوى القومي، والتي يشار إليها باسم الحكومة الفيدرالية أو الحكومة المركزية أو الحكومة الوطنية) ومرجع هذا التعدد في تعريف الحكم المحلى ، تعدد الزوايا التي يتم تناوله منه في كل تعريف، حيث تتناوله بعض التعريفات من زاوية الوظيفة، بينما تتناوله بعضها الآخر من زاوية التركيب.[2]

ويمكن القول أن الإدارة المحلية أو الحكم المحلي عبارة عن ذلك النظام الذي يتميز بالعناصر الآتية:

-الاعتراف بوجود مصالح أو شؤون محلية متميزة عن المصالح الوطنية.

[1] الأستاذ بشير شايب (جامعة ورقلة) مفهوم الإدارة المحلية و الحكم المحلي و الفرق بينهما .المجلة الإفريقية للعلوم 2013/03/01

[2] .صبري محمد خليل : "الحكم المحلي فبسفته ، معوقاته و آليات تطويره" صحيفة إلكترونية سودانايل 2013/04/23

-إنشاء أجهزة محلية منتخبة ومستقلة لإدارة وتولي تلك المصالح.

-خضوع تلك الأجهزة لدى قيامها بتلك المصالح لرقابة الإدارة المركزية[3].

الفرع الثاني : التطور التاريخي لمفهوم الحكم المحلي

عرف نظام الحكم المحلي منذ زمن بعيد، غير انه لم يأخذ شكله القانوني إلا بعد قيام الدولة الوطنية أو القطرية الحديثة، ذلك أن هذه الأخيرة ازدادت أعباؤها اتجاه المواطنين، مما جعل نقل أو تفويض بعض هذه الأعباء أمرا لا مفر منه، ولم يحظ نظام الإدارة أو الحكم المحلي بالدراسات الأكاديمية إلا منذ وقت قريب، فقد بدأ الاهتمام بهذا الحقل العلمي من جانب رجال القانون والسياسيين و علماء الاقتصاد أواخر القرن التاسع عشر وبقيت دراسة الحكم المحلي فرعا من دراسة القانون العام ليصبح علما قائما بذاته.

وبالتالي فالحكم المحلي كما يتضح من تصوره وتكوينه، ظاهرة جديدة، ومن ثم فإن تاريخها الشرعي قصير فهولا يمتد إلى أبعد من القرن التاسع عشر، وتعتبر إنجلترا وطن الحكم المحلي ومنبته، فلم يكن لهذه الأخيرة مدن لها مجلس تمثيلي يشترك فيه المواطنون بصورة معبرة قبل عام 1835 بعد صدور قانون الإصلاح عام 1832 ، بعد ذلك ظهر في سنة 1888 قانون هيئة البلديات الذي قامت على أساسه مجالس المقاطعات على أساس موحد، ثم صدر تشريع سنة 1894 بتكوين مجالس المدن والأرياف في إنجلترا .أما في فرنسا فعلى الرغم من أن المجالس البلدية فيها كانت تشكل على أساس انتخابي منذ عام1831 ، إلا أن هذه المجالس لم تأخذ حق إصدار القرارات إلا سنة 1884.[4]

الفرع الثالث : أسباب الاعتماد على الحكم المحلي

إن تبني الدول لهذا النظام يعود إلى المزايا التي يحققها والتي تتمثل في:

-أسباب إدارية : بتطور وظائف الدولة أدت المركزية التي ميزت العديد من الدول إلى إهدار الكثير من الموارد والطاقات وانتشار الكثير من مظاهر الفساد والمحسوبية ، إضافة إلى تحكم إدارة الحكومة المركزية لمختلف المشروعات ومن ثم عدم تناسبها مع الاحتياجات المحلية، وقيامها بوضع نظم متشابهة موحدة لا تناسب أولويات المواطن المحلي نتيجة عدم إمكان إدارة جميع الأنشطة من مركز واحد، فتم بالتالي الاتجاه إلى نظام الإدارة أو الحكم المحلي، وتوزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية فيما يتعلق بالشؤون القومية التي تهم جميع سكان الدولة والهيئات اللامركزية الإقليمية فيما يتعلق بالشؤون المحلية.

-أسباب سياسية اجتماعية: حيث تكتسي مشاركة الجماهير في الشؤون المحلية طابعا هاما وحساسا، يفرض ضرورة حكم المجتمع المحلي نفسه بنفسه من خلال انتخاب ممثلين له وبالتالي ضرورة توسيع وتنويع قنوات المشاركة في صنع السياسات العامة أمام المواطن المحلي سواء كقيمة أخلاقية تحقيقا لمبدأ المواطنة والسيادة الشعبية، أو كهدف عملي من أجل ضمان مزيد من تأييد المواطنين لتحقيق أهداف السياسات العامة .فالتنظيم المحلي يؤكد على أهمية مشاركة المواطن المحلي في التصميم والإشراف على تنفيذ السياسات التي تطبق عليهم باعتبار أن المشاركة هي الأداة الرئيسية لنظم الحكم والإدارة في تحقيق التنمية المحلية.[5]

-أسباب إقتصادية :اثبت التجارب المطبقة للحكم المحلي في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أن الإدارة العصرية لشؤون الدولة ومؤسسات الإدارة العامة لا يمكن أن تجري وتستقيم بشكل كفوء وفاعل الا باعتماد الأسلوب

[3] محمد الصغير بعلي :قانون الإدارة المحلية الجزائرية ، عنابة دار العلوم للنشر 2004 ص 10.

[4] محي الدين صابر : الحكم المحلي و تنمية المجتمع في الدول النامية ط 2 بيروت 1988.ص 41

[5] وفاء معاوي "الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2010/2009 ص 20-21

الإداري اللامركزي المتجسد في الحكم المحلي آو الإدارة المحلية . و من الأسباب الاقتصادية التي تحفز على الاعتماد على الحكم المحلي هي معرفة المواطن المحلي لموارد المتاحة قصد الانتفاع بها و دمجها في العملية التنموية و تكون الإصلاحات الاقتصادية على المستوى المحلي أسهل و أنجع.

الفرع الرابع : اللامركزية ركن من أركان الحكم المحلي

إن أساس فهم الحكم المحلي يفرض إدراك معرفة أبعاد وأنماط مفهوم اللامركزية باعتبار أن هذه العملية الإدارية ذات أهمية في معرفة انتقال الدول من الأسلوب المركزي إلى الحكم المحلي .

فاللامركزية هي نقل – وليست تفويض –جزء كبير من السلطات والمسؤوليات والوظائف من المستوى القومي أو الحكومة المركزية إلى المنظمات الحكومية التابعة أو شبه المستقلة أو إلى القطاع الخاص [6] واللامركزية ليست مجرد أداة لتحويل السلطات والوسائل إلى المستوى المحلي فقط، بل ينبغي ضرورة الربط بينها – اللامركزية – وبين مفهوم الديمقراطية، فلا يمكن تحقيق الواحدة دون الأخرى، فاللامركزية ضرورة لبناء نظام ديمقراطي، كما أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية في ظل غياب مفهوم اللامركزية.

وللامركزية أنماط وأبعاد مختلفة فهناك :اللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، واللامركزية المالية، واللامركزية الاقتصادية أو ما يسمى لامركزية السوق.

–اللامركزية السياسية :

وتهدف إلى إعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين المزيد من السلطات في صنع القرار العام، فهي ترى أن القرارات التي تتم من خلال المشاركة الواسعة سوف تكون أفضل وأكثر ارتباطا بالمصالح المختلفة للمجتمع من تلك التي تتم عن طريق الحكومة،كما أن النمط الانتخابي يسمح للمواطنين بالتعرف والتواصل أكثر مع ممثليهم السياسيين،كما يمنح الأعضاء والموظفين المنتخبين التعرف والتعبير الأمثل عن حاجات ورغبات دوائرهم.

– اللامركزية الإدارية :وتهتم بإعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتقديم الخدمات العامة بين مستويات الحكم المختلفة، وتتضمن بالتالي نقل مسؤولية التخطيط والتمويل والإدارة لوظائف عامة محددة من الحكومة المركزية وهيئاتها لفروع الهيئات الحكومية والوحدات التابعة، أو مستويات الحكم والهيئات العامة شبه المستقلة أو البلديات على مستوى إقليمي أو وظيفي[7] وتتم من خلال أسلوبين هما :التفويض والنقل–

– اللامركزية المالية :تعتبر المسؤولية المالية عنصر رئيسي للامركزية، فإذا كانت الحكومات المحلية والمنظمات الخاصة تنفذ وظائف لا مركزية بفعالية، فإنه يجب أن يكون لديها مستوى مناسب من الإيرادات التي يتم تحصيلها إما محليا أومن الحكومة المركزية،

ويمكن أن تأخذ اللامركزية أشكالا كثيرة مثل التمويل الذاتي من خلال تكاليف المنتج والتمويل، والتمويل المشترك أو ترتيبات الإنتاج المشترك والتي من خلالها يشارك المنتفعون في تقديم الخدمات والبنية الأساسية وتوسيع الإيرادات المحلية، من خلال الملكية أو ضرائب المبيعات أو التكاليف أو النفقات غير المباشرة، كما تأخذ اللامركزية شكل التحويلات بين الحكومات التي تنقل الإيرادات العامة من الضرائب التي يتم تحصيلها عن طريق الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية لاستخدامات عامة أو محددة، والحق في الاقتراض. وقد أولت الكثير من الدول اهتماما بلامركزية السلطات المالية، كعناصر برامج التكييف الهيكلي،

[6]Hans Bjorn Olsen, Décentralisation Et Gouvernance Locale,2007.p4

[7] وفاء معاوي مرجع سابق ص 21-22

ونتيجة لضغوط المانحين الدوليين في الثمانينات، وقامت هذه الدول بنقل بعض مسؤوليات الإنفاق والتمويل من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية، وبتخفيف شدة الرقابة المركزية عليها بهدف الاستغلال الكفء للموارد.

–اللامركزية الاقتصادية أو لامركزية السوق :التحول إلى القطاع الخاص يمكن أن يتراوح نطاقه من ترك الإمداد بالخدمات والسلع إلى التشغيل الحر للسوق إلى الشراكة العامة/الخاصة والتي من خلالها يتم التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في الإمداد بالخدمات والبنية الأساسية وبذلك يتم:

–السماح للمشروعات الخاصة بأداء الوظائف التي كانت حكرا سابقا على الحكومة.

–التعاقد على الإمداد أو إدارة الخدمات العامة أو التسهيلات.

–تمويل برامج القطاع العام، من خلال السوق الرأسمالي والسماح للمنظمات الخاصة بالمشاركة.

–نقل مسؤولية الإمداد بالخدمات العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.[8]

الفرع الخامس : –الحكم المحلي بين الإيجابيات والسلبيات

أ –إيجابيات الحكم المحلي

هناك عددا من الأهداف الأساسية لقيام وازدهار الحكم المحلي يمكن إجمالها في العناصر الآتية:

- ✓ يعمل الحكم المحلي على إدراك الاختلافات القائمة في طبيعة المشكلات والمصالح والحلول لهذه المشكلات من إقليم لأخر، فما يمثل أولوية بالنسبة لاهتمامات منطقة ما، قد لا يمثل نفس الأهمية بالنسبة لاهتمامات منطقة أخرى، بمعنى أن الحكم المحلي يعمل على توطيد العلاقة بين جهاز الحكم وبين القضايا التي تهم المواطنين.
- ✓ يحقق الحكم المحلي تمثيلا للمجتمع المحلي في إدارة شؤونه، باعتبار أن صناع القرار منبثقين من الأهالي وأكثر إحساس بهم، وأكثر تقديرا لهم، وأقدر على استقطاب تعاونهم واستثارة حماسهم .وبالتالي فالحكم المحلي عبارة عن ترتيب تنظيمي يختصر القنوات الطويلة والمعقدة والمعيقة أحيانا والتي يتعين السير فيها لتوصيل أراء واحتياجات وتطلعات الجماهير إلى صناع القرار.
- ✓ يوفر الحكم المحلي الفرصة للتدريب على ممارسة العمل السياسي أمام المواطنين،كما يتيح الفرصة لسرعة القرار والمبادأة والابتكار وتنمية فرص ظهور القيادات وإتاحة الفرصة لتدريبها.[9]
- ✓ زيادة المشاركة من قبل المجتمعات المحلية، والتي أصبحت قادرة على التأثير والضغط على الأجهزة الحكومية، مما أدى إلى زيادة نصيب المجتمعات المحلية من الموازنات والموارد القومية.
- ✓ التقارب بين الحكومة المركزية و المجتمعات المحلية، بحيث أصبحت سياسات الحكومة أكثر استجابة لمطالبهم وأولوياتهم.
- ✓ الأخذ في الاعتبار التخطيط المحلي في إطار الإستراتجية الوطنية للتنمية.
- ✓ تشجيع وزيادة المشاركة السياسية للأفراد، والتي تؤدي إلى تجدر القيم الديمقراطية، والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق الاستقرار السياسي، باعتبار أن مشاركة الأفراد في مناقشة الموضوعات التي تهمهم تؤدي إلى تشجيع الثقافة

[8] سمير محمد عبد الوهاب : الإدارة المحلية و البلديات العربية، القاهرة، المنظمة العربية للإدارة 2007 ص 7

[9] مصطفى محمود أبو بكر : الإدارة المحلية ن الإسكندرية الدرا الجامعية 2005 ص 326

السياسية، كما سيؤدي هذا المناخ السياسي إلى تكوين قيادات سياسية محلية والتي سوف تكون في المستقبل قيادات قومية، غير أن ذلك يعتمد على الواقع والخبرة العملية.

- ✓ الحكم المحلي يساهم في جعل عملية صنع القرار أقرب إلى المواطنين، وبالتالي يؤدي توزيع السلطات والموارد إلى تفعيل عملية صنع القرار، ومن ثم تحقيق رفاه اجتماعي أكثر.
- ✓ يسمح الحكم المحلي بتخفيف الكثير من الأعباء عن السلطة المركزية، وذلك فيما يتعلق بالأمور المحلية قليلة الأهمية على المستوى الوطني، مما يتيح وقتا أكبر أمام السلطة المركزية للتصدي للقضايا الوطنية الأكثر أهمية.

ب – سلبيات الحكم المحلي

بالرغم مما يحققه الحكم المحلي من مزايا عديدة، إلا أن هناك من يشير إلى مجموعة من السلبيات التي يمكن أن تترتب عليه من أهمها :

- ➢ عدم المساواة فيما بين الأقاليم المختلفة، تبعا لاختلاف القدرات على مستوى المنظمات المحلية.
- ➢ تعاني المجتمعات المحلية من قلة الموارد البشرية والاقتصادية والتكنولوجية التي تساعد على نجاح الحكومات المحلية، إضافة إلى اتصافها بالجهل والفقر يؤدي إلى خلق موقف خطير من السيطرة والكبت، لذلك فإن مدى فاعلية الحكومات المحلية يتحدد بمدى رضا الأفراد عن احتياجاتهم الأساسية.
- ➢ تقليل الكفاءة، بسبب تحجيم قدرة المجتمعات المحلية على تحقيق اقتصاديات واسعة النطاق في بعض المناطق.
- ➢ ضعف المؤسسات التي تساعد المنظمات المحلية وتطور من قدراتها الإدارية وضعف الروابط فيما بين هذه المنظمات والحكومة المركزية.[10]

المطلب الثاني : الانتقال من الحكم المحلي إلى الحكم المحلي الرشيد

برز مفهوم الحكم الرشيد –كما سبق الإشارة إليه –مع بروز كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة العامة من جانب أخر، حيث لم تعد الدولة على المستوى العملي الفاعل الأساسي في صنع وتنفيذ السياسة العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون يتمثلون في المنظمات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.

وبناءا على ذلك لجأت الحكومات المحلية في العديد من الدول إلى تبني سياسات التحول إلى القطاع الخاص، من خلال إعطاء دور لهذا القطاع في عملية تقديم الخدمات والتنمية المحلية من خلال إدخال الأساليب التجارية في إدارة أنشطتها من خلال إعادة تنظيم هذه الأنشطة كمشروعات شبه خاصة مستقلة ماليا و تكون مساءلة عن تقديم الخدمات.من الجانب الأكاديمي ظهرت محاولات الاستفادة من أساليب إدارة الأعمال (استيراد التكلفة ، رسوم الانتفاع) في مجال الإدارة العامة كما برزت مجموعة من القيم الحديثة كالتمكين و التركيز على النتائج ، و قد تجلى ذلك في دعوة ***Osborn and Gaebler***[11] لإعادة إختراع الحكومة حسب ما جاء به مؤلفهم بما يمكنها من :

1) توجيه، وليس صف "، فإنه ليس من التزام الحكومة في توفير الخدمات، ولكن لنرى انهم المقدمة")؛
2) تمكين المجتمعات المحلية من أجل حل بهم المشاكل الخاصة بدلا من مجرد تقديم الخدمات؛
3) تشجيع المنافسة بدلا من الاحتكارات؛

[10] وفاء معاوي مرجع سابق ص 22

[11] David Osborne, Ted Gaebler : Reinventing Governement » 1992 “book review » by Scott London

4) أن تكون مدفوعة من قبل البعثات، بدلا من القواعد؛

5) يكون من خلال تمويل النتائج بدلا من المدخلات يركز على النتائج؛

6) تلبية احتياجات العملاء، وليس البيروقراطية؛

7) التركيز على كسب المال بدلا من إنفاقه؛

8) الاستثمار في الوقاية من المشاكل بدلا من علاج الأزمات؛

9) لا مركزية السلطة،

10) حل المشاكل من خلال التأثير على قوى السوق بدلا من إنشاء البرامج العامة.[12]

و نتيجة لما سبق حدث الإنتقال من نظام حكم محلي تسيطر فيه المجالس المنتخبة إلى نظام حكم محلي يقوم على أساس الشراكة بين القطاع الخاص و المنظمات الغير حكومية.

الفرع الأول : تعريف الحكم المحلي الراشد

في إطار المفهوم العام لأسلوب الحكم تشير الدراسات الحديثة حول اللامركزية إلى أسلوب الحكم المحلي و نجد تعريف :

- ***Landell Mills***[13] : الحكم المحلي الراشد هو استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- ***Robert Charlick*** *:* الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة بغية دفع و تحسين القيم التي ينشدها الأفراد و المجموعات في المجتمع المحلي.[14]
- ***Gerry Stocker***[15] *:* الحكم ينطوي على مجموعة معقدة من الجهات الفاعلة والمؤسسات التي لا تنتمي إلى مجال الحكومة، فإنه يعكس الترابط بين السلطات والمؤسسات المعنية في العمل الجماعي. ويشمل الحكم شبكات من الجهات الفاعلة مستقلة ويفترض أنه من الممكن أن يتصرف دون الاعتماد على سلطة الدولة.
- ***Bernard Pecqueur***[16] العملية المؤسسية والتنظيمية لبناء أجواء التوافق من مختلف وسائل التنسيق بين الجهات الفاعلة القريبة جغرافيا من بعضها البعض، من أجل حل المشاكل غير مسبوقة و المطروحة على الأقاليم.
- ***برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD*** *:* يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات والآليات و العمليات التي تمكن المواطنين و مجموعاتهم من التعبير عن مصالحهم واحتياجاتهم ، والتفاوض على خلافاتهم و ممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي . و يتطلب شراكة بين المؤسسات الحكومية المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان و توفير المشاركة ، الشفافية، المسؤولية و المساواة لتحقيق التنمية المحلية، يتطلب الحكم المحلي تحويل السلطة إلى الوحدات الحكومية المحلية و كذلك الموارد اللازمة لدعم قدراتها للقدرة على العمل على أساس مؤسسات حساسة و مسؤولية حيال الاهتمامات و احتياجات المواطنين، هاته الجماعات المحلية على عاتقها حماية الديمقراطية و ضمان المشاركة لجميع الأفراد و الجمعيات كأطراف متساوية لضمان تحقيق التنمية المحلية ."[17]

[12] Même Ouvrage précédent

[13] ميلز هي واحدة من أبرز شركات الاستشارات التنمية الدولية في العالم.

[14] وفاء معاوي مرجع سابق ص

[15] أنظر الفصل الأول ص 24

[16] Economiste de formation, il est professeur à l'Université Joseph Fourier (Grenoble 1)

[17] Hans Bjørn Olsen : op .cit p 8

وقد وضع الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي للمدن سنة 1996 عناصر الحكم المحلي الرشيد :[18]

-نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية بموجب القانون.

-لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

-مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

-تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

يتضح أن أسلوب الحكم المحلي الرشيد يقوم أساسا على مفهوم الشراكة من خلال إشراك رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني في إعداد السياسات العامة المحلية بما يترتب عليه من تقليص لسلطة الحكومة المركزية على المستوى المحلي.

الفرع الثاني : الأطراف الفاعلة في الحكم المحلي الراشد

أسلوب الحكم المحلي الراشد يقوم على 03 أبعاد أساسية تتمثل في :

- الأداء : و يشير إلى مسؤولية الأجهزة المحلية عن إدارة الموارد العامة المحلية بكفاءة و فعالية و تقديم الخدمات العامة للمواطن المحلي و تشجيع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- المشاركة : بمعنى مشاركة المواطنين سواء اكانوا أفرادا أو جماعات في عملية صنع القرار المحلي : من خلال آليات من شأنها تحسين و تطوير أداء الأجهزة المحلية المنتخبة.
- الشراكة : و تكون بين الأجهزة المحلية (الجماعات المحلية) و منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص في إنتاج السلع و تقديم الخدمات على المستوى المحلي.[19]

الشكل التالي يوضح الأطراف الفاعلة :

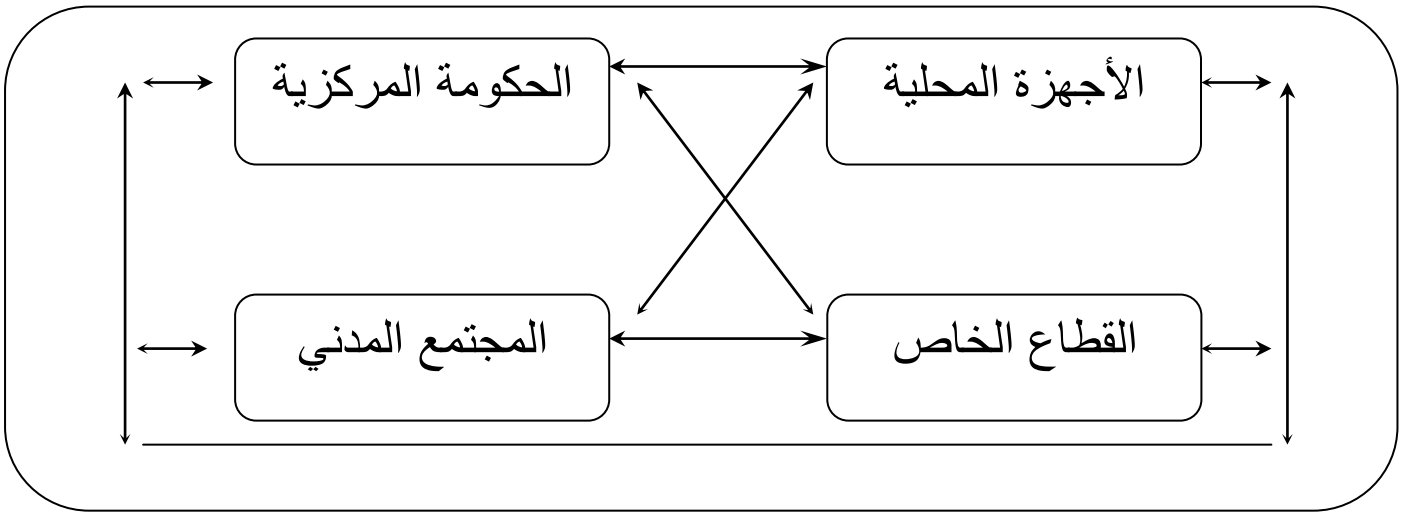

الشكل رقم 06 : الأطراف الفاعلة في الحكم المحلي الراشد

المصدر : وفاء معاوي مرجع سابق ، ص 41

[18] سمير محمد عبد الوهاب : الإدارة المحلية و البلديات العربية، القاهرة، المنظمة العربية للإدارة 2007 ص14

[19] حسن العلواني : اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد و التنمية في مصر القاهرة، 2006 ص 80

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك العديد من الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي والتي تتمثل في الحكومة المركزية والأجهزة المحلية، المجتمع المدني و القطاع الخاص.

وباعتبار التنمية حركة متطورة إلى الأفضل، من عدم القدرة إلى القدرة فإنه من الطبيعي أن تبدأ من نقطة ضعف القدرات على المستوى المحلي ثم تعمل في اتجاه بناء قدرات محلية قوية، و هكذا فإنه لا يمكن بناء قدرات الحكم المحلي دون وجوده أصلا وبعناصره المختلفة، فكيف يمكن الحديث عن قدرات المجالس المحلية، والأجهزة التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إذا لم يتم إنشاء مثل هذه الهياكل أصلا.كذلك فإنه عند الحديث عن السياسات المحلية يتبادر إلى الذهن التركيز على الأجهزة المحلية الرسمية متمثلة في المجالس المحلية والموظفين المحليين والأجهزة التنفيذية، إلا أن ذلك ليس كافيا من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد لأنه يترك العديد من الأطراف الفاعلة خارج نطاق بناء القدرات، فمثلا تتردد الحكومات المركزية في العديد من الدول في الشروع في وضع سياسات لدعم اللامركزية والديمقراطية، بحجة ضعف القدرات المحلية، إلا أن هذه الحكومات المركزية لا تمتلك القدرات المناسبة لصياغة سياسات فعالة من شأنها تدعيم وترقية الحكم المحلي .وبالتالي فإن القدرات غير المناسبة تمثل مشكلة بالنسبة لكافة الأطراف الفاعلة في الحكم المحلي، ولا يمكن القول بأن نقص قدرات الحكم المحلي يرجع فقط إلى المجتمع المحلي، ولذلك فإنه من الضروري تقييم كافة الأطراف الفاعلة.

المبحث الثاني : الإطار العام للتنمية المحلية

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إل جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة التي تزيد من الدخل، وتتعدد تعريفاتها، وذلك ، وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الهداف التنموية، واللامركزية الإدارية إلى غير ذلك ،

وإذا كانت جهود الدولة تمثل عامل مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، فعرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا،اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة و متكاملة.[20]

المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية

ينبغي الإشارة هنا إلى ان مفهوم التنمية المحلية بصورته الحالية قد مر بفترة زمنية لكي يستقر على هذا الوضع الذي وصل إليه، فمنذ أواخر النصف الأول من القرن الماضي استخدمت عدة مصطلحات من بينها "تنمية المجتمع" ،"التنمية الريفية" ، و "التنمية الريفية المتكاملة" و أخيرا "التنمية المحلية".

ظهر مصطلح تنمية المجتمع سنة 1944 ، و هذا عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة تنمية هاته المجتمعات، كما أوصى مؤتمر كمبردج سنة 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل إعتمادا على المشاركة و المبادرة المحلية لأفراد المجتمع ، و في عام 1954 أوصى مؤتمر **Ashridge** الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي كما ساهم في تحديد مدلول أو مفهوم لهذه التنمية ،على مستوى الأمم المتحدة و مؤسساتها المتخصصة تم التركيز على مصطلح تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة و تهيئة

[20] حسين عبد القادر مرجع سابق" أنظر الفصل الأول" ص 53

أسباب الرقي الاجتماعي المحلي من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية و مبادرته الذاتية علاوة على الجهود الحكومية و قد كان الهدف من برنامج تنمية المجتمع هو مساعدة العديد من القرى على إشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة ، الحصول على الماء، التعليم ،الصحة، الإسكان بالإضافة إلى تعزيز الصناعات التقليدية و الحرف على المستويات المحلية.

المطلب الثاني تعريف التنمية المحلية

- **تعريف محي الدين صابر :التنمية المحلية** مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.[21]
- **تعريف الدكتور فاروق زكي** :التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[22]
- **تعريف *Arthur Dunham*** : التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع و تنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي و التوجيه الذاتي لشؤونه و يقوم أسلوب العمل في هذا المجال على تعبئة و تنسيق النشاط التعاوني و المساعدات الذاتية للمواطنين و يصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.[23]
- كما تعرف بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة ، وهي بالتالي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية إقتصاديا ، إجتماعيا ، ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظمة شاملة و متكاملة.[24]
- ويقصد بها أيضا سياسة التجهيز والاستثمار لصالح الجماعات المحلية، ويفترض فيها أنها نهج برنامج منسجم ذو أمد قصير ومتوسط وبعيد، وهو برنامج قائم على أساس إحصاء الجماعات الواجب ترقيتها، وتعيين الأعمال الواجب الشروع فيها، والتي تكتسي أهميتها والفائدة منها اهتماما حقيقيا بالنظر إلى الاحتياجات الأكثر إلحاحا للقطاعات المعنية، وكذا تعبئة الوسائل الضرورية لذلك، كما أنها تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقا، وبمشاركة واسعة من المهتمين و المعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي، ويبقى الهدف الأسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة و تمكين الجماعات المحلية لا سيما الفقيرة منها

[21] موسر رحماني ، وسيلة السبتي "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التانمية المحلية" الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، الجزائر جامعة باتنة.
[22] مصطفى الجندي : الإدارة المحلية و إستراتيجيتها ، الإسكندرية 1987 ص 49.
[23] حسين عبد القادر مرجع سابق ص 54
[24] عبد المطلب عبد المجيد : التمويل المحلي و التنتمية المحلية ، القاهرة الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع 2001 ص 13.

والضعيفة و المهمشة، وتوسع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها ، وهي بهذا مجموعة من السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات وذلك بتحسين نظام توزيع الدخول[25] .

- يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي و مستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة ، فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومي و قطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل.[26]
- هي أيضا عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات المحلية ، وهي عملية تتحد فيها جهود أفراد المجتمع المحلي وجهود السلطات الحكومية بغية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، فتكامل حياة المجتمع وحياة الأمة التي تنتمي إليها يمكنه من العطاء المثمر الفعال والذي يحقق التقدم والتطور القومي.[27]

لقد عرفت التنمية المحلية بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الكيفية لتي يعالج بها المجتمع مشكلاته، و هناك عددا من الأبعاد التي تعبر عن التنمية تتمثل في أنها:

- ✓ تركز على الإنسان.
- ✓ عملية وليست مجرد حادثة.
- ✓ تتطلب التنظيم.
- ✓ مدخل ديناميكي لمواجهة المشكلات[28]

وتعرف التنمية المحلية على أنها تلك العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجياتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها، ويتم خلالها التركيز على التحرك المجتمعي لحل المشكلات.

ومن هذه التعاريف يمكن استخلاص بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في:

-أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية.

-أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضي عنها إلى أوضاع أخرى جيدة.

-التغيير من موضع معين إلى وضع أحسن.

-الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات[29].

---

[25] أحمد رشيد : التنمية المحلية، القاهرة دار النهضة العربية 1986 ص 15-17

[26] بيرتلزمان ستيفتانج،سريا جوجا، فيرجس ميرفي : التنمية الاقتصادية المحلية ، دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي سبتمبر 2004 ص 9.

[27] حسين عبد القادر مرجع سابق ص 54

[28] وفاء معاوي مرجع سابق ص 52

[29] رشاد أحمد عبد اللطيف : الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي الإسكندرية دار الوفاء 2007.ص19

نخلص في الأخير إلى أن التنمية المحلية باعتبارها رافدا ضروريا من روافد التنمية الشاملة، تعتمد أساسا على سكان المجتمع المحلي أنفسهم باعتبارهم اقدر على التعبير عن احتياجاتهم ومشكلاتهم بغرض خدمة المجتمع واستدامة تنميته فهي عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، ويمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للتنمية المحلية

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا هاما في أبحاث العلوم الاجتماعية و الاقتصادية، حيث احتكرت التفكير في قضية التنمية (الاقتصادية) (عقب الحرب العالية الثانية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي دون إدماج البعد الاجتماعي –المحلي (التنمية المحلية) بعمقه الكامل ف عملية التخطيط ومنظومة القوى الإنتاجية، مع غياب كامل لدور القوى الاجتماعية ولحركيتها الخاصة على المستويات اللامركزية والمحلية وفي أوائل الثمانينات كانت الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد حيث برزت مفاهيم جديدة كالحاجات الأساسية، إشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية كمحور جديد للعملية التنموية ومن جملة المفكرين الداعي إل تشكيل هذا النظام يان تنبجرن، محبوب الحق حيث أبرزوا دور الجماعة والجماعات الاجتماعية المحلية والقروية والهيئات العاملة على المستويات اللامركزية، لتحديد الحاجات والاعتماد على الذات، دون أن ننسى التيار الجديد الذي ظهر في هذه الفترة الذي تبلور في فكر العالم – ثالثي الذي قاده رواد مدرسة التبعية من أمريكا اللاتينية، فرنسا والوطن العربي من أبرزهم أوزفالدو سونكل، سلسو فرتادو، أندريه جوندر فرانك وسمير أمين حيث قدموا مفهوما جديدا يتمحور حول مقاومة نتائج التبعية الاستعمارية على المجتمع كالتهميش وليس الاقتصادي فقط وفي خطوة ثانية تم التركيز على بناء القدرة التنافسية القومية على المستوى الوطني، كما مضت المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و منظمة التجارة العالية) تعالج الديون وتعيد هيكلة الاقتصاديات الناشئة ببرامج التكيف الهيكلي، وهكذا لم تعد قضية التنمية هي الأساس ولكن تحقيق قدر من التقدم على طريق مكافحة الفقر والتنمية البشرية وهنا أثيرت أدوار الجماعات المحلية و إمكانية تحقيق التنمية على مستواها أي الإهتمام بالبعد الإقليمي و المحلي.[30]

الفرع الأول : التنمية المحلية في ظل الإقتصاد الإقليمي

إن لمفهوم كلمة المجال أو المكان أهمية خاصة في العلوم المعاصرة بما فيها العلوم الاقتصادية، حيث أخذ الاهتمام بهذا المعنى من خلال مفاهيم التخصيص والتوزيع، حيث ظهرت نظرية التوطن لتبحث في اختيار المنشآت لموطن النشاط، وبعدها ظهر فرع الاقتصاد الإقليمي ليبحث في النمو الإقليمي و التنمية الإقليمية وقد اهتم علم السياسة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بهيكل السلطة على المستوى المحلي، والعلاقة بجماعات المصالح وقوى الضغط المحلي والسلطة القضائية، خاصة في ضوء التركيبة الاتحادية للدولة والنظام السياسي.

إن المفهوم التقليدي للمكان في نظرية التوطن هو المجال الطبيعي –الجغرافي الذي يصير محلا للنشاط الاقتصادي، وهو مساحة ممتدة قابلة للتقسيم بإرادة صانع القرار السياسي والإداري، وقد نشأ هذا المفهوم لنظرية التوطن في أوائل القرن العشرين ليواجه تطور الفكر الاقتصادي نحو شمول التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية حسب معطيات الندرة والمنفعة، وفي الخمسينات ظهر فرع النمو الإقليمي حيث بدأ النظر إل المكان كمجال متجانس، وقد حقق هذا المفهوم الجديد للمكان في نظرية النمو الإقليمي تطورا هاما بالقياس إلى مفهوم نظرية التوطن، من حيث اعتبار المكان كائنا ايجابيا مقارنة مع الدور السلبي للمجال

[30] حسين عبد القادر مرجع سابق ص 55

الجغرافي القديم حيث كان يلعب دور المتلقي لقرارات المنشآت والأفراد والسلطة العامة، أي باعتباره محلا فقط للأنشطة التي توضع عليه تحقيقا لغاية واحدة هي النمو الاقتصادي العام للدولة ،

ومع مطلع الستينيات بدأت تظهر ملامح خاصة لكل مكان تجعل منه وحدة متميزة عن الأمكنة الأخرى، فهو ليس مجالا فارغا وإنما ممتلئ بالخواص الذاتية التي تميزه عن غيره، وهذا الإمتلاء نابع من الغنى الذاتي للمكان وتنوعه سواء تنوع الإمكانيات أو تنوع العلاقات، ما يجعله مهيئا لأن يكون محورا للسياسة العامة، وسياسة التنمية بالذات، هنا ظهر مفهوم التنمية الإقليمية، وهكذا بعد أن كان المجال الجغرافي متجانسا ومسطحا في حالة النمو صار متنوعا و قائما على العلاقات الداخلية المتفاعلة ، في حالة التنمية، هذا ما يعرف بالمكان المتنوع العلاقي.[31] (**Diversified-Relational Space**)

و قد ظهرت و تبلورت مفاهيم جديدة للمكان في فترة السبعينات و الثمانينات و تمثلت أبرز ملامحه في ما يلي :

- إن التنمية عملية تفاعلية تتم في وسط معين هو الوسط المحلي بالذات ، إنطلاقا من المفهوم الجديد للمكان الذي وضعه الإقتصادي ***François Perroux***[32] صاحب نظرية أقطاب النمو ، حيث أصبح ينظر للمكان باعتباره منطقة و هي ليست مجرد موضوع سلطت عليه القرارات العامة ، ، لتحقيق مصالح إقتصادية كلية معينة على المستوى العام للدولة لكنها منظمة ذات هدف خاص بها و آلية خاصة.
- إن المنطقة المحلية لها بعدان البعد الإقتصادي و البعد المؤسسي و التنظيمي :

أ- البعد الإقتصادي :باعتبارها منظومة تتيح الإستفادة من الوفرات الخارجية و إقتصاديات الحجم و تحقق العوائد المتزايدة ، و خاصة من الناحية التكنولوجية الهادفة إلى تطوير القدرة الإبتكارية و تحسين مستويات الإنتاجية للمنشآت المنخرطة في المنظومة.

ب- البعد المؤسسي و التنظيمي : حيث تنمو المنطقة من خلال تعزيز الروابط المتفاعلة بداخلها بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين : القطاع الخاص و القطاع العام و المجتمع المدني بالإضافة إلى الهيآت العلمية و التكنولوجية و الهيآت الممثلة للمجتمع المحلي ، و من خلال هذا البعد يتكون ما يمكن اعتباره رأس المال العلاقي (الاجتماعي).

- إن التنمية المحلية تقوم على تراكم و تجميع الموارد الممكنة و المتاحة ، سواء أكانت طبيعية ، مالية ، بشرية لخلق خاصية التجمع Agglomération أي لتكوين عنقود للتنمية و التنافسية.[33]
- التموضع المكاني و التراكم العلمي : إذ يخضع العمل المنتج للقيمة التكنولوجية للمبدأ التراكمي لعملية التعلم ، و ينتج عن هذه الطبيعة التراكمية تركز مواطن إنتاجها ، أي تكون أشبه بأقطاب النمو لدى جونار ميردال و هكذا يؤكد الفكر الإقتصادي الحديث على العلاقة بين قدرة الابتكار و بين التوطن أو التموضع المحلي الذي يؤدي بدوره إلى التنافسية إذ يرى رائد هذا المفهوم مايكل بورتر أن بناء صناعة وطنية حقيقية يبدأ من تأسيس قاعدة محلية على مستوى الدولة أو على مستوى إقليم معين داخلها و إن هذا هو الأساس التنظيمي للتنافسية.[34]

الفرع الثاني : التنمية المحلية و قوة الدفع الخارجي (Exogenous)

ظهر هذا الاتجاه من خلال المفهوم النيوكلاسيكي لدالة الإنتاج حيث يمثل كل من السكان و التقدم التكنولوجي عاملين محددين لأداء الدالة و كذا المفهوم الكينزي المدفوع بعامل الطلب الفعلي ، من خلال دراسات الاقتصاد الكلي ، و أجل تمثيل

[31] محمد عبد الشفيع عيسى : مفهوم ومضمون التنمية المحلية ، القاهرة معهد التخطيط .ص 09

[32] François Perroux est un économiste français 1903-1987

[33] محمد عبد الشفيع عيسى مرجع سابق ص 11

[34] حسين عبد القادر مرجع سابق ص 59

لمفهوم العامل الخارجي كمحرك للتنمية (التنمية المدفوعة من الخارج) ،نظرية سولو في التنمية عام 1956 حيث إعتبر أن التقدم التكنولوجي غير القابل للتملك الخاص يمارس دوره بصفة تلقائية قادما من الخارج (خارج النظام العملي و النموذج النظري) و من أبرز النظريات الدفع الخارجي نجد :

- **نظرية أقطاب النمو** : و قد قام بصياغة هذه النظرية في صورتها الأولى ***François Perroux*** متجاوزا المفهوم التقليدي للمكان من المكان المتجانس إلى المكان المتنوع و التفاعلي حيث يرى أن التنمية لا تظهر في كل مكان في نفش الوقت إذ إنها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافات متباينة و قد إعتمد على المنشأة أو الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى المنطقة أو القطب ، من خلال علاقات المدخلات–المخرجات ، و بعدها ظهرت اجتهادات نظرية في السبعينيات توضح أثار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية في المناطق المحلية ، بجوانبها الايجابية و السلبية ، حيث الحركة الحرة لرأسمال بين الفروع الإنتاجية و المناطق الجغرافية المختلفة حتى الوصول إلى نقطة التعادل في معدلات العائد في ما بينها و التي من شأنها تحقيق التقارب بصفة تلقائية بين مختلف الأقاليم في الدلوة و في الإقليم الواحد.
- **نظرية الإنتشار الجغرافي للإبتكار** : قام الإقتصادي السويدي هاجرستاند بوضع نموذج يقوم على أن الابتكارات تنبع من خارج المناطق المحلية لتصب في داخلها ، عبر مسالك أو قنوات للإنتقال و الإنتشار بين المناطق و يرجع ذلك إلى تفاوت الأقاليم من حيث القدرة على النمو و الإختلاف بينها في مستوى الإبتكار و لذلك تنتقل الإبتكارات من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الدنيا.
- **نظرية "دورة حياة المنتوج" و دورة حياة الأقاليم"** : إن الانتشار الحيزي للابتكار كما أنه عملية مستمرة في المكان هو كذلك عملية مستمرة في الزمان وهذا ما أبرزته نظرية دورة حياة الإقليم عند أصحابها، نورتون وريس المستمدة من النظرية الأصلية لدورة حياة المنتج عند ريموند فيرنون، وحسبهما فان الإختلاف بين الأقاليم والمناطق ينبع من اختلاف المرحلة التي يمر بها كل إقليم على مسار التطور التكنولوجي للمنتجات، والذي يتكون من ثلاث مراحل :إطلاق منتوج جديد، ونضوج المنتج ثم أخيرا الدخول في مرحلة الإنتاج النمطي.
- **دور البنية السياسية** :تتفق جل نظريات النمو والتنمية على الدور الخاص للبنية الأساسية في تمهيد الطريق إلى التنمية، لذلك قامت اجتهادات ومحاولات نظرية متعددة تعال دور هياكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية، من زاوية الدفع الخارجي، والمهم هنا أن عملية الجذب المحلي لمنطقة دون أخرى تتوقف على مدى توفر وكفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة.
- **تكنولوجيا الاتصالات الجديدة** : يتمثل الاتجاه الأخير في الفكر النظري المتعلق بقوى الدفع الخارجي لتنمية المناطق المحلية في الدور المنوط يالتكنولوجيا الجديدية للمعلومات و الاتصالات ، و يتمثل ذلك في استخدام الإنترنيت للتواصل على مستويات مختلفة من أجل العمل في تصميم المنتجات ، توزيع او تقسيم العمل .[35]

الفرع الثالث : التنمية المحلية و قوة الدفع الداخلي Endegenous

لقد شهد مفهوم المكان تغيرا جوهريا ، لم يعد يعني مجرد فاصل طبيعي كم كان عليه في النظريات التقليدية المتمثلة أساسا في نظرية التوطن ، أصبح يقصد بالمكان في نظرية التنمية المحلية الجديدة بمثابة عامل إنتاجي مستقل أو مورد إنتاجي ، إن المكان

[35] محمد عبد الشفيع عيسى : مرجع سابق .ص 17

بمفهومه الجديد متنوع و لا تتوزع الأنشطة فيه بالتساوي بل بصورة متباينة،المكان يصنع هويته الاقتصادية الخاصة على كل مستوى بفعل آليات نموه الذاتي فالمنطقة تتراكم فيها عوامل قوتها أو ضعفها ، و عوامل القوة و الضعف بالأساس عوامل غير ملموسة و خاصة المعرفة و التعلم و خبرة العمل الجماعي بقراته التنظيمية و المؤسساتية، المكان بمفهومه الجديد ينمو بفعل كونه مولدا للكفاءة ،

طبقا لهذا المفهوم الجديد للمكان و المنطقة و التنمية المحلية ظهرت مجموعة من الاتجاهات النظرية منذ أوائل السبعينيات و ترى الباحثة الايطالية ***Roberta Cappelo***[36] بروز هذه الاتجاهات إلى الواقع الذي شهدته إيطاليا من حيث النمو المحلي السريع و الفجائي الذي حدث في بعض الأقاليم الأمر الذي جعل من الصعب تفسير هذا النمو المحلي بالطريقة النيوكلاسيكية القائمة على حرية الحركة لعنصر رأس المال بين الأقاليم نظرا لتناقص معدل انتقال رؤوس الأموال في تلك الفترة ، كما كان من الصعب تفسيره بمنظور فرانسوا بيرو حول أثر المنشأة الكبيرة ، أو بالمنظور الكينزي القائم على قوة الطلب الفعلي الخارجي.

لذلك كان لا بد من البحث عن أطر تفسيرية جديدة و ظهر إطاران رئيسيان : الأول مستمد من ألفرد مارشال فيقال له الاتجاه المارشالي الجديد و الثاني من شومبيتر فيقال اتجاه الشومبتريين الجدد ، الاتجاه الأول يفسر نمو المنطقة المحلية بتحولها إلى منطقة صناعية بينما يفسر الاتجاه الثاني النمو المحلي بقوة الابتكار.

و تفرعت من هاذين الاتجاهين النظريات التالية :

- **المنطقة الصناعية من وجهة نظر المارشالية الجديدة : (الكفاءة السكونية للمكان)**

تولد المنطقة الصناعية وفرات خارجية محلية ،يكون من شأنها زيادة الايرادات و خفض النفقات و تحدث الوفرات بفعل تجمع نشاط صناعي و في ما يلي الشروط التي تجعل من منطقة جغرافية معينة منطقة صناعية :

أ- التقارب الجغرافي بين المنشآت في المنطقة المحلية.

ب- التقارب الاجتماعي.

ت- تركز المنشآت الصغيرة.

ث- التخصص في المراحل المختلفة للسلسلة الصناعية من التصميم إلى التسويق الدولي.

- **نظرية الكفاءة الديناميكية من وجهة نظر الشومبيترية :**

تتمثل الكفاءة الديناميكية في الأثر الذي يولده المكان من خلال تنامي القدرة الابتكارية و الإبداعية للمنشآت عبر الزمن ، و فيما يلي الشروط التي تجعل من منطقة محلية منطقة ذات كفاءة ديناميكية ،:

أ- أنشطة البحث و التطوير.

ب- توفر الخدمات المتقدمة.

ت- قوة العمل الماهر

ث- رأس المال الاجتماعي المتمثل في القدرة على العمل المشترك بروح التعاون و تبادل المعارف.[37]

[36] Rpberta Capello :Theories on Regional EconomicGrowth and Developement , PSDR Conf.Paris 02 Octobre 2009

[37] محمد عبد الشفيع عيسى : مرجع سابق .ص 17

- **الآثار الانتشارية للمعرفة : دور المناطق الحضرية و المدن**

يؤكد هذا الاتجاه ما يقول إنه ثبت من الدراسات التجريبية هو أن النشاط المعرفي و الابتكاري يميل إلى التركز في المكان ، سواء تم قياس هذا النشاط بمؤشرات المدخلات (كالإنفاق على البحث و التطوير) أو بمؤشرات المخرجات (كعدد براءات الإختراع) و يركز هذا الاتجاه على ما أسفرت عنه الدراسات الميدانية حول نمط توطن المنشآت عالية التكنولوجيا HI-TECh حيث تؤكد ميل الشركات المعنية لتفصيل العمل في المواقع المحورية ذات القدرة على التخصص القطاعي خاصة في المناطق الأكثر تطورا ، و تتولد من هذا الميل آثار استقطابية للنشاط الابتكاري بين المناطق و في داخلها.

- **نظرية التعلم الجماعي** :

تنقسم إلى تيارين هما :

أ- الوسط الابتكاري **Milieu Innovateur** و يتعلق بالمنشآت الصغيرة حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركزها في منطقة محلية مشتركة ، و تجمعها في المكان مما يرفع من إمكانيات العمل الجماعي عبر كثافة التفاعل الاجتماعي و التلاحم الشخصي.

ب- القرب المؤسسي : تقوم القدرة الابتكارية المحلية على تعلم تقاليد الممارسة المؤسسية و خاصة عبر إتقان شفرة السلوك للمنطقة المحلية من حيث قواعد العمل الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية.

- **الهيكل الحضري للتنمية المحلية:**

يركز هذا الإتجاه على الأهمية المحورية للمناطق الحضرية في تركيز القدرات الابتكارية وفي تراكم رأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي، وتكمن أهمية المدينة وفق هذا الاتجاه في كونها المكان المفضل لشركات التكنولوجيا العالية وللوظائف الإبتكارية، وهكذا فان التنمية المحلية وفق هذا المنظور تجد كمالها في التنمية الحضرية وأن المنطقة المحلية الحقيقية من وجهة نظر النمو الداخلي والتنمية القائمة على المعرفة والإبتكار هي المنطقة المدينية[38].

[38] محمد عبد الشفيع عيسى : مرجع سابق .ص 20-21

المطلب الرابع : مضمون التنمية الاقتصادية المحلية

الفرع الأول: تنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية

يعتمد نجاح المجتمع المحلي في الوقت الراهن على مدى قرته على التكيف مع آليات إقتصاديات السوق الديناميكة على المستوى المحلي و الوطني و الدولي، و قد تزايد استخدام التخطيط الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية المحلية من جانب المجتمعات المحلية لتدعيم القدرات الاقتصادية المحلية لمنطقة معينة و تحسين مناخ الاستثمار بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية و القدرات التنافسية للأنشطة و المشروعات المحلية و المستثمرين و العمال،

و تعتمد قدرة المجتمعات على تحسين مستوى المعيشة و خلق فرص إقتصادية جديدة و مكافحة الفقر على مدى قدرة هذه المجتمعات على تفهم عملية التنمية الاقتصادية المحلية فضلا عن التعامل إستراتيجيا مع إقتصاديات السوق المتغير و الأكثر تنافسية.

إن الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية هو النظر في كيفية خلق إقتصاد محلي قوي ، و بالنظر إلى أن كل مجتمع يتميز بمجموعة متميزة و فريدة من الظروف و الأوضاع المحلية و التي قد تزيد أو تقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ، و هذه الظروف هي التي تحدد الميزة النسبية لمنطقة معينة فيما يخص قدرتها على جذب و زيادة و الحفاظ على الاستثمارات، هذا و يرتكز تنفيذ و تصميم إستراتيجية التنمية المحلية على الأوضاع الاقتصادية ، الاجتماعية و المالية للمجتمع المحلي ،

إن التجارب الجيدة التي أفضت لبناء إقتصاد محلي قوي تبرهن على أن كل مجتمع يجب أن يبذل جهدا تعاونيا لفهم طبيعة و هيكل الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة و نقاط الضعف و الفرص و التحديات الموجودة في أي إقليم معين.

الطرف الأساسي و المهم الذي يضطلع بالقيام بمحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية يتمثل في الشركات الخاصة المحلية فضلا عن أشكال الشراكة الإنتاجية بين القطاع العام و الخاص و الكل مسؤول عن توليد الثروة لفائدة المجتمعات المحلية ،

الفرع الثاني : أسباب اللجوء إلى التنمية الاقتصادية المحلية

لقد تم إطلاق مبادرة التنمية الاقتصادية المحلية كمنهج للسياسات استجابة للحكومات المحلية التي رأت أن المشروعات الاقتصادية و رؤوس الأموال كانت تنتقل بين المواقع المختلفة بحثا عن المزايا التنافسية و تستطيع المجتمعات المحلية من خلال الدراسة الجيدة لإمكانياتها الاقتصادية أن تتفهم و تدرك الفرص المتاحة و المعوقات التي تقف أما النمو و الاستثمار.

و بفضل هذا الاتجاه الحديث في فهم التنمية الاقتصادية حاولت المجتمعات المحلية زيادة و توسيع القاعدة الاقتصادية و فرص التوظيف من خلال ابتكار و تنفيذ برامج إستراتيجية و مشروعات لإزالة العقبات و تيسير إجراءات الاستثمار و تواجه الاقتصاديات المحلية مجموعة كبيرة من التحديات التي نذكر منها :

أ- **تحديات دولية** : إن انتشار مفهوم العولمة أدى إلى زيادة كل من الفرص المتاحة و حدة المنافسة فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية ، حيث تتاح الفرص أمام الأنشطة و المشروعات المحلية لكي تفتح أسواقا جديدة إلا انها تواجه كذلك منافسة من المنافسين الدوليين الذين يغزون الأسواق المحلية.كما أن الشركات العالمية المتعددة الجنسيات و المنتشرة في العديد من المناطق و العديد من المجالات تتنافس على نطاق عالمي من أجل البحث عن أماكن تنخفض

فيها تكاليف العمليات التي تقوم بها لتمارس نشاطاتها بها. هذا و يحتاج تحقيق النمو في الصناعات المتقدمة تكنولوجيا إلى توفر خبرات عالمية التخصص فضلا عن بيئة تكنولوجية تساعدها.

ب- **تحديات وطنية** : على المستوى الداخلي أي الوطني ، الإصلاحات في إطار الاقتصاد الكلي و الإصلاحات النقدية و المالية تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد على المستوى المحلي ، حيث تؤثر الأطر الرقابية و القانونية الوطنية مثل الإصلاح الضريبي و تحرير قطاع الاتصالات و المعايير البيئية على مناخ أداء العمال المحلي، سواء من خلال تعزيز أو تقليل فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ، و لا تزال العديد من الحكومات المركزية في كثير من الدول تعمل على ممارسة دورها بشكل لامركزي و من ثم تزداد مسؤوليات الحكومات المحلية فيما يتعلق بجذب المشروعات الصناعية للقطاع الخاص و الاحتفاظ بها.

ت- **تحديات إقليمية** : غالبا ما تتنافس المجتمعات المحلية الموجودة داخل و بين الأقاليم على جذب الاستثمارات المحلية و الخارجية ، هذا ما يجعل الاستفادة من الخربات المحلية محل منافسة يقلل من فرص بعض المجتمعات المحلية من أخذ نصيبها من التنمية المحلية في ظل موارد أقل و موارد بشرية أقل كفاءة و منافسة عالية.

الفرع الثالث: التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية

للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية لا بد من توفر العديد من المؤشرات و العوامل و من بين هاته الأسس التخطيط الاستراتيجي.و تشكل الإستراتيجية أحد عناصر خطة أكبر للتنمية تشمل عناصر اجتماعية و بيئية.

توفر إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية الفرصة للتركيز على تدعيم الاقتصاد المحلي و تعزيز القدرات المحلية و لا بد أن بتراوح الإطار الزمني بين ثلاث و ثماني سنوات لتنفيذ هاته الإستراتيجية و لا بد أن يشمل خططا سنوية.[39]

هناك خمس مراحل أساسية للتخطيط الإستراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي و هي :

التنمية الاقتصادية المحلية	
المرحلة الأولى : تنظيم الجهود	**المرحلة الرابعة :** تنفيذ الإستراتيجية
المرحلة الثانية : تقييم الاقتصاد المحلي	**المرحلة الخامسة :** مراجعة الإستراتيجية
المرحلة الثالثة : إعداد الإستراتيجية	

الجدول رقم 02 : تسلسل مراحل التخطيط الإستراتيجي للتنمية الإقتصادية المحلية

المصدر : -بيرتلزمان ستيفتانج،سريا جوجا، فيرجس ميرفي : التنمية الاقتصادية المحلية ، دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي سبتمبر 2004 ص14

[39] بيرتلزمان ستيفتانج،سريا جوجا، فيرجس ميرفي : التنمية الاقتصادية المحلية ، دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي سبتمبر 2004

قام البنك الدولي بدراسته بمشاركة العديد من الخبراء و قد قام بوضع دليل وضع و تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية ، و شرح فيه المراحل الخمس لعملية التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية المحلية وفق ما يلي :

-1- المرحلة الأولى : تنظيم الجهود

يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية تظافر الجهود الحكومية و جهود القطاع الخاص فضلا عن المنظمات الغير الحكومية و الاتحادات التجارية و المنظمات الاجتماعية ، الثقافية و البيئية ، و تبدأ عملية التخطيط الإستراتيجي بتحديد الأفراد و المؤسسات العامة و الأنشطة و الصناعات و المنظمات المدنية و المنظمات المهنية و مراكز البحوث و مؤسسات التدريب بالإضافة إلى كل ما يتكون منه الاقتصاد المحلي.

-2- المرحلة الثانية : تقييم الاقتصاد المحلي

يعد التعرف على خصائص الاقتصاد المحلي أمرا هاما في محاولة تحديد إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية ، و للحصول على البيانات الأساسية عن الاقتصاد المحلي يتم إجراء تقييم سليم للإقتصاد المحلي بالإضافة إلى دراسة الروابط أو العلاقات الإقتصادية القائمة في تلك المنطقة المراد تنميتها.

و تستخدم كافة المعلومات الكمية و النوعية المتوفرة و التي تصف الهياكل و الاتجاهات القائمة في تنمية الأنشطة المختلفة و التصنيع و التوظيف و تنمية المهارات بالإضافة إلى البيانات الأخرى و التي سوف تساعد على تحديد الاتجاه الاستراتيجي للإقتصاد المحلي،

الخطوة الأولى في عملية تقييم الإقتصاد المحلي هي عملية جمع جميع المعلومات ذات الصلة بالموضوع ، و بعد ذلك يتم تجميع و تحليل البيانات لرسم صورة كاملة عن الاقتصاد المحلي و تتم عملية التقييم من خلال معرفة نقاط القوة و الضعف ، تحديد الفرص و وضع التحديات لمواجهتها. و قد قدمت أمثلة في الجدول التالي :

أمثلة تخص تقييم الاقتصاد المحلي	
نقاط القوة **الأصول المحلية**	**معدلات الأجور التنافسية،قوة العمل الماهرة،المؤسسات التعليمية،شبكة مواصلات جيدة، الأمن، توفر شركات منتجة، القرب من مصادر المارد الخام أو الموارد الطبيعية.**
نقاط الضعف **معوقات النمو**	**زيادة حدة الفقر، تعقد الإجراءات التنظيمية و الإدارية المحلية ، البنية الأساسية غير ملائمة ، صعوبة الحصول على القروض، القضايا الخاصة بالصحة التي تؤثر على قوة العمل .**
الفرص **ظروف خارجية ملائمة**	**التطور التكنولوجي، ترتيبات التجارة الدولية الجديدة ،التطورات السياسية و تطورات الإقتصاد الكلي ،توسيع نطاق الأسواق ، تطوير المطارات الإقليمية ، بروز قوة عمل تتسم بالمهارة**
التحديات **اتجاهات خارجية غير مواتية**	**عدد السكان،انخفاض حجم الأنشطة ذات الطابع الدولي،فقدان بعض الأسواق الناتج عن غلق بعض المصانع، عدم استقرار أسعار الصرف الأمر الذي يعيق تدفق الاستثمارات المحلية ، الهجرة.**

الجدول رقم : 03 : تحليل نقاط القوة و الضعف و الفرص و التحديات : أمثلة عن تقييم الاقتصاد المحلي

المصدر : بيرتلزمان ستيفتانج،سريا جوجا، فيرجس ميرفي : مرجع سابق ص16

و تستخدم عملية تقييم الاقتصاد المحلي في :

- التعرف و تحديد الموارد الحكومية و غير الحكومية.
- تجميع و تحليل المعلومات الكمية و النوعية.
- إنشاء نظم لإدارة البيانات لاستخدامها مستقبلا في الرقابة و التقييم.

-3- المرحلة الثالثة : إعداد الإستراتيجية

إن إعداد تخطيط إستراتيجي لبناء إقتصاد محلي قوي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية يتطلب العديد من العناصر المترابطة و المتكاملة، و في هذا الإطار يلزم على المختصين في الجماعات المحلية و أصحاب المصالح و باقي المجموعات عند إعداد الإستراتيجية تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية و المكونات الاجتماعية للمجتمع المحلي و تتكون إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية النموذجية من عدد من المكونات ممثلة في الجدول التالي:

عناصر إستراتيجية التنمية الإقتصادية المحلية	
الرؤية	**توضح إجماع أصحاب المصالح على طبيعة المستقبل الإقتصادي المرجو للمجتمع**
الأهداف	**تتوقف على الرؤية الكلية و النتائج المحددة المرجوة لعملية التخطيط الاقتصادي.**
الأغراض	**وضع معايير للأداء فضلا عن الأنشطة المستهدفة لعملية التنمية لتحقيق كل هدف و يكون لها إطار زمني و قابلة للقياس**
البرامج	**مجموعة من الأساليب لتحقيق الأهداف الواقعية للتنمية الإقتصادية يكون لها إطار زمني و قابلة للقياس**
المشروعات و خطط العمل	**تنفيذ أجزاء محددة من البرنامج يجب تحديد الأولويات و كذا التكلفة، يكون لها إطار زمني و قابلة للقياس**

الجدول رقم 04 : الخطوات الخمس لإعداد إستراتيجية التنمية المحلية

المصدر : بيرتلزمان ستيفتانج،سريا جوجا، فيرجس ميرفي : مرجع سابق ص18

4- المرحلة الرابعة : تنفيذ الإستراتيجية

إستراتيجية التنمية الإقتصادية المحلية هي خطة شاملة ، إجمالية ذات أهداف محددة و إجراءات قصيرة ، متوسطة و طويلة الأمد ، يجب أن تكون هناك خطة تنفيذ لكل استراتيجية مدعومة بخطط عمل تقوم على أساس الاهتمام بجميع التفاصيل التي تم جمعها و تحليلها في المراحل السابقة و اتخاذ القرارات اللازمة بالاعتماد على مبادئ محددة و معايير مشتركة.

5- مراجعة الإستراتيجية :

تتم عملية المراجعة لإعادة تقييم النتائج المترتبة عن القرارات التي تم أخذها و النتائج التي سطرت في بداية المراحل المقدمة للإستراتيجية العامة الموضوعة.[40]

[40] بيرتلزمان ستيفتانج،سريا جوجا، فيرجس ميرفي : مرجع سابق ص 14-20

خاتمة الفصل الثالث:

يعتبر الحكم المحلي الرشيد أسلوبا للتنظيم الإداري وترقية العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية من جهة، وبين هذه الأخيرة والمجتمع المحلي من جهة أخرى، كما يعتبر أداة لديمقراطية المؤسسات وطريقة لإدراك اختلال الأقاليم والجهات عبر التراب الوطني، وكأحسن أسلوب لتقريب الإدارة من المواطن، وبالتالي فالحكم المحلي الراشد يمكن من الجمع بين فعالية الإدارة والعدالة الاجتماعية ومفهوم الشراكة بمعناه الواسع، ولتوضيح مفهوم الحكم المحلي الراشد ينبغي توضيح مفهوم الحكم المحلي.

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إل جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة التي تزيد من الدخل، وتتعدد تعريفاتها، وذلك ، وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الهداف التنموية، واللامركزية الإدارية إلى غير ذلك ،

مقدمة الفصل الرابع:

من المؤكد أن الحكم الجيد أصبح يعد ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، فالسياسات الاقتصادية السليمة والصلبة والمؤسسات الديمقراطية التي تستجيب لاحتياجات الناس وتعمل على تحسين البنية التحتية هي أساس النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، والحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي، واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين، والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية هي أيضا أمور أساسية تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتساهم في التخفيف من حدة الفقر.

ومن هذا المنطلق ما فتئت الجزائر تعمل بعزم وثبات على تحسين نوعية الحكم الراشد على المستويات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، و خلال هذا الفصل سنحول التطرق إلى كل الجوانب الواقعية و التطبيقية للحكم الراشد و التنمية في الجزائر.

المبحث الأول : اهتمام الجزائر بالحكم الراشد على المستوى الأفريقي

المطلب الأول : الحكم الراشد ضمن المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"

إحتلت الجزائر موقعًا قياديًا في عملية التحضير والإعداد لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" النيباد "وإدارتها، فكانت من بين الدول الإفريقية المؤسسة لها، كما أنها تشغل مقعدا بارزا في أجهزتها العليا .وقد ارتبطت هذه المبادرة بإرساء مبادئ الحكم الراشد في الدول الإفريقية كمطلبًا أساسيا لتحقيق التنمية بها وتحريرها من النزاعات المزمنة والتخلف والفقر والتهميش الدولي في الألفية الجديدة،

وفي هذا السياق تم إنشاء آلية خاصة لتقييم ومراقبة الحكم الراشد أطلق عليها " آلية مراجعة النظراء "والتي تحتَّم على الدول المنظمة لها وضع مؤشرات للحكم الراشد يتم من خلالها تعزيز الرقابة الذاتية، كما تلتزم هذه الدول بكتابة تقرير توضح فيه مشاكل الحكم(السياسية والاقتصادية والاجتماعية)في دولتها بالتفصيل وبشفافية.

وبانضمام الجزائر لهذه الآلية أطلقت عدة برامج إصلاحية كمحاولة منها لتجسيد أهداف النيباد المختلفة ومنها الإدارة الاقتصادية السليمة القائمة على إدارة جيدة للمالية العامة، وتعزيز المساءلة والنزاهة وكفاءة النظم النقدية والمالية، وشفافية الموازنة، ومحاربة الفساد، وكذا تعبئة الموارد المحلية لأجل تحقيق التنمية المستدامة الهادفة إلى الحد من الفقر .والاهتمام بالصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، وزيادة تدفقات رأس المال والنفاذ إلى الأسواق وغيرها من الأهداف .بعد أن أكد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة على أن الحكم الراشد هو أداة أساسية لتحقيق التنمية والازدهار وهو ما يتطلب تجذير مبادئ الديمقراطية في الجزائر وتعزيز دولة الحق والقانون وتعبئة جميع موارد الأمة لأجل تحقيق التنمية المستدامة.

وقد رافق تلك الإصلاحات إطلاق مشاريع تنموية كبرى تندرج في إطار سياسة الحكم الراشد وتحقيق تنمية مستدامة في البلاد، كان لتلك المشاريع الأثر البالغ على النفقات الحكومية حيث عرفت تزايدا مستمرا خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة بسبب الأموال الضخمة التي رصدت لتلك المشاريع، والتجاوزات التي صاحبت تنفيذ هذه المشاريع من سوء تسيير للأموال العمومية، واختلاسات وغيرها من أوجه الفساد، الأمر الذي استدعى إدارة جيدة للموارد المالية للدولة والعمل على ترشيد الإنفاق الحكومي حتى يتم تجسيد تلك المشاريع وتحقيق أهدافها المنشودة على أحسن وجه، ولم يكن ليتحقق ذلك إلا عن طريق تعزيز إجراءات الوقاية من الفساد ومكافحته، وإتباع سياسات محكمة في إدارة وتسيير الأموال العمومية والرقابة عليها، وتفعيل كل آليات الشفافية والنزاهة في الموازنة العامة للدولة بما يحقق الكفاءة والفعالية للأموال المنفقة لأجل التنمية[1].

تتعرض هذه المبادرة إلى مفهوم الحكم الراشد ،في مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا المعروف إسمها بإختصار النيباد ***NEPAD*** ، و مدى إمكانية تطبيق هذا المفهوم ، فتحليل مبدأ الحكم الراشد في النيباد يعتبر أساسا للحكم على مدى إمكانية التزام الحكومات الإفريقية بقواعد هذا المبدأ، و مدى تأثير ذلك على المبادرة بصفة عامة فالنيباد تعد برنامجا للتنمية الإقتصادية و الاجتماعية و السياسية السريعة و تطوير البنيات التحتية و هي ليست منظمة أو مؤسسة إقتصادية لكنها شراكة بين الدول الإفريقية بما فيها الجزائر .

[1] شعبان فرج:"الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010) أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية 2011-2012 ص 195

المطلب الثاني : نشأة و أهداف مبادرة النيباد

في إطار التحولات الجديدة للاقتصاد العالمي في ظل العولمة، وبروز التكتلات الاقتصادية كسبيل لإحداث التنمية، حاولت الدول الإفريقية إحياء حركة الوحدة الإفريقية في شكل جديد من الشراكة، أطلق عليه اختصارا مبادرة النيباد"، وكان يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أقرت منظمة الوحدة الإفريقية في قمة لوساكا التي عقدت في جويلية 2001 ، قيام مبادرة نيباد، حيث أطلق عليها في البداية المبادرة الإفريقية الجديدة، والتي تعني إطارا متكاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا،

ثم تغير اسم المبادرة الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا، وتم إقرار الصيغة النهائية للمبادرة في اجتماعات أبوجا في أكتوبر 2001 ، وتبلورت نيباد عبر دمج ثلاث مبادرات هي :المبادرة الأولى التي عرفت باسم مشاركة الألفية لإنعاش إفريقيا (ماب) ، وقادها رئيس جنوب إفريقيا مع الرئيسين الجزائري والنيجيري ، وكشف عنها النقاب في مؤتمر دافوس بسويسرا في يناير 2001 ، وكانت عبارة عن مشروع مفصل لإعادة إحياء القارة الإفريقية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فكانت قضايا الأمن والسلام وأسلوب الحكم الرشيد على رأس أولويات المشروع، ونظرت للحكم الرشيد على انه هدفا تنمويا أساسيا وليس وسيلة فقط لتحقيق النمو الاقتصادي.

وأعدت المبادرة الثانية بواسطة الرئيس السنغالي وأطلق عليها خطة أميجا التي أعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في ياوندي في يناير 2001 وقد ركزت على قضايا الاستثمار والبنية الأساسية وتنمية رأس المال المادي والبشري، ورحب القادة الأفارقة في قمة" سرت "الاستثنائية المنعقدة في مارس 2001 بالوثيقتين ماب و أوميجا ، و تقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين ، و تعبر عن موقف إفريقي موحد تجاه القضايا الحالية و العاجلة ، و تم ضم مصر و السنغال إلى لجنة التسيير التي تضم دول ماب الثلاث ، ثم كانت المبادرة الثالثة و التي عرفت بالتعاهد العالمي الجديد مع إفريقيا و التي اعدتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة و طرحتها الجزائر في ماي 2001 في مؤتمر لوزراء المالية و التخطيط.

وتم دمج المبادرات الثلاث في صيغة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة هي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا باسم" نيباد ."ويقوم التفاوض من خلال المبادرة حول علاقة جديرة مع بلدان العالم المتقدم والمنظمات الدولية، كما تنطوي المبادرة على التزامات متبادلة ومعايير للأداء يتفق عليها الطرفان، حيث يتعهد الجانب الإفريقي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنمية المستديمة في مجالات واسعة النطاق تشمل الأمن والسلم والديمقراطية وحقوق الإنسان، والاستقرار الاقتصادي، وتنظيم الأسواق المالية والتعليم والصحة، ودور المرأة ومشاركتها الفعالة في التنمية، وترسيخ قواعد القانون والنظام، والبنية السياسية، والتنوع الزراعي والتصدير، مقابل أن يقدم العالم الخارجي الجزء الأكبر من مسألة تعبئة الموارد الخارجية، التي تشمل خفض الديون، وإدارة المساعدات الإنمائية الخارجية، وتشجيع إنسياب الرأسمال الأجنبي .[2]

[2] علاء جمعة : قمة النيباد المبادرة بعد ثلاث سنوات، المجلة السياسية الدولية عدد 159 مؤسسة الأهرام ، جمهورية مصر العربية 2005.ص220

وقد **تناولت الوثيقة الأساسية للنيباد الحكم الراشد باعتباره أحد شروط التنمية المستدامة،** كما أشارت في طرحها لمبادرة الديمقراطية والحكم الرشيد إلى أن الهدف من المبادرة هو دعم أطر سياسية وإدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون في الدول الإفريقية[3] .

وقد تضمنت مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي الرشيد مجموعة من الالتزامات على الدول المشاركة بقواعد و ممارسات الحكم الرشيد، والتزامها بمبادرات تدعم هذا الأخير، وإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الالتزامات عبر النيباد وبهذا تكون الدول الإفريقية قد أعلنت التزامها بما أسمته " المعايير الأساسية للحكم الراشد والسلوك الديمقراطي."

من جهة أخرى تضمن المبادرة أربعة معالم رئيسية هي :الرؤية المشتركة لقادة المبادرة بشأن الموقع الإفريقي العالمي ومكانة إفريقيا في المجتمع العالمي المعاصر و أسباب إمكان إفريقيا التعرف على المعالم الرئيسية للإطار العالمي الذي تدور في عملية التنمية الإفريقية، وثانيا برنامج عمل المبادرة وإستراتيجية تحقيق التنمية المستديمة في إفريقيا في القرن الحادي والعشرين والتي تركز على ثلاثة أبعاد :

- السلام والأمن،
- الديمقراطية والحكم السياسي الجيد،
- مبادرة الإدارة الإقتصادية و إدارة الشركات

أخيرا الأهداف طويلة الأجل و تشمل القضاء على الفقر و تحقيق التنمية المستدامة ووضع نهاية لتهميش إفريقيا في عملية العولمة.

و تهدف النيباد من اجل منح التنمية في إفريقيا دفعة جديدة، وتنمية التعاون مع الدول المتقدمة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وليس المساعدات المباشرة، على تشجيع الحكومات الإفريقية على الإسراع بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الحكم الراشد الذي يعد مطلبا أساسيا للأمن والسلام والتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ودعم الاستقرار لجذب الاستثمارات والحصول على مزيد من الإعفاءات من الديون من جانب الدول الغنية.

بالإضافة لهذا كانت تسعى المبادرة إلى تحقيق ما يلي:

-الاستفادة المثلى من تكنولوجيات الإعلام والاتصال في سبيل خدمة التنمية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وذلك بدعم تكوين شراكة بين القطاعات العمومية و الخاصة بإنشاء الهياكل القاعدية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

-مضاعفة المعارف، تحسين وترقية التربية ونشر استعمال النظام الرقمي :يرى النيباد أن التكنولوجيات الجديرة للإعلام والاتصال تعد هدفا أساسيا للتنمية الاقتصادية والإنسانية لإفريقيا ذلك بإعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف" داكار "فيما يخص التربية للجميع وتشجيع المجتمع الدولي لدعم هذه المخططات كما تؤيد هذه الخطة القيام بترقية النظام الجامعي في كافة أرجاء إفريقيا والتسديد بوجه خاص على الحاجة إلى تعزيز وجود معاهد التكنولوجيا والعنصر الهام في التعليم هو بناء المدارس الابتدائية في جميع القرى والمدارس الثانوية في جميع الأقاليم بالإضافة إلى دعم الجهود التي تبذل لضمان المساواة في التربية للمرأة وذلك بكسر العوائق الاجتماعية والثقافية التي تمنع المرأة من الاستفادة من إمكانية التعليم.[4]

[3] Kempe Ronald hold, the uneca and good governance in Africa, Harvard International Development Conference 2003, Governance and Development in a Dynamic Global Environment Boston, 4-5 April 2003, p:3

[4] Le rapport du nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD) Abuja, le 23/10/2001, p : 16.

-تحسين الصحة : فاستمرار وجود الأمراض والتي تعرقل بشدة تنمية إفريقيا، يضاف لهذا العبء الكبير التكلفة الفردية والجماعية للتكفل بالمصابين بالأمراض والتي تتسبب في عرقلة كل المجهودات التي بذلت في سبيل تنمية هذه القارة، وتسجيل انخفاض كبير في نسبة الحياة في إفريقيا وعبء جديد للاقتصاد وأنظمة الصحة فيها .كان من الضروري بذل جهود كبيرة للقضاء على المشاكل المتعلقة بقطاع الصحة الذي تعرفه إفريقيا وأيضا وجوب مضاعفة الجهود للتلقيح ضد مختلف الأمراض .

إن الأهداف السابقة الذكر رغم تنوعها إلا أنها تتقارب في تحقيق الهدف الرئيسي الذي تنشده النيباد وهو تحقيق التنمية المستدامة والتي تؤدي بالضرورة إلى التخفيف من حدة الفقر والحرمان واللامساواة.

المطلب الثالث : مؤشرات الحكم الراشد وفق آلية مراجعة النظراء

من أجل **تقييم الحكم الراشد** بالدول الإفريقية المنظمة للنيباد طرحت آلية مراجعة النظراء، فكان لزاما عليها البحث عن مؤشرات ومعايير تقيس الآلية على أساسها أداء الدول الإفريقية في تحقيق أهداف النيباد.

وقبل التطرق لهذه المعايير نشير إلى الشروط التي تعتبر النيباد تحقيقها ضروري لأجل الوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكر وتسمى" شروط التنمية المستدامة "وتتلخص في" **السلام والأمن**"،" **الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان** "و " **الإدارة الاقتصادية السليمة**."

أولا :شروط التنمية المستدامة من وجهة نظر النيباد.

هناك مجموعة من الشروط ينبغي توفرها من وجهة نظر المبادرة حتى يتحقق الحكم الراشد وتتمثل فيما يلي:

1- **توفير السلام والأمن في إفريقيا** :إن السلام والأمن شرطان أساسيان لا يمكن دونهما الحديث عن التنمية في أي بلد كان، وإفريقيا المشبعة بالنزاعات والخلافات والانقلابات والمكبلة بالفقر والجوع والأمراض لا حل لها اليوم إلا رفع هذا التحدي، لذلك أصبح لزاما عليها إحلال الأمن والسلام والتكفل بمصيرها بداءً من الاستثمار في الإنسان لأنه مصدر التنمية ومحركه .فبدون أمن لا يمكن لأي دولة إفريقية مهما كانت مؤهلاتها ومواردها الطبيعية أن تخطو خطوة نحو التنمية والتطور، ولتحقيق التنمية والأمن يجب تحقق ثلاث عناصر هي :تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والأمن، بناء قدرة المؤسسات الإفريقية للإنذار المبكر، علاوة على دعم مقدرة المؤسسات الإفريقية على منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، وثالثا إضفاء الصفة المؤسسية على الالتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

2- **الديمقراطية والحكم الراشد** : وهو ما أطلق عليه مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية فلقد حصرت الشروط السياسية للتنمية بعد جدل طويل عكس تباينا تنظيريا وأيديولوجيا في هذا المجال وتتمثل هذه الشروط أسبابا في الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع (الحكم الراشد)والتي ترتبط بدورها بكل من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة والديمقراطية والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتتكون المبادرة من العناصر التالية:

- ✓ سلسلة من الالتزامات بواسطة البلدان المشاركة باستخدام أو تعزيز عمليات و ممارسات الحكم السياسي.
- ✓ تعهد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طليعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الراشد.
- ✓ -إضفاء الصبغة المؤسسية على الالتزامات عن طريق قادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة.

والغرض من مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة خاصة في ظل الانتشار الكبير لظاهرة الفساد في هذه المجتمعات والذي شكل محور اهتمام مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية، حيث تتفرق آراء المحللين على أن الفساد ينتشر ويترعرع في المجتمعات التي تتصرف بضعف المنافسة السياسية، ونمو اقتصادي منخفض وغير منظم وضعف المجتمع المدني. وسيادة السياسة القمعية، وغياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد، فالحكم الراشد حسب هذه المبادرة يتم ممارسته من قبل المؤسسات المختلفة للحكومة بطريقة فعالة أمنية، عادلة شفافة، ومسئولة وهذا غير ممكن للتجسيد في ظل غياب نظام قانوني وعدالة مستقلة متاحة للجميع.

3- **الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت** :فبناء قدرات الدولة هو جانب حاسم لتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق التنمية، خاصة وان للدولة دور رئيسي في تعزيز النمو والتنمية وفي تنفيذ برامج الحد من الفقر، لهذا ينبغي تشجيع مجموعة من البرامج المحددة والمرفقة بجدول زمني والتي ترمي إلى تعزيز نوعية الإدارة الاقتصادية والمالية العامة علاوة على إدارة المنشات في البلدان المشاركة، خاصرة وانه هناك الكثير من البلدان تفتقر إلى الأطر التوجيهية والتنظيمية اللازمة للنمو الذي يقوده القطاع الخاص ، كما أنها تفتقر أيضا إلى القدرة على تنفيذ البرامج حتى ولو توفر التمويل.

ثانيا :آلية مراجعة النظراء.

أنشأت في إطار النيباد، وهي عبارة عن آلية تختص بتقييم أداء برامج الدول الإفريقية الأعضاء بها وفقا للمبادئ الواردة بإعلان "الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد "الذي أقرته قمة الاتحاد الإفريقي في " ديربان "جويلية 2001 ومدونات السلوك الأخرى المتفق عليها ، والهدف منها الوقوف عند نقاط الضعف والقوة لهذا الأداء والتعاون لحل المشاكل التي تواجه بعض الدول في هذا الصدد، بعيدا عن أية مساءلة أو إجراءات عقابية، ولتبادل لخبرة والمعرفة بين الدول الإفريقية من اجل تعزيز الممارسة الديمقراطية ودعم أسس الحكم السياسي والاقتصادي الراشد، وترسيخ مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان.

اعتمدت آلية مراجعة النظراء في عام 2003 بعدما تم الانتهاء من وثائقها الأساسية بمشاركة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، وبعد أن أقرت القمة السادسة لرؤساء دول وحكومات النيباد بابوجا في مارس 2003 وثائقها التفصيلية وهي:

-وثيقة تنظيم وعمل الآلية والتي تفصل هياكل الآلية ومراحلها.

-وثيقة أهداف ومعايير ومؤشرات عملية المراجعة.

-مذكرة تفاهم بشان زيارات فرق العمل المنوط بها القيام بعملية المراجعة.

أما بالنسبة للمؤشرات والمعايير، فقد تم تقسيمها وفقا للمجالات التي حددها الحكم السياسي والاقتصادي الراشد وهي:

1- **الحكم السياسي الراشد:** ويشمل تحقيق تسعة أهداف وهي:[5]

- منع الصراعات الداخلية والإقليمية والحد منها.
- تطبيق الديمقراطية الدستورية بما في ذلك المنافسة السياسية الدورية، والحق في الاختيار وحكم القانون وأولوية الدستور.

[5] شعبان فرج مرجع سابق ص 201

- حماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية.
- الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وكفاءة البرلمان.
- وجود خدمة مدنية تمتاز بالمساءلة والكفاءة.
- مكافحة الفساد في المجال السياسي.
- حماية ودعم حقوق المرأة والطفل والجماعات المهمشة.

2- **الحكم الاقتصادي الراشد** : ويقاس من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ✓ ماذا فعلت الحكومة لوضع إطار عام كفء للسياسات الاقتصادية وداعم للتنمية المستدامة ؟
- ✓ إلى أي مدى أدى هذا الإطار إلى دعم التنمية المستدامة ؟
- ✓ ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتفعيل التنمية والإسراع بها في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفي مجال تشجيع الاستثمار ؟

3 - **التنمية الاقتصادية والاجتماعية** :اقتصرت المؤشرات على:

- ✓ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق أهداف الألفية التنموية.
- ✓ التقدم الذي أحرزته الدولة في هذا المجال.

ونشير في الأخير إلى أن الدول الإفريقية قد وجدت ضالتها في تبني مبادرة النيباد التي تحمل في طياتها رؤى جديدة، عبرت فيها عن التزامها بمبادئ الحكم الراشد كأساس لتحقيق التنمية، كما اعتمدت المبادرة في حل مشاكلها وفض النزاعات بها ومعالجة ومحاربة الفساد وسوء الإدارة المحلية، وضمان الأمن والسلام واحترام حقوق الإنسان، ودفع العمل الإفريقي المشترك خطوات إلى الأمام، كما وضعت لنفسرها آلية لتقييم مدى تحقيقها للأهداف المسطرة في إطار الاتفاقية وهي آلية مراجعة النظراء.

المطلب الرابع :موقع الجزائر ضمن المبادرة.

تعد الجزائر إحدى الدول الخمس المؤسسة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد، كما أنها مسؤولة عن لجنة الموارد البشرية بها .وقد لعبت الجزائر دورًا هامًا و بارزا في المراحل الأولى للمبادرة، من خلال مشاركتها مع جنوب إفريقيا ونيجيريا في صياغة مبادرة" ماب " وبتكليف صادر عن القمة الإفريقية في" لومي "سنة 2000 ، وقد مهد الاهتمام الجزائري بالمبادرة باختيار الرئيس الجزائري كنائب لرئيس اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد.

وبالنسبة لمستوى التمثيل الرسمي في الاجتماعات المختلفة المتعلقة بالمبادرة يلاحظ حرص الرئيس على حضور القمم والاجتماعات الخاصة بالمبادرة .ففي الغالب كانت الجزائر ممثلة من خلال الرئيس الجزائري أو من خلال ممثليه الخاصين وهذا يعكس مدى اهتمام الجزائر بإنجاح المبادرة .كما عكف الرئيس كأحد مؤسسي مبادرة النيباد على المشاركة في قمم إفريقيا و مجموعة الثماني، وقد أكد من خلال تدخلاته في العديد من المرات على ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان الإفريقية عن طريق فتح باب الاستثمار المحلي والأجنبي في المنشآت القاعدية لاسيما منها الطرقات والكهرباء و الماء والفلاحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال إلى جانب الموارد البشرية، وبناء شراكات قوية مر البلدان المتقدمة، بشرط ألا يكون تعدد هذه الشراكات نتيجة أو مظهرا لمطامع جديدة تخص ثروات القارة .كما كان الرئيس حريصا دائما على ضرورة إخراج القارة الإفريقية من التهميش الدائم والمطرد الذي عرفته في السابق من طرف الدول المتقدمة، وذلك بالاعتماد في المقام الأول على مواردها وتضحيات مواطنيها، والتزام قادتها بمبادرة الشراكة من اجل تنمية إفريقيا، وتعزيز آليات التنسيق فيما بينهم من منطلق روح التكامل والفعالية بما يجعل النيباد برنامجا حقيقيا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

وقد استضافت الجزائر القمة الثانية عشر للجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات المبادرة في نوفمبر 2004 واحتلت هذه القمة أهمية خاصة حيث تزامن انعقادها مع مرور ثلاث سنوات كاملة على المبادرة، لذلك فقد ناقشت القمة انجازات المبادرة خلال هذه المدة وقامت بمراجعة شاملة للمبادرات والمشروعات والإجراءات التي يتم اتخاذها لتنفيذ المبادرة، كما تمت مراجعة تنفيذ التزامات الدول والمؤسسات المانحة اتجاه المبادرة، واصدر الاجتماع عدد من التوصيات للإسراع في تنفيذ بعض البرامج، ودعم قدرات المنظمات الإقليمية الفرعية والحكومات الوطنية لتمكينها من تنفيذ المبادرة ودعم مشاركة القطاع لخاص.

كما احتضنت الجزائر أشغال القمة الاستثنائية للجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)في مارس 2007 ، وشارك في هذه الأشغال التي تميزت بحضور ستة رؤساء دول حوالي عشرين بلدا إفريقيا .وتوج الاجتماع بقرار إدماج أمانة النيباد في مفوضية الإتحاد الإفريقي في أجل أقصاه سنة ابتداء من جوان 2007 . كما استضافت الجزائر في 18 من مارس 2009 أشغال اجتماع خبراء البلدان المؤسسة لمبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا(نيباد) وذلك بحضور الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول المؤسسة للنيباد والأمانة العامة لهذه الآلية علاوة على ممثل رئيس الاتحاد الإفريقي، وسمح الاجتماع الذي دام يومين بتحضير مشاركة القادة الأفارقة في الحوار مع نظرائهم من مجموعة ال 8 خلال القمة التي أجريت في شهر جويلية بلاماداليا (ايطاليا)علاوة على تحضير الدورة المقبلة للمنتدى من اجل الشراكة مع إفريقيا الذي كان مرتقبا خلال السداسي الأول من نفس السنة، كما تناول لقاء الخبراء مواضيع أخرى ذات أهمية لتنمية القارة الإفريقية منها اثر الأزمة المالية العالمية وأثار التغيرات المناخية.

وفي إطار مبادرة النيباد استضافت الجزائر قمة البيئة التي تمخض عنها إعلان الجزائر حول البيئة في إفريقيا في ديسمبر 2003 ، ومؤتمر الاستثمار بين دول الشمال الإفريقي ومنظمة الكومنولث في إطار عمل المفوضية الإفريقية في نوفمبر 2004 ، والمؤتمر الإقليمي العام للتكنولوجيا في ديسمبر 2004

وفيما يخص المشاركة في الآليات الطوعية للمبادرة وأهمها آلية مراجعة النظراء كانت الجزائر أول دول شمال إفريقيا انضماما إلى المبادرة، وخضعت للمراجعة سنة 2005.

المبحث الثاني : واقع الحكم الراشد في الجزائر من خلال قراءة لمؤشراته

سيتم التركيز على المؤشرات التي تصدر عن البنك الدولي، حيث يعرف البنك مفهوم إدارة الحكم الصالح على أنها الأعراف والمؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد ما من أجل المصلحة العامة، ويضع لقياس إدارة الحكم في البلد ستة مؤشرات تصدر عنه كل سنة لتقييم مدى تقدم البلد نحو ترسيخ مبادئ الحكم الراشد

ويوضح لنا الجدول التالي تطور قيم هذه المؤشرات في الجزائر خلال الفترة "**2000 –2010**"

الجدول رقم 05: تطور قيم هذه المؤشرات في الجزائر خلال الفترة "2000 –2010"

مؤشر الحكم	السنة	النسبة %	المؤشر	مؤشر الحكم	النسبة %	المؤشر
التمثيل السياسي (الصوت و المساءلة)	2000	14.4	– 1.18	نوعية التنظيم و الإجراءات	23	–0.7
	2002	18.3	– 1.06		28.9	–0.6
	2003	17.8	– 1.11		29.9	–0.55
	2004	26.4	– 0.76		29.4	–0.54
	2005	26.4	– 0.74		37.3	–0.43
	2006	21.6	– 0.94		28.9	–0.58
	2007	19.2	– 0.99		27.2	–0.63
	2008	20.2	– 0.98		21.4	–0.8
	2009	18.5	– 1.03		15.3	–1.05
	2010	18.5	–1.01		10.5	–1.15
الاستقرار السياسي و غياب العنف	2000	8.2	–1.59	حكم القانون	13.9	–1.14
	2002	6.3	–1.72		32.5	–0.61
	2003	5.3	–1.81		36.4	–0.55
	2004	8.7	–1.43		34.4	–0.59
	2005	17.8	–0.99		30.6	–0.71
	2006	15.4	–1.11		31.6	–0.63
	2007	14.9	–1.11		28.2	–0.69
	2008	14.9	–1.08		25.5	–0.72
	2009	12.8	–1.23		25.6	–0.76
	2010	11.8	–1.25		27	–0.76
فعالية الحكومة	2000	14.1	–0.96	ضبط (محاربة) الفساد	14.6	–0.95
	2002	31.2	–0.61		34.9	–0.54
	2003	28.3	–0.65		21	–0.94
	2004	37.1	–0.5		30.7	–0.67
	2005	40.5	–0.42		29.8	–0.64
	2006	33.7	–0.56		40.5	–0.42
	2007	29.6	–0.64		39	–0.45
	2008	29.6	–0.65		36.9	–0.51
	2009	31.6	–0.66		34.5	–0.55
	2010	34	–0.56		37.8	–0.48

المصدر : world bank, worldwide governance indicators 1996-2010, web cite: http://info.worldbank.org/governance/wgi/resources.htm le 28/04/2011

المطلب الأول :التمثيل والمساءلة والاستقرار السياسي.

يرتبط هذان المؤشران ببعضهما البعض فكلاهما يعزز الآخر، فعندما يكون هناك تمثيل سياسي حقيقي ناتج عن انتخابات نزيهة فان ذلك يدعم الاستقرار السياسي، وسيادة هذا الأخير شرط أساسي لتعزيز الديمقراطية والمساءلة وحرية التعبير.

أولا :التمثيل والمساءلة

بحسب تقرير البنك الدولي للعام 2010 فإن مؤشر التمثيل و المساءلة يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم و حكومتهم فضلا عن حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات و الإعلام الحر.

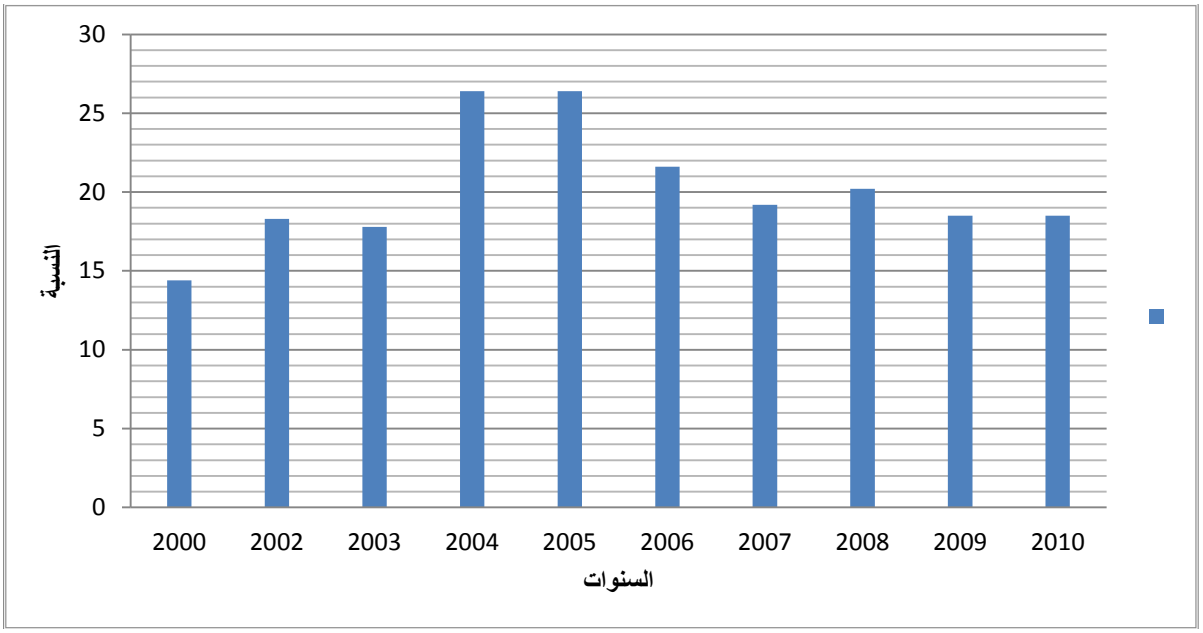

الشكل رقم : 07
تطور مؤشر التمثيل والمساءلة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010
المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي المبينة في الجدول رقم 05 ص122

يلاحظ من الشكل البياني ن هذا المعيار لم يتعدى نسبة 30 % خلال الفترة 2000-2010 أي أنه لم يصل إلى الوضع الجيد أو المتوسط بصفة كاملة ، نلاحظ أنه قد عرف تحسنا سنتي 2004-2005 بنسبة تقدر ب 26.4 % و هو أعلى معدل مقارنة بباقي السنوات ،

تعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر (حسب البنك الدولي و دراسات الخبراء) و هو ما يدل على ان حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات ، و حرية الإعلام تبقى محدودة و دون المستوى .

و هنا تجدر الإشارة إلى ترتيب الجزائر فيما يخص مؤشر الديموقراطية (و هو المؤشر الذي يقوم بترتيب 167 بلدا وفق مجموعة من المعايير هي : العملية الإنتخابية، التعددية ، الحريات المدنية ، المشاركة السياسية و الثقافية) و الجدول التالي يبين هذا الأمر :

الجدول رقم 06 : تطور مؤشر الديمقراطية خلال الفترة 2006-2011

	2006	2008	2010	2011
المرتبة	132	133	125	130
قيمة المؤشر الكلية	3.17	3.32	3.44	3.44

Source: the economist intelligence unit's, index of democracy, a report 2006-2011. cit web *www.economist.com* le 10/11/2011.

تتراوح رتبة الدولة من ناقص 10 درجات (الأقل ديموقراطية) إلى 10 درجات (الأكثر ديموقراطية)

الملاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تصنف دائما في المراتب الأخيرة لمؤشر الديموقراطية و بالتالي فحسب هاته الهيآت الدولية الجزائر أقل ديموقراطية رغم التحسن الطفيف الذي عرفه هذا المؤشر إذ إنتقل من 3.17 سنة 2006 إلى 3.44 سنة 2011 و لكن لم يبلغ أحسن الأحوال و يبقى بعيدا عن القيمة 10 التي تعني أن الدولة تتمتع بديموقرطية و حتى مكونات المؤشر تكاد تكون ثابتة و لا يوجد هناك تحسن كبير في قيمها خلال هذه الفترة.

إذا ما أردنا أن نحلل معيار إبداء الرأي و المساءلة لا بد من التركيز على بعض النقاط :

أ- قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم و حكوماتهم : فقد أقر دستور 1989 التعددية السياسية و الحزبية في الجزائر و بموجبه تم الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية و من نمط التعبئة إلى نمط المشاركة كما جاء دستور 1996 ليعزز النهج الديمقراطي في الجزائر .

أما فيما يخص حق الاقتراع في الجزائر فهو مضمون ويشمل جميع الجزائريين، رجالا ونساء، لمن تجاوزوا الثامنة عشرة من عمرهم، إذ يتيح لهم القانون الحق في انتخاب ممثليهم على المستوى المحلي و الولائي و الوطني بالإضافة إلى المشاركة في الاستفتاءات الشعبية، وقد ادخل التعديل الدستوري الذي تم إقراره سنة 1996 تغييرات هامة على الإجراءات الانتخابية، ومن هذه التغييرات تمثيل الجزائريين المقيمين في الخارج في البرلمان الجزائري، وتعديل الإجراءات المتعلقة بالاقتراع وبتنظيم الحملات الانتخابية، كما وضعت قواعد تضمن وجود قاعدة شعبية وطنية للأحزاب بدلا من قاعدة جهوية، كما اجري تعديل آخر للدستور في نوفمبر 2008 حيث تم فيه إلغاء تقييد فترات الترشح لمنصب الرئاسة المنصوص عليها في المادة 74 من الدستور مما يسمح لرئيس الجمهورية الترشح لولاية ثالثة بعدما كان ذلك ممنوعاً بموجب المادة 74 من دستور 1996 ، كما منح التعديل الجديد للقانون العضوي للانتخابات 2012 ، المرأة مجالا أوسع للمشاركة في الحياة السياسية من خلال تحديد نسبة للمرأة في قوائم الترشيح سواء كانت هذه القوائم حرة أو تابعة لأحزاب سياسية .

و الجدول التالي يبين نسب المشاركة التي عرفتها الجزائر.

الجدول رقم 07 : نسبة مشاركة المواطنين في مختلف الاستحقاقات خلال الفترة 2002-2009

طبيعة الانتخابات	2002 انتخابات تشريعية	2002 انتخابات بلدية	2002 انتخابات ولائية	2004 انتخابات رئاسية	2007 انتخابات تشريعية	2007 انتخابات بلدية	2007 انتخابات ولائية	2009 انتخابات رئاسية
نسبة **المشاركة%**	46.17	50	50.11	58.08	36.65	44.09	43.47	74

المصدر :المجلس الدستوري الجزائري على الموقع : www.conseil-constitutionnel.dz تاريخ الاضطلاع 2011/03/22

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه على الرغم من ضمان حق الاقتراع للمواطن الجزائري إلا أن نسب المشاركة في الانتخابات ليست عالية، خاصة في الانتخابات التشريعية التي سجلت نسب مشاركة أقل والتي تعد انتخابات جد مهمة لأن الشعب من خلالها يختار ممثليه على المستوي الوطني الذين يؤدوا وظيفة التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ويرجع هذا العزوف في المشاركة إلى فقدان الثقة في العملية الانتخابية والذي يعود في الأساس إلى ضعف التمثيل الحقيقي للمواطنين من طرف أعضاء مجلس الشعب، وعدم الاهتمام بانشغالاتهم ومطالبهم خاصة تلك المتعلقة بتحسين مستوى المعيشة، حيث أصبح المواطن يرى أن ممثليه يهتمون أكثر بمصالحهم الشخصية الضيقة على حساب مصالحه.

أما حسب منظمة النزاهة العالمية فقد سجل مؤشر المشاركة في التصويت نتائج معتدلة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 08 : مؤشر المشاركة في التصويت 2007-2011

	تقرير 2007		تقرير 2009		تقرير 2011	
مشاركة المواطنين في التصويت	76	معتدل	87	معتدل	83	معتدل

المصدر : منظمة النزاهة العالمية تقارير 2007.2009.2011 www.globlaintegrity.org

ب- حرية التعبير : أقر الدستور الجزائري حق المواطن في تكوين نقابات مهنية يدافع من خلالها على مصالحه ويشارك في تسيير الأمور المتعلقة بالشأن العام، لكن هذه النقابات عرفت تضييق من السلطة التنفيذية مما حد من نشاطها ، فرغم اعتراف الدستور بهذا الحق وصدور قانون لتنظيمه منذ 1990 فإن وزارة العمل المؤهلة رسميا لمنح تصاريح العمل للنقابات المهنية، قد رفضت الاعتراف بعدة نقابات في أكثر من قطاع –التربية والتعليم – الصحة في تعارض واضح مع القوانين، وكانت الحكومة تمارس عدة ضغوط حتى لا يتم تشكيل مثل هذه النقابات خاصة المعارضة منها، وحتى النقابات التي تم الاعتراف بها لم يسمح لها بتكوين كنفدراليات نقابية تسمح لها بالعمل خارج قطاع الإدارة العمومية والمشاركة في المفاوضات المركزية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو النقابة الوحيدة المسموح لها بالتشاور وإجراء مفاوضات مع الحكومة وأرباب العمل)، وما يميز النقابات الموجودة على المستوى الوطني أن جلها نقابات تابعة للقطاع العام، الذي يعاني عدة مشاكل سواء في التسيير أو في مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، وتبقى نقابات القطاع لخاص محدودة.

ت- حرية تكوين الجمعيات (المجتمع المدني) : تشير الاحصائيات الموجودة على مستوى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية أن عدد الجمعيات الوطنية قد بلغ 948 جمعية في حين بلغت عدد الجمعيات المحلية المعتمدة 78928 جمعية [6]، و يوضح هذا أن عدد الجمعيات الوطنية لا يمثل سوى 1 % مقارنة بعدد الجمعيات المحلية و هذا ما يحد من نشاطها بحكم قانون الجمعيات.

ووفقا لمنظمة النزاهة العالمية في تقريرها لسنة 2007 و 2009 فقد صنفت منظمات المجتمع المدني في الجزائر في مستوى ضعيف جدا :

الجدول رقم 09 : تصنيف منظمات المجتمع المدني في الجزائر حسب منظمة النزاهة العالمية

	تقرير 2007		تقرير 2009	
المجتمع المدني و الإعلام ووسائل الإعلام	26	ضعيف جدا	47	ضعيف جدا

المصدر : منظمة النزاهة العالمية 2007-2009

[6] الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية

ث- الإعلام الحر : إن الإعلام يعتبر هو السلطة الرابعة في أي بلد، نظرا لما يتمتع به من دور فعال في تغيير وقلب الموازين وتوجيه الرأي العام، كما يعد القلب النابض والعصب المحرك لكل مؤسسة أو هيئة حكومية فضلا عن مساندته الفعلية في تغيير نم الأنظمة السياسية وإنجاح عمليات الانتقال الديمقراطي، وإسقاط الأنظمة الديكتاتورية، والحديث عن الإعلام يشمل الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع، وما يلاحظ في الجزائر أن الإعلام المرئي بقي حكر على الدولة فقط ، فرغم أن أغلب دول العالم فتحت الباب للقنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة لا زالت الجزائر تحتكر هذا المجال.

تبقى الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر من الدول التي تعرف صحافة غير حرة و الجدول التالي يبين هذا الأمر :

الجدول رقم 10 : تطور مؤشر الصحافة في الجزائر 2000-2008 :

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة الرقمية	83	74	62	62	63	64	61	62	62	62	64

القيم من 0-30 صحافة حرة ، 31-60 صحافة حرة جزئيا ، 61-100 صحافة غير حرة

Source: freedom of the press, selected data from freedom house's annual survey of press freedom, 2000-2010**. Cit web : http://www.freedomhouse.org le 17/09/2011**

ثانيا الاستقرار السياسي و غياب العنف Political Stability and absence of Violence

هذا المعيار يقيس احتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف ذو الدوافع السياسية (توترات إثنية، نزاع مسلح ، تهديد إرهابي، صراع داخلي ،تشقق الطبقة السياسية، تغييرات دستورية، انقلابات عسكرية .)كما أن الاستقرار السياسي يتضمن عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي للسلطة ونزاهة الانتخابات وكذا الوسائل الشرعية والدستورية ومنطق القوة في الاستيلاء على الحكم، كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية.

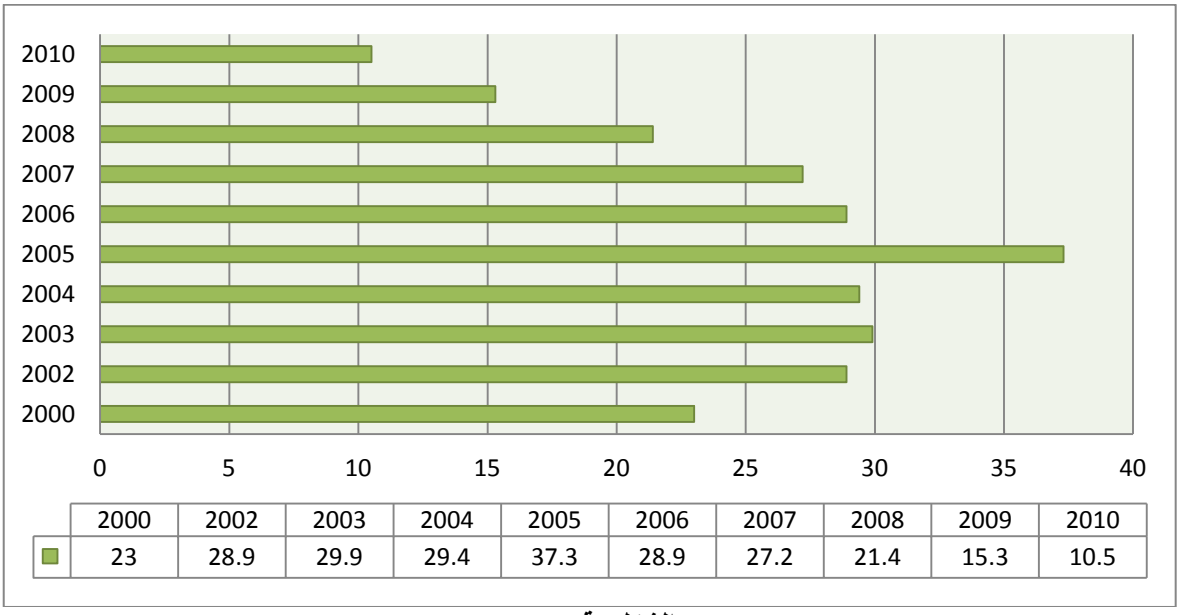

الشكل رقم : 08

تطور مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي المبينة في الجدول رقم 05 ص122

من خلال الشكل البياني رقم 08 نلاحظ أن قيم هذا المعيار تراوحت ما بين 5.3 كأدنى قيمة سنة 2003 و 17.8 % كأعلى قيمة سنة 2005 و على هذا الأساس تم تصنيف دولة الجزائر ضمن المستوى الضعيف و هو بذلك لم يصل حتى إلى الوضع المتوسط و بالرغم من التحسن الملحوظ في هذا المؤشر خاصة خلال الفترة 2003-2005 حيث عرف هذا المؤشر ارتفاعا ما بين سنتي 2003 و 2005 إلا أنه بقي يتميز بالضعف، و ربما تعود أسباب تسجيل قيم متدنية خلال الفترة 2000-2004 إلى الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر ،

المطلب الثاني : نوعية التنظيم و الإجراءات و فعالية الحكومة

يرتبط هذا المؤشران مباشرة بعمل الحكومة ، و قدرتها على تنفيذ برامجها و سياساتها و التزامها بوعودها و كذا توفيرها للخدمات للمواطنين بأكثر جودة و فاعلية. و سنحاول التطرق لكلا المؤشرين على حدى.

أولا : نوعية التنظيم و الإجراءات أو جودة التشريعات Regulatory quality

يقيس هذا المعيار قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وأنظمة ولوائح تسمح بتشجع وتنمية القطاع لخاص . وتم تجميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات الحسية لمدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق (مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الوافية على البنوك)، والإدراكات الحسية السائدة للأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع التجارية. ويوضح لنا الشكل البياني التالي تطور هذا المؤشر في الجزائر.

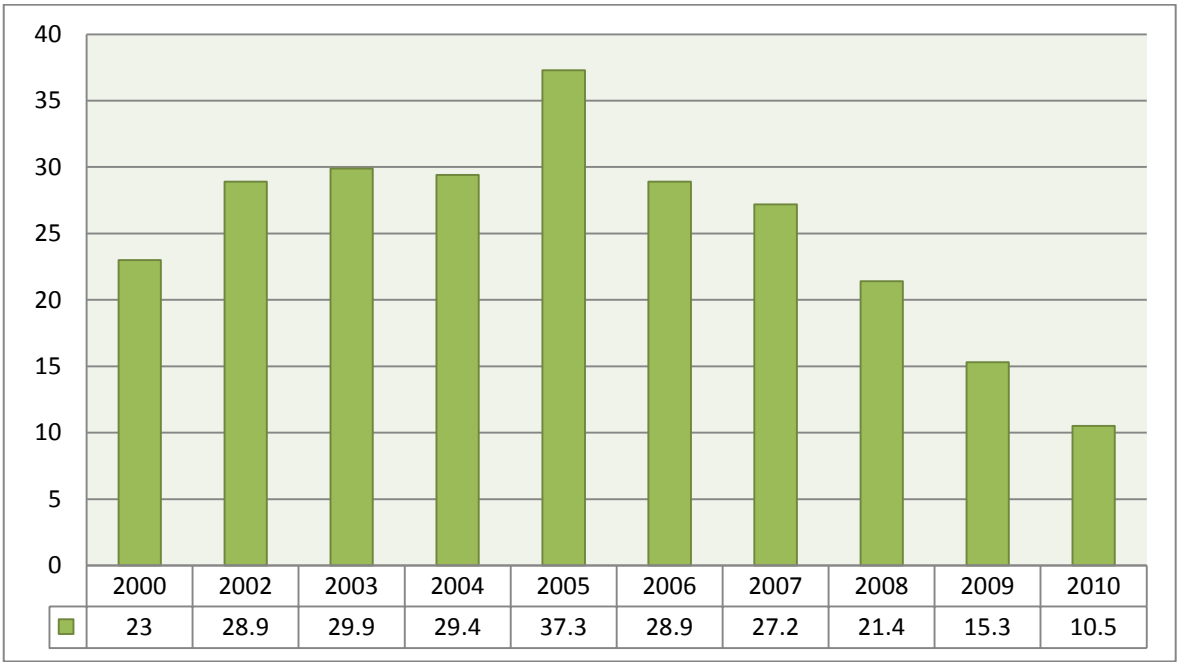

الشكل رقم : 09
تطور مؤشر نوعية التنظيم في الجزائر خلال الفترة 2000-2010
المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي المبينة في الجدول رقم 05 ص122

من خلال الشكل نلاحظ أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعا جيدا، وتراوح بين الوضع الضعيف والوضع المتوسط خلال فترة الدراسة، وتعود الأسباب في ذلك إلى:

-عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخوصصة، إذ بقي القطاع العام هو المهيمن على السوق وتعود أسباب ذلك في الجزائر إلى غياب سوق مالية فعالة في سبيل استقطاع المدخرات المالية الخاصة (فبورصة الجزائر تبقى معاملاتها محصورة مع القطاع العام فقط) ، بالإضافة إلى وجود فائض عمالة، ووجود العديد من العراقيل الإدارية والتشريعية[7] ، كصعوبة الحصول على العقارات في المناطق الصناعية، وصعوبة تعبئة وإتاحة رأس المال، والحواجز الإدارية البالغة، ومحدودية القدرة على الحصول على المعلومات، ونواقص اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل وقلة أعداد العاملين من ذوي المهارات، وعدم كفاية البنية الأساسية وعدم جدوى الإطار القانوني والقضائي، وحسب تقارير لمنظمة النزاهة العالمية سجلت الجزائر مستويات وصفت بالضعيفة في مجال الخوصصة، إذ سجلت 42 نقطة من أصل 100 سنة 2007 ، وعرفت مؤشر الخوصصة تحسنا في 1009إذ بلغ 62 نقطة لكنه بقي ضمن المستوى الضعيف.

-نقص الرقابة على البنوك، والذي إنجر عنه إفلاس مجموعة من البنوك الخاصة وحلها، على غرار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، والصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار..

-ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر فوفقا لتقارير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال، فإن المستثمرين في الجزائر لا يزالون يواجهون عقبات، نتيجة عوامل كثيرة، من بينها البيروقراطية والرشوة، وثقل الإجراءات والسياسة الضريبية والجبائية والجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات، وعلى ضوء ذلك رتبت الجزائر في مراتب متدنية على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حيث إحتلت المراتب، 128، 125 ، 134، 136، 136 من بين 183 دولة للسنوات 2006 ، 2008، 2009 ، 2010 ،2011 على التوالي ،

- الإجراءات الجمركية على الاستيراد و التصدير هي الأخرى تعرف نوعا من التشديد ، و يوضح لنا الجدول التالي ترتيب الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود و الذي يقاس وفقا لعدد المستندات و الوقت و التكلفة المتعلقة بإتمام التصدير و الاستيراد. **الجدول رقم 11 : ترتيب الجزائر وفق مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية 2006-2011"**

السنة			2006	2007	2008	2009	2010	2011
التجارة عبر الحدود الدولية	الترتيب/عدد الدول التي تضمنتها الدراسة		/	175/109	178/114	181/118	183/122	183/124
	عدد الإجراءات	تصدير	08	09	08	08	08	08
		استيراد	08	09	09	09	09	09
	الوقت بالأيام	تصدير	29	15	17	17	17	17
		استيراد	51	22	23	23	23	23
	التكلفة (الدولار/الشحنة)	تصدير	/	1606	1198	1248	1248	1248
		استيراد	/	1886	1378	1428	1428	1428

المصدر :من إعداد الطالب بناء مجموعة من تقارير البنك الدولي المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال

[7] الأخضر عزي، غالم جلطي، الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات " إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية، مجلة علوم انسانية ، العدد 27 ص 21 سنة 2006

ويتضح من خلال الجدول أن الجزائر تصنف دائما في المراتب الأخيرة وفقا لهذا المؤشر وذلك بسبب كثرة إجراءات التصدير والاستيراد وطول الوقت اللازم لإتمامها، بالإضافة إلى تكلفتهما العالية، وهو ما جعل البنك العالمي يصنف الجزائر في سنة 2011في المرتبة 130 من مجموع 155 بلد في مجال الفعالية التجارية والاقتصادية وتوفير الوسائل اللوجستيكية والتنظيمية خاصة في المجال التجاري، وقد جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة مقارنة بعدد من البلدان النامية منها جيبوتي وليبريا .وحدد التقرير الدولي الذي حمل عنوان الارتباط أو الترابط من أجل المنافسة اللوجستية التجارية في الاقتصاد الشامل لسنة 2010 مجموعة من المؤشرات التي تدل على وجود أو غياب فعالية في المجال التجاري والاقتصادي لبلد ما.

-احتكار السوق من طرف الدولة خاصة في المجالات الحيوية، والتضييق على نشاط الأفراد والقطاع الخاص الذي يعطي صورة عامة عن مناخ الاستثمار فيبعض المجالات ، وهو ما يوضحه مؤشر الحرية الاقتصادية في البلد ويأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، و ممارسة التضييق من طرف الحكومة على القطاع الخاص.

الجدول رقم 12 : تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2010

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة المؤشر	56.8	57.3	61	57.7	58.1	53.2	55.7	55.4	56.2	56.6	56.9

Source: Index of Economic Freedom, Wall Street Journal and The Heritage Foundation, Washington, http://www.heritage.org/index/ le 04/03/2011.

و يوضح الجدول أن مؤشر الحرية الإقتصادية في الجزائر لم يعرف تحسنا كبيرا خلال الفترة 2000-2010 حيث بقي يتراوح ما بين 53 كادني قيمة له و 61 كأقصى قيمة سجلها سنة 2002 ، وبهذا لم يقترب من القيم القريبة من 100 والتي تعني وجود حرية اقتصادية قوية، وبقي عموما يتراوح في المتوسط ما يعني أن الجزائر تتمتع بحرية اقتصادية متوسطة .

وتعود أسباب ذلك حسب المعايير التي يعتمدها هذا المؤشر إلى تراجع حرية الاستثمار التي عرفت انخفاضا بـ 25 نقطة سنة 2010 مقارنة بسنة 2004 ، وأيضا تراجع الحرية من الفساد الذي عرف هو الآخر انخفاض ب 18 نقطة سنة 2010 مقارنة بسنة 2004 ، بالإضافة إلى تراجع طفيف في الحرية النقدية بدء من سنة 2007.

و قد أشار تقرير مؤسسة Heritage لسنة 2012 أن الجزائر تراجعت في مؤشر الحرية الاقتصادية ب معدل 51 أي بفارق 1.4 نقطة عن سنة 2011 (52.4) و رجع أسباب ذلك إلى سوء الإنفاق الحكومي ، التضييق على حرية الأعمال، انتشار الفساد ما يقوض جهود التنمية المستدامة .[8]

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قامت بعدة إجراءات قصد تحسين مناخ الأعمال ومنها تقليص عدد ومدة الإجراءات، فقد تضمنت التشريعات المتعلقة بالاستثمار والتي تخص الجزائريين والأجانب بنفس الدرجة والمتضمنة في الأمر الصادر بتاريخ 15 جويلية 2006 ، إلغاء كل تصريح مسبق لم ينص عليه القانون صراحة كما تم تكريس مبدأ التحقق من إمكانية قبول الملفات على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل إرساء الرقابة البعدية، بالإضافة إلى العمل على تقليص الآجال القانونية لإصدار القرارات من شهر إلى 72 ساعة، في هذا الإطار تم إنشاء شبابيك وحيدة لامركزية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وعليه تم تقليص الوثائق المطلوبة في ملف التسجيل في السجل التجاري من 13 إلى 05 وثائق بالنسبة للأشخاص المعنويين، ومن 6 إلى 3 بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، وانخفضت آجال إصدار السجل التجاري من شهرين إلى يوم واحد .[9]

[8] هو مؤشر يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال، يقيس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، ويستند المؤشر إلى 50 معايير للحرية الاقتصادية تشمل :حرية قطاع الأعمال، حرية التجارة والرسوم، حرية السياسة الضريبية، إدارة الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية، الحرية من الفساد، حرية العمل

[9] تقرير الحكامة في الجزائر ص20.

ثانيا : فعالية الحكومة Government Effectiveness

يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، ونوعية وكفاءة الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، واستخدامها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات .تم تجميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة.

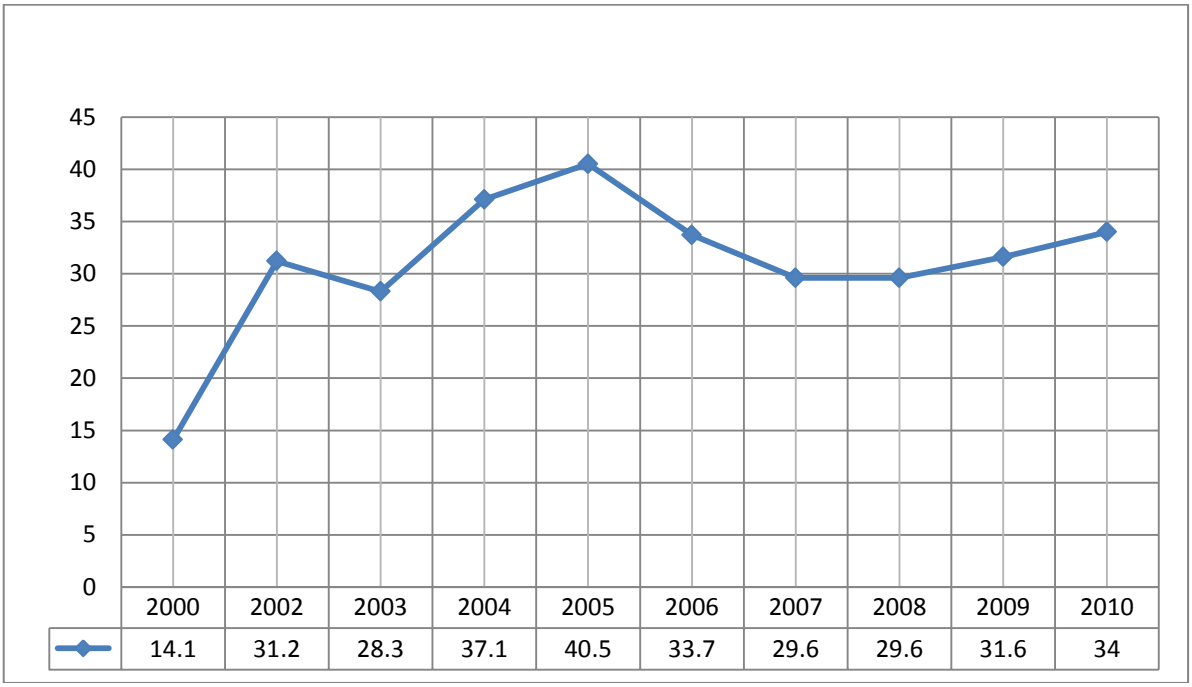

الشكل رقم : 10
تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010
المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي المبينة في الجدول رقم 05 ص122

من خلال الشكل نلاحظ أن هذا المؤشر عرف قيما أعلى من المؤشرين السابقين (الصوت و لمساءلة) (الاستقرار السياسي و غياب العنف) حيث حيث تشير القيم إلى وضع متوسط باستثناء سنة 2000، و الملاحظ التطور الذي حدث خلال الفترة 2000-2005 حيث وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2005 (100/40.5) و يرجع هذا التحسن بالأساس إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001 و الذي أفرز عدة نتائج إيجابية انعكست على تحسين مستويات مؤشرات التنمية البشرية في البلد ، تمثلت أساسا في تراجع مستوى الفقر و البطالة و الخدمات الصحية و التعليمية ،
أما الفترة 2006-2010 عرفت تراجعا و استقرارا نوعا ما ، يشار هنا فقط إلى أن الدولة واصلت جهودها التنموية حيث وضعت البرنامج التكميلي لدعم النمو سنة 2005-2009 و الذي حقق نتائج ملموسة في التنمية .

بالإضافة إلى ذلك عرفت ظروف تقديم الخدمات العامة للمواطن تحسنا خلال الفترة 2000-2010 و ذلك عن طريق إنشاء مشاريع جواريه للتنمية الريفية، واستفادة العديد من المناطق النائية من الطرقات والمدارس والكهرباء والغاز، بالإضافة إلى النقل المدرسي وانجاز العديد من المطاعم المدرسية، والمراكز الصحية بالبلديات والقرى، دون أن ننسى برامج السكن المختلفة التي ساهمت في الحد ولو نسبيا من أزمة السكن في الجزائر.

كما عملت الدولة على ترقية العديد من الإدارات العمومية بهدف خفض وطيرة البيروقراطية في خدمات المصالح العمومية، حيث قامت بتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين فيما يتعلق بالحالة المدنية وتم في هذا المجال رقمنة مصلحة الحالة المدنية في البلدية، وإنشاء بطاقة تعريف وطنية رقمية، والشروع في انجاز جواز سفر بيومتري وإنشاء موقع انترنيت مركزي للجماعات المحلية، كما تم تحديث أيضا قطاع القضاء، حيث تم إعداد نظام خاص بتسيير شهادة السوابق العدلية عن طريق الانترنيت، وأصبحت هناك سهولة في منح هذه الشهادة واستخراجها من أي محكمة، كما تم إنشاء نظام معلوماتي لتسيير الملف القضائي منذ البداية حتى الحكم النهائي، يسمح بالتوصل السريع إلى الملفات لكل المتدخلين بما فيهم المتقاضين، ومن بين التدابير الأخرى المنتهجة لأجل تسهيل حصول المواطن على الخدمات عصرنه تسيير الضمان الاجتماعي بفضل توسيع استعمال بطاقة الشفاء التي تم توزيع 04 ملايين منها لفائدة 13 مليون مستفيد.[10]

ورغم كل المجهودات التي تقوم بها الجزائر لأجل تحسين تقديم الخدمات للمواطن، إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية من وجهة نظر المنظمة العالمية للنزاهة فقد صنفت في تقريرها لعام 2007 و 2009 الجزائر في مجال تقديم الخدمات في وضع ضعيف جدا رغم التحسن الطفيف الذي شهدته 2009 ،كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 13 : تصنيف الجزائر في مجال تقديم الخدمات العامة خلال الفترة 2007 -2009

سنة التقرير	2007		2009	
الإدارة و الخدمات المدنية	45	ضعيف جدا	53	ضعيف جدا
اللوائح التنظيمية و قواعد الخدمة المدنية	37	ضعيف جدا	39	ضعيف جدا

المصدر : تقرير المنظمة العالمية للنزاهة 2007-2009

أما عن الأسباب التي جعلت هذا المؤشر لا يرقى إلى المستويات الجيدة فهي تعود في الأساس إلى:

-عدم تقدم الجزائر بالشكل المطلوب في مجال تقدي الخدمات باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومنها الحكومة الالكترونية التي ما زالت لم ترقى إلى مستوى عال، ويبين لنا الجدول الموالي تطور مؤشر الحكومة الالكترونية في الجزائر خلال الفترة 2003-2010 و يقيس هذا المؤشر مدى قدرة و استعداد الجهات الحكومية لاستخدام الأنترنيت و تكنولوجيا الهاتف المحمول في تنفيذ وظائفها و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (الأقل قدرة و استعداد لتطور الحكومة الاكترونية) و الواحد الصحيح(الأكثر قدرة لتطور الحكومة الالكترونية).

[10] ملحق بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2010 ، مصالح الوزير الأول، على الموقع:
. http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf

الجدول رقم 14 : تطور مؤشر الحكومة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2003–2010

السنة	2003	2004	2005	2008	2010
العلامة	0.370	0.3248	0.3242	0.3513	0.3181

Source: United Nations, department of economic and social affairs, e-government survey, reports 2003-2010, new York.

يلاحظ من خلال الجدول أن هذا المؤشر لم يصل حتى إلى المتوسط و هذا يعني أن الجزائر ما زالت تعتمد أكثر في تقديم الخدمات على الطرق التقليدية ، للإشارة فقط فقد إحتلت الجزائر المرتبة 131 من بين 184 دولة شملهم هذ المؤشر سنة 2010.

المطلب الثالث : حكم القانون و ضبط الفساد

يرتبط حكم القانون ارتباطا قويا بضبط الفساد ، فحين يسود القانون على الجميع دون استثناء ، و يطبق فعلا ، فإن ذلك يردع المفسدين و يقلص من حجم الفساد.

أولا :معيار سيادة/حكم القانون

يقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين والمواطنين في والالتزام بقواعد المجتمع وقوانينه، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجريمة و العنف .وينطوي على عنصرين أساسيين، هما :حيادية القوانين؛ ومدى تقيد والتزام المواطنين و/أو إلزامهم بها.

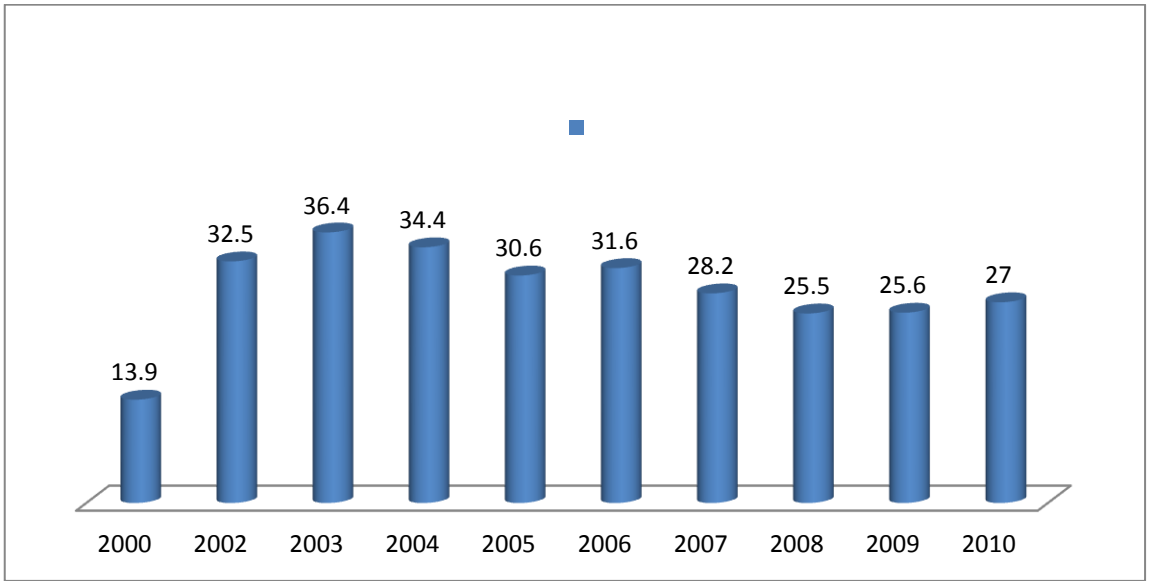

الشكل رقم : 11
تطور مؤشر حكم القانون في الجزائر خلال الفترة 2000-2010
المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي المبينة في الجدول رقم 05 ص122

نلاحظ من خلال الشكل وأن هذا المعيار بقي يتراوح بين متوسط و ضعيف خلال فترة الدراسة ، على الرغم من انه عرف تحسنا سنة 2003 مقارنة بسنة 2000 .

ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل مستويات ما بين الضعيفة والمتوسطة في هذا المؤشر نذكر:

–عدم استقلالية القضاء :فالجزائر تصنف ضمن الدول التي لا تتمتع بقضاء مستقلو هو ما يؤكده مؤشر استقلالية القضاء الذي يصدر ضمن تقارير التنافسية العالمية للأمم المتحدة، والذي يقيس مدى استقلال السلطة القضائية عن تأثيرات أعضاء الحكومة والمواطنين والشركات، و تتراوح قيمة المؤشر بين نقطة (تتأثر بشدة)، و 7 نقاط مستقلة تماما.

الجدول رقم 15 : قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر 2008–2011

السنة	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
القيمة	3.1	2.8	2.8	2.5
الرتبة	134/100	133/112	133/112	142/126

Source: The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, Switzerland, 2008-2011.

تحصلت الجزائر على قيم ضعيفة فيما يخص هذا المؤشر حسب الهيئة المنظمة ، و هذا يدل أن هناك أطراف تؤثر على السلطة القضائية .

ثانيا :معيار ضبط الفساد

يقيس هذا المعيار المدى الذي يمارسه بعض المؤثرين في القرارات السياسية لتحقيق مكاسب خاصة، فضلاً عن سيطرة الدولة على النخب وربطهم بمصالحهم الخاصة ، .وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :الفساد بين المسئولين الحكوميين الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم" أموال غرير قانونية "إلى الرسميين والقضاة ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية.

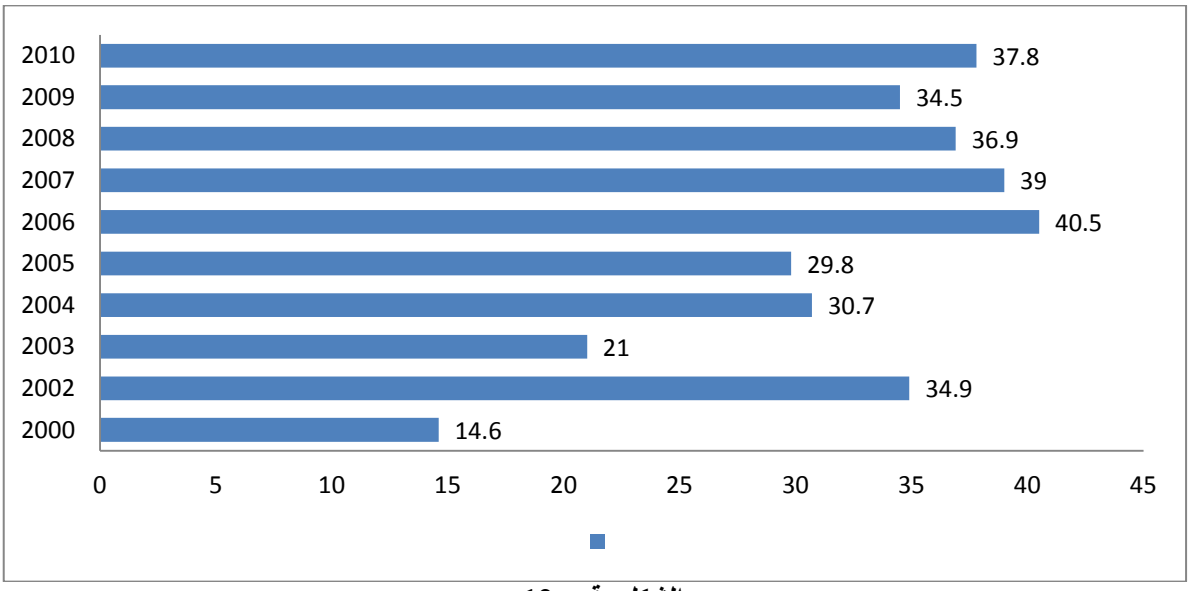

الشكل رقم : 12
تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة 2000-2010
المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي المبينة في الجدول رقم 05 ص122

من خلال الشكل نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تحسن ملحوظ بعد سنة 2000 ، فبعدما كان يسجل قيما متدنية في بداية الألفية الجديدة، أصبح يتحسن شيئا فشيئا، وانتقل من المستوى الضعيف الذي سجل سنة 2000 و 2002 ، إلى المستويات المتوسطة التي سجلت في باقي السنوات الثمانية، ويعود هذا التحسن إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه، وتجسد هذا من خلال عدة إجراءات كالتصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 ، والتصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته وإصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 ، بالإضافة إلى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفة العمومية واللذان شددا العقوبات على كل المفسدين، سواء عن طريق الاختلاس أو الإهمال، أو سوء استخدام السلطة أو النفوذ .وقد سجل مؤشر قانون مكافحة الفساد الذي يصدر عن منظمة النزاهة العالمية مستوى جيد وهو ما يدل على أن الجزائر تملك تشريعات قوية في مكافحة الفساد.

الجدول رقم 16 : مؤشر قانون مكافحة الفساد 2011/2007

السنة	2007		2009		2011	
قانون مكافحة الفساد	100	قوي جدا	100	قوي جدا	100	قوي جدا

المصدر : منظمة النزاهة العالمية تقارير 2007 ، 2009 ، 2011.

ورغم كل التشريعات التي صدرت للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، لم يرقى هذا المؤشر طوال الفترة 2000-2010 إلى الوضع الجيد وتعود الأسباب في ذلك إلى استمرار تفشي الفساد في" الجزائر رغم تكتم السلطات الرسمية عن قضايا الفساد، إلا أن ما تنشره الجرائد اليومية من فضائح للفساد لدليل على شيوعه سواء بين المسئولين في الدولة، أو بين الموظفين العموميين المقدمين للخدمات العامة من خلال الرشاوي التي يتلقونها مقابل تقديم بعض الخدمات، وحتى في سلك القضاء، ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد.

بالنسبة للفساد في قطاع الأعمال ووفقا لتقرير التنافسية العالمية 2010-2011 فقد تحصلت الجزائر على علامة 3.4 و احتلت المرتبة 97 من 139 دولة في مؤشر انتشار دفع الرشاوي.

و يقيس هذا المؤشر مدى انتشار إقدام الشركات على تقديم مدفوعات إضافية غير موثقة أو رشاوي فيما يتعلق بالواردات والصادرات، المرافق العامة، مدفوعات الضرائب السنوية، منح العقود العامة والتراخيص، والحصول على قرارات قضائية مواتية، وذلك من وجهة نظر رجال أعمال، وتعني العلامة المتحصل عليها من طرف الجزائر أن هذه الممارسات لا تزال قائمة في قطاع الأعمال الجزائري.

المبحث الثالث : جهود تحقيق التنمية وواقعها في الجزائر في ظل تبني سياسية الحكم الراشد

من المؤكد أن الحكم الجيد أصبح يعد ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، فالسياسات الاقتصادية السليمة والصلبة والمؤسسات الديمقراطية التي تستجيب لاحتياجات الناس وتعمل على تحسين البنية التحتية هي أساس النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، والحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي، واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين، والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية هي أيضا أمور أساسية تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتساهم في التخفيف من حدة الفقر.

ومن هذا المنطلق ما فتئت الجزائر تعمل بعزم وثبات على تحسين نوعية الحكم الراشد على المستويات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، فقد أكد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة على تمسكه الشديد بتجذير مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر، وعلى إستعداده التام للعمل على تعزيز دولة الحق والقانون، وتعبئة جميع موارد الدولة البشرية والمادية منها لتحقيق تنمية مستدامة تستجيب لتطلعات الشعب وتلبي حاجياتهم وتحمي حقوق الفئات الضعيفة منهم، كما تجلى ذلك من خلال الانضمام الطوعي للجزائر لآلية التقييم من قبل النظراء والتي تعد آلية للرصد الذاتي تهدف إلى تعزيز اعتماد السياسات والمعايير والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

ولأجل تحقيق هذه الغايات أطلقت الجزائر عدة برامج تنموية مع بداية الألفية الجديدة كان الهدف منها تحقيق التنمية والازدهار، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وتخفيف حدة البطالة والفقر، كما التزمت في هذا الإطار بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة سنة 2000 ، والتي يأتي على رأسها التخفيف من حدة الفقر.

وقد صاحب هذه البرامج التنموية إطلاق مشاريع إصلاحية سياسية واقتصادية واجتماعية، تحارب الفساد وتعزز الأمن والاستقرار في البلد، وترسخ مبادئ الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، وغيرها من برامج الإصلاح التي تصب في خانة إرساء **مبادئ الحكم الراشد الذي أصبح الالتزام بمبادئه شرطا ضروريا لإحراز أي تقدم في مجال التنمية البشرية المستدامة والحد من الفقر.**

المطلب الأول : حوكمة الاقتصاد الكلي وتخفيف الفقر من خلال برامج التنمية

الحكم الراشد من منظور التنمية البشرية هو الحكم الذي يعزز ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، من هذا المنطلق عملت الجزائر على تنفيذ برامج تنمية هادفة ، خصصت لها مبالغ مالية ضخمة خلال العشرية الاولى من الألفية الثالثة لأجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة، أساسها التخفيف من وطاة الفقر..

الفرع الأول :برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي " 2001-2004"

يعد تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي "2001-2004" و الذي خصص له مبلغ مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري، نقلة نوعية في السياسات الإقتصادية المتبعة في الجزائر بعد تطبيقها لسياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات والتي لم تؤدي إلى التخلص نهائيا من مسببات الأزمة الاقتصادية التي عانت منها ، و قد إستندت هذه السياسة الجديدة للتنمية على رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري.

وقد كان وراء تطبيق هذا البرنامج عدة أسباب لعل أهمها عدم استجابة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لطموحات الجزائريين المتمثلة في تحسين مستويات المعيشة والتقليل من مستويات الفقر والبطالة، فقد انخفضت معدل النمو الاقتصادي خلال فترة التسعينيات إذ سجلت معدلات سالبة على سبيل المثال سنتي 1993 و 1994 واتسمت بالتذبذب والارتباط الشديد بأسعار النفط خلال السنوات الأخرى، وهو ما نتج عنه انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تميزت هذه الفترة بارتفاع حدة البطالة إذ شهدت فترة التسعينيات ارتفاع قياسي في معدل البطالة تجاوز29% سنتي 1999و2000.

الجدول رقم 17 : تغير معدلات البطالة خلال الفترة 1993-2000

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	23.1	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي CNES

بالإضافة إلى ذلك عرف الفقر ارتفاعا في مستوياته، فقد شهدت فترة التسعينيات بالتحديد ارتفاعا في أعداد الفقراء 4 ملايين فقير تقريبًا أغلبهم في الأرياف، كما ارتفع مؤشر الفقر البشري للفترة 1995-2000 والذي يتم تحديده على أساس ثلاث نقاط أساسية وهي **مدة حياة الفرد، والمستوى التعليمي، والدخل الحقيقي للفرد،** وتعود الأسباب في ذلك بالدرجة الأولى إلى الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، ونتائج الإصلاحات الهيكلية التي انعكست سلبا على تحسين مستويات معيشة المواطن الجزائري.

الجدول رقم 18 : تغيرات مؤشر الفقر البشري في الجزائر

السنوات	1995	1998	1999	2000
معدل الفقر البشري %	25.23	24.67	23.35	22.98

Source : conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger , 2006 , p 30

أولا :أهداف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية خلال الفترة "2001-2004" إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

-تنشيط الطلب الكلي.

-دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

-تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

إن هذه الأهداف تدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة والتوازن الجهوي من خلال تقوية التجهيزات الإجتماعية للبلديات الأكثر فقرًا وعزلة، والذي يؤدي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية والتوازن الجهوي، كما تزامن تنفيذ هذا البرنامج بتطبيق الحكومة لسياسات مصاحبة تهدف إلى :

-تنويع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال التركيز أكثر على رفع حصيلة الإيرادات الضريبية العادية، و ذلك عن طريق عصرنة و تحديث الإدارة الضريبية.

-استكمال الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالمؤسسات العمومية سواء من خلال خوصصتها أو فتح رأسمالها للشراكة المحلية أو الأجنبية.

-إصلاح القطاع المصرفي و تحسين المناخ العام للاستثمار من خلال إعداد قانون جديد حول الاستثمار.

-تحسين طرق تسيير المنشآت العمومية و ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تحديث طرق إعداد و تسيير ومراقبة النفقات العمومية.

ثانيا :مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

لقد تم توجيه برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، وتحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، وقد بلغ عدد المشاريع التي أدرجت ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 16023 مشروع شملت المجالات التالية : أشغال كبرى و هياكل قاعدية، تنمية محلية و بشرية، دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري، دعم الإصلاحات ، وتم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 19 : مكونات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

القطاع/السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسبة مئوية)
1)أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
2)تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
3)دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
4)دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

الوحدة : مليار دينار جزئري

المصدر :المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001. ص 87

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي شهدتها البلاد والإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية إستعادة التوازن المالي لميزانية الدولة. كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة و الخاصة "من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة " مباشرة أو غير مباشرة "وبالتالي تقليص نسبة البطالة كما سيساهم الإستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للإستثمار، ما يساعد على رفع معدلات الإستثمار المحلية و الأجنبية.

أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد إحتل المرتبة الثانية من حيث حجم المخصصات المالية بنسبة38,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعد هذا مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق

الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة كما أن دعم الموارد البشرية سيعمل على رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

وعادت المرتبة الثالثة من حيث حجم المخصصات إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري والتي بلغت مبلغ 65,4مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.

وفيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب 45 مليار دج، أي نسبة 8,6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

ثالثا :محتوى البرنامج الخاص بالتنمية المحلية والبشرية.

تم التركيز على ما ورد في برنامج التنمية المحلية والبشرية باعتبار أن هذه البرامج تمس الفقراء مباشرة و تؤثر على قياس التنمية البشرية ولكن هذا لا يعني أن بقية البرامج لا يستفيد منها الفقراء، وقد بلغ حجم المبلغ المخصص لها 204,2 مليار دج خلال الفترة 2001-2004 وزع على ثلاثة برامج فرعية هي :

1-**برنامج التنمية المحلية** :خصص له مبلغ 97 : مليار دج، يهدف هذا البرنامج إلى الاستجابة للإحتياجات الإجتماعية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين نوعي و دائم لظروف معيشة السكان على المستوى المحلي ، كما يهدف إلى دعم المخططات البلدية للتنمية PCD و ذلك من اجل التوزيع المتوازن للتجهيزات و النشاطات على مستوى التراب الوطني ، بالإضافة إلى هذا يهتم البرنامج بإنجاز و صيانة الطرقات الولائية و مشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب و البيئة ، إضافة إلى إنجاز هياكل خاصة بالإتصالات على المستوى المحلي و منشآت إدارية تهدف إلى تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن على المستوى المحلي و هو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 20 : القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية 2001-2004

الوحدة : مليار دينار

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
1/المخططات البلدية للتنمية	4	13.0	16.5	-	33.5
2/الري	4.7	7.4	1.5	-	13.6
3/البيئة	1.5	2.0	2.0	-	5.5
4/البريد و المواصلات	-	8.5	6	-	14.5
5/أشغل عمومية	13.0	-	-	-	13.0
6/منشآت إدارية	5.7	6.0	5.2	-	16.9
المجموع	28.9	36.9	31.2	0	97.0

المصدر :مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 مرجع سابق ص 54

2- برنامج التشغيل والحماية الإجتماعية :خصص له مبلغ 17 مليار دج، يهدف هذا البرنامج إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي عن طريق منحها قروض مصغرة من أجل تطويرها والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة، وتمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العالية من عنصر العمل من أجل محاربة ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM) ،توفير النقل المدرسي في المناطق الريفية والمعزولة، والتكفل بفئة المعوقين والعجزة والمحرومين عن طريق تقديم منح و تحويلات اجتماعية لهذه الفئات و تاهيل المؤسسات المختصة بالتكفل بهذه الفئات ، و الجدول التالي يوضح مختلف العمليات التي تنطوي تحت هذا البرنامج.

الجدول رقم 21 : العمليات الخاصة ببرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية

الوحدة : مليار دينار

طبيعة العمليات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1* العمليات الخاصة بالتشغيل و القرض	1.15	2.65	3.5	2.0	9.3
2* العمليات الخاصة بالحماية الإجتماعية	2.35	3.35	1.0	1.0	7.7
المجموع	3.5	6.0	4.5	3.0	17.0

المصدر :مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 مرجع سابق ص 62

3-**برنامج تنمية الموارد البشرية** :خصص له مبلغ 90,2 مليار دج، يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال إنشاء هياكل جديدة تمس قطاع :التربية ، التعليم العالي و البحث العلمي، التكوين المهني ،الصحة، الشباب و الرياضة، الثقافة و الشؤون الدينية، وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع.

رابعا : نتائج برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

سوف نركز على النتائج المتعلقة بتحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج و المتعلقة بالنمو الاقتصادي و تخفيض نسبة البطالة و الفقر.

1- أثر تطبيق البرنامج على معدلات النمو الاقتصادي :

يعد رفع معدل النمو الإقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ولتوضيح أثر تطبيق البرنامج على معدل النمو الإقتصادي نورد الجدول التالي الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1998-2004 :

الجدول رقم 22 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1998-2004

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	54.9	55.9	66.5	82.5
معدل النمو الحقيقي ل PNB %	2.6	4.0	6.9	5.5
نصيب الفرد من PNBبالدولار	1779	1783	2088	2553

المصدر : صندوق النقد الدولي ، إحصائيات مختلفة 2004-2005

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي قد عرف ارتفاعا معتبرا خلال الفترة 2001"-2004"، حيث شهد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا محسوسا ابتداء من سنة" 2001 وهي السنة التي بدء فيها تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، إذ انتقل من 2,6 % سنة 2001 إلى 4 % سنة 2002، ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2003حيث وصل إلى 6,9% رغم أنه عرف بعض الانخفاض سنة2004 ، إلا أنه ظل مرتفعا بالمقارنة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة قبل فترة تطبيق البرنامج وقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ البرنامج 2001-2004 حوالي 4.75 .%

وقد إنعكست الزيادة التي شهدها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تطبيق البرنامج إيجابا على متوسط نصيب الفرد منه، والذي ارتفع من 1779 دولار أمريكي للفرد سنة 2001 إلى 2553 دولار أمريكي للفرد سنة 2004 ، بنسبة زيادة قدرت ب43,5% ، وقد ساهم أيضا في هذا التحسن ارتفاع أسعار المحروقات خلال نفس الفترة التي عملت هي الأخرى على رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2-**أثر تطبيق البرنامج على معدل البطالة** :كان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دور كبير في إحداث مناصب شغل جديدة في إطار العمليات والمشاريع المدرجة ضمن البرنامج، وقد إتخذت هذه المساهمة شكلين أحدها مباشر تمثل في مناصب العمل التي أحدثت ضمن قطاعي الفلاحة والبناء و الأشغال العمومية باعتبارهما القطاعين اللذان استفادا مباشرة من المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامج، والآخر غير مباشر تمثل في مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاعات التي استفادت بطريقة غير مباشرة من البرنامج والتي شملت القطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

و يوضح لنا الجدول الموالي أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل والبطالة خلال فترة تطبيقه.

الجدول رقم 23 : معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة (ألف عامل)	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة (ألف عامل)	5199	5462	5741	5976
معدل البطالة %	27.3	25.7	23.7	17.7

Source : banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p1 (www.bankofalgeria.dz/rapport.htm).

من خلال الجدول يتضح انخفاض معدلات البطالة خلال الفترة نفسها 2001-2004 بفعل مساهمة برامج الإنعاش في مختلف القطاعات.

3-أثر تطبيق البرنامج على الفقر :

يعد تخفيض نسبة الفقر في الجزائر من بين أحد أهم الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، إذ عرف الفقر انتشارا واسعا بين مختلف فئات المجتمع و في مختلف جهات الوطن خاصة في المناطق الريفية والمعزولة في فترة

التسعينيات بسبب الأوضاع الأمنية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر والتي أثرت على الوضع الاقتصادي للبلد، وأيضا بسبب الإصلاحات الهيكلية المطبقة خلال نفس الفترة والتي انجر عنها تسريح عدد كبير من العمال وغلق العديد من المؤسسات الاقتصادية، وهو الأمر الذي دعى الحكومة الجزائرية إلى تخصيص جزء هام من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي نحو العمليات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

الفرع الثاني : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005-2009

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها ، في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر جراء الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

وقد كان يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[11] :

-استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

-مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية

-انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة ، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية؛

-تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛

-تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة من جهة، ومن جهة أخرى مساعدته على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية.

و نلاحظ من خلال الجدول التالي أثر تطبيق البرنامج على النمو.

الجدول رقم 24 : تطور الناتج الإجمالي المحلي و معدلات النمو الحقيقي 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دج"	7.565	8.515	9.363	11.069	10.018
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار"	102.7	116.8	135.3	171.0	139.8
معدل النمو الحقيقي ل PIB	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
نصيب الفرد من PIB دولار	3122	3456	3934	4962	3925.9

Source: IMF, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 11/40, February 2011,p :06, sit web: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr1140.pdf

[11] عبو عمر، عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر :واقع وتحديات يومي 16 و 17 ديسمبر 2008 ، آلية العلوم السياسية، جامعة الشلف، ص :10

من خلال الجدول يتضح ان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي عرف تراجعا محسوسا خلال الفترة 2005-2009 مقارنة بما سجل في الفترة 2001-2004 باستثناء سنة 2005 التي عرفت معدلا ب5.1 % عرف المعدل بعد ذلك انخفاضا إذ لم يتعد في أحسن الأحوال 3 % التي سجلها سنة 2007 و هذا راجع إلى إنخفاض معدلات النمو المتعلقة بقطاع المحروقات ما يؤكد ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذا القطاع.

أما بالنسبة للتشغيل و البطالة فالجدول التالي يبين أثر البرامج على الحجم العمالية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

الجدول رقم 25 : تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة المشغلة	8.044.220	8.868.804	8.594.243	9.146.000	9.472.000
معدل البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

Source : Ons, statistiques sociales , emploi et chômage, les différents tableaux.

بالنسبة لأثر تطبيق البرنامج على مستوى معيشة الأفراد فنظرا لتعدد المؤشرات المعبرة عن تحسن معيشة الأفراد كتراجع نسبة الفقر، وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية وانخفاض معدلات الأمية، والاستفادة من المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والسكن اللائق وخدمات عمومية أخرى، إلى جانب نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي وتحسن معدل الأمل في الحياة وانخفاض نسبة الوفيات وغيرها من المؤشرات فإننا سوف نركز في هذه النقطة على مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري،

الجدول رقم 26 : تطور مؤشر دليل التنمية البشرية و الفقر البشري خلال الفترة 2005-2008

	2005	2006	2007	2008
مؤشر التنمية البشرية	0.733	0.760	0.768	0.779
مؤشر الفقر البشري%	21.5	18.95	18.23	17.16

Source : conseil national économique et social, rapport national sur le développement humain, 2006, 2008

مؤشر التنمية البشرية لعام 2005 ومؤشر الفقر البشري أخذا من التقرير العالمي للتنمية البشرية 2008/2007

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية والذي يعبر عن ثلاث وضعيات تخص مختلف جوانب التنمية البشرية وهي الأمل في الحياة عند الولادة، والمستوى التعليمي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد بتعادل القوة الشرائية للدولار والذي تتراوح قيمه بين الصفر كأدني قيمة والواحد كأقصى قيمة، قد عرف تحسنا بدءا من سنة 2005 حيث انتقل من 0,760 سنة 2006إلى 0,768 سنة 2007 بمعدل زيادة % 1,05 ، ليستمر في الارتفاع حيث بلغ 0,779 سنة 2008 بمعدل زيادة% 1,43 ، ويعود السبب في ارتفاع هذا المؤشر إلى التحسن الذي عرفته الخدمات الصحية سواء من حيث النوع أو الكم، إلى جانب تحسن المستوى التعليمي وانخفاض معدلات الأمية.

كما يتضح لنا أيضا من خلال الجدول أعلاه انخفاض مؤشر الفقر البشري، هذا المؤشر الذي يقيس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية وهي حياة مديدة وصحية، واكتساب المعرفة، ومستوى المعيشي اللائق، حيث انخفض من % 18,95سنة 2006 إلى % 17,16 سنة 2008 بمعدل انخفاض% 9,44 ، وهو ما يؤكد مرة ثانية تحسن بعض الخدمات الأساسية للسكان كالصحة والتعليم، والحصول على مياه شرب نقية.

المطلب الثاني : الحكم الراشد كسياسية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية في الجزائر

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثامن من سبتمبر 2000 إعلان الألفية وهو كناية عن توافق دولي حول التنمية، وقررت الجزائر وهي إحدى الدول الأعضاء العمل على استئصال الفقر المدقع وتقسيم أفضل لفوائد العولمة، فضلاً عن بذل الجهود من أجل تشجيع الديمقراطية ودولة القانون وإلتزمت بالرد منذ ذلك الحين وحتى 2015 على أهم التحديات التي تواجه التنمية مع اعترافها بأن الدفاع عن مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف هو شأن يتعلق بالمسؤولية الجماعية، ويعد التوافق الدولي حول الأهداف الإنمائية للألفية خطوة متقدمة جداً في مقاربة التنمية ، فعلاوة عن بعده الرمزي وقوته في التعبئة والحشد فهو يركز على التنمية الإنسانية كشرط وغاية في الوقت نفسه لكل مسيرة تنموية، وقد بذلت الجزائر جهود جبارة لأجل تحقيق أهداف الألفية الثمانية للتنمية في وقتها المحدد، فمنها ما تم تحقيقه في السنوات الأولى من الألفية، ومنها ما يزال العمل متواصلا لأجل تحقيقه،

الفرع الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق العمالة الكاملة

أولا :تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار إلى النصف بحلول2015

إتخذت قضية الفقر بعدا هاماً في المجتمع الجزائري، خاصة بعد التغيير الذي حدث في النظام الاقتصادي الجزائري في نهاية الثمانينات، والأزمة المتعددة الأبعاد التي واجهت البلد خلال التسعينيات على وجه الخصوص بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و التي أدت إلى إضعاف المكاسب الإجتماعية التي تحققت من قبل ، و عززت من ظاهرة الفقر تحت تأثير زيادة معدلات البطالة و ضعف القدرة الشرائية للمواطن الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية تتخذ عدة و إجراءات لمجابهة هذه الظاهرة و تعزز من سياستها التنموية من خلال وضع إستراتيجية للحماية الإجتماعية بالإضافة إلى حفظ و تعزيز نظام الضمان الاجتماعي و غيرها من برامج التخفيف من وطأة الفقر.

1- **الجهود المبذولة** :بالإضافة إلى منظومة التضامن المهني المشترك والتي تشمل المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي الذي يغطي الأمراض وحوادث العمل والأمراض المهنية والوفيات وغيرها، ونظام التقاعد، ونظام التعويضات والعطل المدفوعة الأجر، والتأمين على البطالة الذي يقدم مداخيل تعويضية للأجراء الذين فقدوا عملهم القطاع الاقتصادي، ولأجل بلوغ هدف تخفيض أعداد السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم عملت الحكومة على إتخاذ عدة تدابير من شأنها المساهمة في تحقيق ذلك، فقامت بإنشاء مجموعة جديدة من شبكات الضمان الاجتماعي الموجهة لفئات معينة من الناس والمناطق الأكثر حرمانا، وشملت ما يلي:

أ- تقديم إعانات للأشخاص العاجزين عن العمل.

ب- تعويضات على النشاطات ذات المنفعة العامة.

ت- تقديم إعانات مختلفة للأشخاص.

ث- تقديم إعانات للأطفال المحرومين.

ج- تنمية برامج الخلايا الجوارية.

2- **التقدم المحرز في تحقيق الغاية الأولى :**

الجدول رقم 27 : نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم معادل بالقوة الشرائية

	1990	2000	2005	2008	2009	2015
نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم	1.7	0.8	0.6	0.5	0.5	0.3

Source : Algérie, 2eme Rapport national des **objectifs du Millénaire pour le Développement, 2009, p : 24**

ثانيا :توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بما فيهم النساء والشباب.

يعد توفير مناصب الشغل أحد الحلول الناجعة لمكافحة الفقر والتخفيف منه، وقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بإرتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من% 30 ، فالأزمة الإقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي إتسمت بتراجع كبير في حجم الإستثمارات وإنخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة، في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال، وإستلزم هذا الأمر على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير إستثنائية للتخفيف من حدة البطالة وإنعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب، وتمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها.

الجدول رقم 27 : تغيرات معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2010

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة%	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات

و ما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق الشغل فالجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 28 : عدد النساء العاملات ، و نسبتهن إلى إجمالي السكان المشتغلون 2002–2010

السنوات	العدد الإجمالي	النسبة من إجمالي السكان المشتغلون %
2002	883549	14.18
2003	933024	13.95
2004	1359254	17.42
2005	1173873	14.59
2006	1496864	16.87
2007	1349258	15.70
2008	1429584	15.60
2009	1449216	15.30
2010	1474000	15.10

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات

ثالثا :خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة 1990–2015

يقاس تحقيق هذه الغاية بمؤشرين إثنين وهما :عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، ونسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

فبالنسبة لعدد الأطفال ناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات فقد بلغت نسبتهم سنة 1995 حوالي 10%، لتنخفض هذه النسبة إلى 6% سنة 2000 ، لكن عاودت الارتفاع إذ بلغت سنة 2002 حوالي 10,4%، وفي سنة 2006بلغت 3,7% ، واستمرت في التراجع حتى وصلت إلى 3,1 %سنة2009 ، ومن المنتظر أن تبلغ % 2,1 سنة 2015، ويعود هذا الانخفاض إلى تحسن الوضع الصحي بالجزائر، والاهتمام والتكفل بصحة الأم والطفل بعد الولادة.

الفرع الثاني : جهود تحقيق التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أولا :تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

يندرج هذا المطلب ضمن الهدف التنموي الثاني للألفية والذي يقضي بتعميم التعليم الابتدائي للذكور والإناث بحلول عام 2015، ولا يقتصر مفهوم تعميم التعليم الابتدائي على مجرد الالتحاق بالمدارس، بل يشمل الحصول على تعليم جيد يكتسب من خلاله الطالب على مهارات أكاديمية وغير أكاديمية، وينهون دورة كاملة من التعليم الابتدائي، ويقاس تحقيق هذا الهدف بمؤشرات تتمثل في صافي معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البنات والبنين الذين تتراوح أعمارهم بين 15–24 سنة.

قد قامت الجزائر بالعديد من الجهود لتعميم التعليم الابتدائي ، و هو ما يتضح من خلال المؤشرات المبينة في الجدول :

الجدول رقم 29 : معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي خلال الفترة 2000-2010

	2001-2000			2006-2005			2010-2009		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
البالغين 06 سنوات	95.35	92.65	94.039	98.48	95.17	96.85	98.50	97.39	97.96
من 06 إلى 15 سنة	93.07	88.19	90.67	95.39	92.70	94.07	95.94	94.23	95.11

المصدر :تقرير الجزائر حول تحقيق أهداف الألفية، 2010 ، ص46 :

ثانيا : تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة

يدخل هذا الهدف في إطار ضمان حصول كل فئات المجتمع على حقوق الحياة اليومية سواء كانت هذه الحقوق اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية بشكل عادل ومتساو بين الذكور والإناث، والاهتمام بالمرأة وتوسيع مجال مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو يعد أيضا مدخلا أساسيا من مداخل استراتيجيات الحد من الفقر في تبني سياسة الحكم الرشيد، ولأجل تحقيق هذا الهدف اتخذت السلطات الجزائرية عدة خطوات نذكر منها:

-اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي حيث جاء في برنامجها لسنة 2007 عدة إجراءات تهدف إلى إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء من خلال وضع إستراتيجية وطنية، تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة، وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو الأرياف، مكافحة العنف ضد النساء وتقليص هذه الظاهرة من خلال اتخاذ إجراءات للتكفل بالضحايا وكذا وضع سياسة وقائية.

- ترقية الحقوق السياسية للمرأة

- مواصلة مراجعة المنظومة التشريعية الوطنية وتكييفها مع التزامات الجزائر الدولية :حيث قام المشرع الجزائري باتخاذ مجموعة من الإجراءات ترمي إلى ضمان حماية حقوق وحريات الإنسان بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة تماشيا مع المعايير الدولية المتخذة في هذا الشأن، حيث تم إعادة النظر في مجموعة من القوانين لتدارك مواطن النقص التي تتعارض مع مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق.

- إعداد إستراتيجية وطنية لترقية وإدماج المرأة ومخططها التنفيذي.

ويقاس التقدم المحرز في تحقيق تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمجموعة من المؤشرات تتمثل فيما يلي:

أ- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

ب- نسبة المقاعد التي تشغلهن النساء في البرلمان.

الفرع الثالث : تحسين الصحة العمومية و ضمان تنمية مستدامة للجميع

يعد الفقر العدو الأكبر للصحة، فالعلاقة بين الفقر والصحة السيئة متينة لا تنفصم إلا بتنمية الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفقراء .فالمياه غير النظيفة والمرافق الصحية غير الملائمة تؤدي إلى حالات وفاة عالية غالبيتها من الأطفال إضافة إلى النقص في الغذاء، والوزن مقارنة بالعمر،كذلك وفاة العدد الكثير من النساء الفقيرات أثناء الولادة أكثر من النساء الثريات، ، من هذا المنطلق أصبحت الصحة من الأمور الأكثر أهمية في مجال التنمية بوصفها عاملا من العوامل التي تسهم في التنمية المستدامة وأحد مؤشراتها ، فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون سكان أصحاء ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها

تعتبر كذلك مفتاحا للإنتاجية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ذلك أن العديد من حالات التردي الصحية والصحة المعتلة تؤثر تأثيرا كبيرا في النمو والتنمية، وقد نص المبدأ الأول من إعلان" ريو "للبيئة والتنمية على أن البشر يقع في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة"، وهو ما يعني أن الصحة ترتبط ارتباطا قويا بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة للصحة تسعى الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو إلى تحقيق أهداف الألفية في موعدها، خاصة تلك المتعلقة بصحة السكان .لهذا انتهجت سياسات مختلفة في إطار إصلاح المنظومة الصحية، حيث عرف قطاع الصحة منجزات هامة كوضع وإعمال سياسات وبرامج مناسبة، كسياسة السكان وبرامج الصحة الإنجابية، والخريطة الصحية الجديدة، وإستراتيجية النوع الاجتماعي، والتي حققت نتائج معتبرة في مجال صحة الأمومة وفيات الأمهات والأطفال والتكفل بالأشخاص المسنين الذين يستفيدون من الخدمات المجانية بما فيها الدواء.

خاتمة الفصل الرابع

لأجل تعزيز التنمية ومكافحة الفقر وفي إطار سياسة الحكم الراشد التي تبنتها الجزائر من خلال الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، وضمن الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء تكرست هناك صلة وثيقة بين برامج عمل الحكومة الجزائرية وبرنامج عمل الجزائر المتعلق بالحكامة، خاصة وانه هناك أوجه تشابه في الإشكاليات المطروحة والمحاور الموضوعية المتناولة، وقد ترجمت سياسة الحكم الراشد إلى مجموعة من برامج التنمية كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وسمحت هذه البرامج التنموية من تحقيق جملة من النتائج الايجابية انعكست على تحسن العديد من مؤشرات التنمية البشرية، فارتفعت معدلات النمو خلال فترة تطبيق هذه البرامج، بما فيها معدلات النمو خارج قطاع المحروقات، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما تراجعت معدلات الفقر، إذ انخفض معدل الفقر البشري إلى ما دون 17% سنة 2009 ، بعدما كان يتجاوز26% في نهاية التسعينيات.

ومن خلال جهود مكافحة التي بذلتها الجزائر ضمن جهودها لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، والتي تدخل هي الأخرى في إطار سياسة **الحكامة الرشيدة**، استطاعت الجزائر تحقيق العديد من الأهداف والغايات حتى قبل الموعد المحدد لها، فتمكنت من تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد في اليوم إلى النصف قبل حلول سنة 2015 ، كما استطاعت أن تحسن قليلا من حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك، وبفضل تدابير دعم واستحداث مناصب الشغل ومكافحة البطالة المنتهجة استطاعت الجزائر أن تخفض من نسبة البطالة حيث تراجعت من 29.5 %سنة 2000 إلى 10% سنة 2010 ، ما أدى إلى انخفاض نسبة الفقر حسب خط الفقر الغذائي من 3.1% سنة 2000 إلى 1.2 سنة 2009 .

كما استطاعت الجزائر أن تحسن في العديد من مؤشرات التنمية البشرية، كتحسين معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وتخفيض معدل الامية، كما تمكنت الجزائر من تقليص الفوارق الجنسية في كل مراحل التعليم، وعززت من حظوظ المرأة الجزائرية سوق الشغل خاصة في بعض المجالات كالتعليم والصحة والقضاء، إلا أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية بقيت ضعيفة نوعا ما.

وفي مجال الصحة وبفضل برامج الإصلاح التي عرفها هذا القطاع في العشرية الأولى من الألفية، والتي انعكست على ارتفاع حجم الإنفاق على الصحة، ونصيب الفرد منه، وكذا تحسين الهياكل القاعدية والموارد البشرية في هذا القطاع، استطاعت الجزائر أن تحقق العديد من الأهداف التي تصب في خانة التخفيف من حدة الفقر، فارتفع معدل الأمل في الحياة عند الولادة من 72.5 سنة 2000 إلى 76.3 سنة 2010 ، كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة وتحسنت صحة الأمهات وانخفضت معدلات وفاتهن ن عند الولادة إلى جانب هذا استطاعت الجزائر أن تحسن من أوضاع الجزائريين فيما يتعلق بحصولهم على بعض الخدمات الأساسية، فقد ارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة إذ وصلت إلى % 95 سنة 2010 ، كما ارتفعت نسبة ربطهم بمرافق الصرف الصحي، وارتفعت نسبة الربط بالكهرباء إلى % 98سنة 2010 ، ونسبة الربط بالغاز إلى % 44 سنة 2010 ، وفيما يتعلق بتوفير السكن اللائق للمواطن ورغم انجاز أكثر من مليون ونصف مليون سكن في العشر سنوات الأخيرة، لا زال مشكل السكن مطروحا بشدة، ما جعل الحكومة تواصل جهودها في توفير السكن إذ من المنتظر انجاز مليوني سكن في إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

ورغم ما تحقق من انجازات خلال الفترة 2000-2010 "بفضل الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والحد من الفقر لا زال المجتمع الجزائري يعاني من بعض المشاكل على غرار مشكل البطالة، والفقر، والسكن، والصحة،

والتدهور التدريجي لمستويات المعيشة وغيرها، بسبب المعوقات والتحديات التي حالت دون تحقيق ما كان متوقعا من برامج التنمية التي رصد لها مبالغ ضخمة، يأتي على رأسها استمرار انتشار الرشوة والفساد وتغلغلهما في مختلف قطاعات وهياكل الدولة، إلى جانب إهدار وتبذير المال العام وسوء تسييره وإدارته أضف إلى ذلك تهميش الأطراف الأخرى الفاعلة في المجتمع ، القطاع الخاص و المجتمع المدني و عدم إشراكهما في سياسات مكافحة الفقر وبرامج التنمية، وكذا نقص تمكين المواطنين وأصحاب المصالح بما فيهم الفقراء، دون أن ننسى الدور المحدود للبرلمان الجزائري في معالجة مشاكل الفقر والبطالة، وغيرها من المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع المدني.

من هذا المنطلق أصبح لزامًا على الحكومة الجزائرية البحث عن السبل والآليات الكفيلة لتجاوز هذه العقبات وإيجاد الحلول المناسبة لأجل تحقيق الأهداف المنشودة والمسطرة ضمن برامج التنمية التي باشرتها منذ سنة 2001 واستكمالا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبرامج العمل الوطني في مجال الحكامة.

الخاتمة العامة:

يشكل إرساء مبادئ الحكم الراشد اليوم مطلبا حقيقيا لحكومات الدول خاصة النامية منها، لما يوفره من فرصة مثمرة تحقق مكاسب هامة على مستوى النمو الاقتصادي المستقر، كونه يساعد على الاستخدام الفاعل للموارد المالية وحسن استغلالها عن طريق محاربة للفساد بكل أشكاله وأنواعه، وتعزيزه لقيم الشفافية والمساءلة والرقابة في إدارة الأموال العامة وإتاحته الفرصة للأطراف الفاعلة في المجتمع للمساهمة الجادة في تحقيق الرشادة وحسن تدبير المال العام بما يساعد على تحقيق أهداف وأولويات السياسات العامة لهذه الدول.

كما أن لسياسة الحكم الراشد دور فاعل ومحوري في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى رأسها التخفيف من الفقر، خاصة بعدما انتقل الفقر من مفهومه التقليدي المبني على الدخل، إلى المفهوم المعاصر متعدد الأبعاد والذي لا يعني فقط مجرد الحاجة لتحقيق الرغبات المادية، بل أصبح له أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى سياسية وسيكولوجية، من منطلق أن الحكم الراشد أساسه مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم وتلبي أولوياتهم وتعزز تمكينهم وفرصهم في الحياة الكريمة، كما تسمح الإدارة الجيدة للحكم باتخاذ الحكومات لسياسات مناصرة للفقراء مبينة على الإدارة السليمة والاستخدام العقلاني لموارد الدولة بما يضمن تلبية حاجيات الأفراد وسماع أصواتهم،

والجزائر كانت سباقة لتبني سياسة الحكم الراشد في إطار المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا " النيباد"، كما اشتركت في الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، وضمن هذا الطرح أطلقت عدة برامج إصلاحية كمحاولة منها لتجسيد أهداف النيباد المختلفة ومنها الإدارة الاقتصادية السليمة القائمة على إدارة جيدة للمالية العامة وتعزيز المساءلة والنزاهة وكفاءة النظم النقدية والمالية، وشفافية الموازنة، ومحاربة الفساد، وكذا تعبئة الموارد المحلية لأجل تحقيق التنمية المستدامة الهادفة إلى الحد من الفقر، كما أطلقت مشاريع تنموية ضخمة في إطار الحكم الاقتصادي الرشيد، هادفة من ورائها تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة والتخفيف من الفقر، وقد تزامن هذا مع جهود الدولة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجدية.

1- **نتائج الدراسة** :

من خلال دراستنا لموضوع الحكم الراشد كمدخل حديث في القضايا المعاصرة المرتبطة بدراسات التنمية و التنمية الإنسانية و التنمية المستدامة ، توصلنا لمجموعة من النتائج و التوصيات يمكن إدراجها في مايلي :

- بدأ الحديث عن قضايا الحكم الراشد و التنمية المستدامة مع بداية ظهور تقارير الأمم المتحدة حول هذه المواضيع ، حيث أصبح الحكم الراشد من أهم شروط تحقيق المجتمع و الاقتصاد أقصى رفاه في ضوء الموارد المتاحة المحدودة كما يعد الالتزام بمبادئه شرطا ضروريا لتوسيع نطاق قدرات الدولة على غدارة مواردها ، فالمشاركة و الشفافية و المساءلة و سيادة القانون، و الإدارة الجيدة في جميع قطاعات المجتمع هي قوام تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة التي تركز على الأفراد.
- الحكم الراشد ليس هدفا في حد ذاته، إنما هو وسيلة لتحقيق تنمية البشر ورخاء البشرية .أي أن الهدف في نهاية الأمر يرتبط بالبشر وبالإنسان، لذلك لا يجوز التضحية بالإنسان ومتطلباته أو أمنه من أجل تحقيق الحكم الرشيد . وهو لا يأتي قصرًا ولا يفرض فرضا، ولكنه ينجح عندما يؤمن الأفراد مهما كانت مستوياتهم ومسؤولياتهم بأسلوب

معين في تنظيم الحكم يحقق أفضل النتائج، لهذا يعد الحكم الراشد في حقيقة الأمر امتداد لمبدأ الإدارة الرشيدة التي هي أفضل الطرق وأكملها لتحقيق الأهداف التي تسعي إليها الحكومة و المجتمع.

- لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يسود الحكم الراشد جميع المستويات الوطنية والمحلية والإدارية، وان يقوم على الشفافية في التسيير، و مشاركة المواطنين و المجتمع المدني في صنع القرار والمسئولية، والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ ،كما ينبغي توفر أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية.
- تؤدي أوجه الضعف في الحكم من قبيل انعدام الشفافية والمساءلة في القطاع العام وحالات الفساد إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها خاصة الفقراء منهم، فالفساد يحرم الفقراء من نصيبهم العادل من الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية، ويوجه موارد الدولة إلى وجهات غير مشروعة، ما يقلل من كفاءة وفعالية سياساتها و وبرامجها التنموية.
- بات الحكم الراشد ملازما لجهود مكافحة الفقر المحلية منها والدولية، فهو شرط أساسي وحاسم لفعالية التنمية، إذ يعزز النمو ويضمن ايجابية مناخ الاستثمار، ويشجع التمكين، ويفتح أبواب المشاركة لأطياف المجتمع في مختلف مناحي الحياة، كما انه يضمن سيادة وحكم القانون ما يسهل حصول الفقراء على نصيبهم من التنمية، ويحفظ حقوقهم خاصة في ظل تنامي ظاهرة الفساد.
- رغم جهود الجزائر التي بذلتها لأجل تعزيز الحكم الراشد في البلاد، سواء في الجانب الاقتصادي أو السياسي، بدءً بتنفيذ المصالحة الوطنية، وإصلاح العدالة، ومحاربة الفساد، وإصلاح النظام الضريبي والمالي وتحسين مناخ الاستثمار وغيرها، إلا أن المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي بقي يصنف الجزائر ضمن المراتب الأخيرة في مؤشرات الحكم خلال الفترة 2000-2010 ولم يحقق حسبه ولا مؤشر من المؤشرات الخمس التي يعتمدها في القياس مستوى جيد، وبقيت تتراوح النتائج المحققة ما بين الضعيفة والضعيفة جدا.
- أسباب ضعف نتائج الجزائر في مؤشرات الحكم حسب البنك الدولي عديدة ومتشعبة، منها الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي، ومن أهمها استمرار العمل بحالة الطوارئ إلى غاية 2011 مما قلص من الحريات المدنية بصفة عامة (حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية تكوين الجمعيات والأحزاب) وهو ما جعلها تصنف ضمن الدول الأقل ديمقراطية أيضا، بالإضافة إلى ضعف مناخ الاستثمار واحتكار الدولة للقطاعات الحيوية، أما عن الأسباب الاجتماعية فتتمثل في انتشار الفقر، والبطالة، وسوء توزيع الدخل بين الأفراد بالإضافة إلى انتشار بعض الآفات الاجتماعية كالعنف والمخدرات وغيرها.
- كان لبرامج التنمية الثلاث آثار ايجابية على تحسن مؤشرات التنمية في الجزائر، حيث انخفض معدل الفقر ومعدلات البطالة، وزادت معدلات الالتحاق بالمدارس، وانخفضت نسبة الأمية، وتحسنت الخدمات الصحية فارتفع معدل الأمل في الحياة، وقلت وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ووفيات الأمهات، كما زادت نسبة المستفيدين من الخدمات العامة، كالإيصال بالكهرباء والغاز، وتوفير السكنات، وتحسن مؤشر تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وغيرها من المؤشرات الأخرى، وبفضل هذه البرامج استطاعت الجزائر أن تحقق اغلب أهداف الألفية قبل موعدها المحدد بسنة2015 .

2- **التوصيات** :

من بين التوصيات التي يجب أن تأخذ بها الدولة لتحقيق تنمية مستدامة وفق مقومات الحكم الراشد،

- ✓ لما كانت كل دائرة من دوائر الحكم الثلاث– الدولة والقطاع الخاص ضعفها و المجتمع المدني –لها نقاط قوتها و ضعفها– فان تحقيق الحكم الراشد في الجزائر يتطلب تفاعلا أكبرا بين الدوائر الثلاث لتحديد التوازن السليم فيما بينها من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تتركز على الناس، وإقامة شراكة حقيقية ما بينها لدعم الجهود المساهمة في إحداث التنمية، ونظرا لاستمرارية التغيير ينبغي أن تملك الأطراف الثلاثة قدرة ذاتية على التفاعل والتكيف بصورة مستمرة، بما يسمح بتحقيق الاستقرار الطويل الأجل.
- ✓ على الجزائر أن تكفل لجميع مواطنيها دون تمييز إمكانية المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من العولمة، ويجب عليها أن تقيم نظامًا سياسيا واقتصاديا يشجع الحكومة والقادة السياسيين ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني على صياغة الأهداف التي تتركز على إحداث التنمية البشرية التي أساسها الفرد والسعي لتحقيقها، بالإضافة الى نظام يعزز توافق الاراء العام حول هذه الأهداف.
- ✓ ضرورة مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية والتي تعد حجر الزاوية في الحكم الراشد، ويتطلب الإصلاح الفعال التزاما سياسيا ينبغي أن يشمل دعم القطاع الخاص و المجتمع المدني، ويواجه الفساد بجدية وحزم ولا يتساهل مع أي كان–
- ✓ ينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز إدارة المالية العامة والمساءلة لضمان استخدام الموارد العامة تبعا للأولويات المحددة ولطمأنة أصحاب المصلحة على أن هذه الموارد تدار بطريقة حصيفة، هذه الإجراءات تتمثل في تعزيز الرقابة على إدارة المال العام، ودعم الشفافية المالية، ومحاربة كل أوجه الفساد.
- ✓ ضرورة إضفاء مزيد من اللامركزية على الحكم– من المستوى الوطني الى الولايات والبلديات وحتى المناطق الريفية والمداشر –ما يمكن الناس من المشاركة على نحو أكثر مباشرة في عمليات الحكم، كما يمكن أن يساعد هذا على تمكين الناس الذين كانوا مستبعدين من قبل في عملية صنع القرار و بهذا الشكل يمكن للجزائر أن توفر فرصا عادلة ومستدامة لكل أفراد الشعب كما يناط بها العمل على تعزيز الاتصال بين المسؤولين الحكوميين ، و المجتمعات والمنظمات المدنية عن طريق تبادل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في صياغة برامج إنمائية تلبي الاحتياجات والأولويات المحلية، ما يجعلها أكثر فعالية واستدامة.
- ✓ العمل بالإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية و متابعتها.
- ✓ الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحكم الراشد حتى بالنسبة للدول الإفريقية مثل دولة البنين التي تصدرت الدول الإفريقية في مجال الحريات.
- ✓ الاقتناع بضرورة الأخذ بمتطلبات الحكم الراشد و تفعيل مختلف عناصره من القطاع الخاص و المجتمع المدني و حتى الدولة ذاتها بمختلف مؤسساتها:
- ✓ بناء و تطوير المؤسسات و هيآت الخبرة و استعمال أوسع لتكنولوجيات الإعلام و الإتصال.
- ✓ العمل على نشر ثقافة الحكم الراشد.
- ✓ الاستثمار في الرأسمال البشري.
- ✓ ينبغي حفز النمو الاقتصادي والتنمية من أجل استئصال شأفة الفقر وتحسين مستويات المعيشة بتقليل معدل البطالة إلى أدنى حد ممكن، أو إزالتها كلية في جميع الأقاليم، الأمر الذي يتطلب تشجيع التوظيف الكامل

كأولوية في جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في كافة ربوع الوطن، والتقليل قدر المستطاع من الوظائف المؤقتة، وتمكين جميع الرجال والنساء المتاحين للعمل والراغبين فيه من الحصول على مصدر رزق آمن ومستدام من خلال التوظيف الكامل والذي يتم اختياره بحرية، مع إشراك الفئات الضعيفة في وضع السياسات الوطنية المتصلة بتوليد الوظائف والتخفيف من حدة الفقر، وقصد ضمان الحقوق والمصالح الأساسية للعمال وأصحاب العمل وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي احترام قوانين العمل الوطنية وتعزيز معايير العمل الدولية ذات الصلة بما في ذلك الاتفاقيات المشتركة.

3- آفاق الدراسة :

في الختام نشير إلى أن موضوع الحكم الراشد موضوع متشعب يحمل أبعاد اقتصادية، واجتماعية وسياسية تتشابك هذه الأبعاد فيما بينها ، لهذا يمكن للمهتمين بهذا الموضوع التطرق إلى الكثير من المواضيع والدراسات ، في عدة اختصاصات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مكافحة الفساد والحد من الفقر.
- التمكين كأسلوب حديث للحد من الفقر
- دور الحكم الراشد في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي
- مقاربة الديمقراطية و أبعاد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ختاما :

لتمكين مبادئ و معايير الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات و على كافة المستويات المحلية و الأقاليم ، لا بد من الانطلاق من الاهتمام بمحاربة الفساد و فرض حكم القانون و ترسيخ الديمقراطية و العدالة الاجتماعية و المشاركة.

قائمة المراجع

1- **باللغة العربية :**

أ- **الكتب:**

- أحمد رشيد، **التنمية المحلية** ، القاهرة دار الجامعة العربية للطباعة 1986
- أحمد مصطفى خاطر ،**التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية** ، الإسكندرية 2002
- حسن العلواني : **اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد و التنمية** في مصر القاهرة، 2006
- حسن صادق عبد الله، "**السلوك الإداري و مرتكزات التنمية في الإسلام**" الطبعة الثانية دار الهدى الجزائر 1992
- الدكتورة بتول محمد نوري ، الدكتور علي خلف : " **حوكمة الشركات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**" الجامعة المستنصرية العراق
- رشاد أحمد عبد اللطيف : **الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي** الإسكندرية دار الوفاء 2007.
- سلوى الشعراوي جمعة و آخرون ، "**إدارة شؤون الدولة و المجتمع**" القاهرة مركز دراسات و استشارات الإدراة العامة" 2001.
- سليمان الرياشي و آخرون ، **الأزمة الجزائرية** ، مركز الدراسات العربية 1996
- سمير محمد عبد الوهاب : **الإدارة المحلية و البلديات العربية**، القاهرة، المنظمة العربية للإدارة 2007
- الصادق محمد توفيق ، "**التنمية في دول مجلس التعاون** ، الكويت ، عالم المعرفة 1986.
- صلاح سالم ، **مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الغربية** القاهرة 2003.
- صلاح عثامنة **التنمية الشاملة نماذج و مفاهيم** الأردن دار العلماء 1997.
- عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية** ، الأبعاد المعرفية الجزء الأول الاسكنديرية دار المعرفة 2002
- عبد الرحمان عيسوي، **الإسلام والتنمية** .د.ط ،بيروت :دار النهضة العربية،
- عبد المطلب عبد المجيد : **التمويل المحلي و التنتمية المحلية** ، القاهرة الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع 2001.
- عثمان محمد غنيم **التنمية المستديمة** عمان دار الصفاء 2007
- علي حافظ منصور ،حسن احمد عبيد ، **التنمية الاقتصادية** القاهرة كلية الاقتصاد 1992
- علي خليفة ، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية
- فيصل يونس عبد الزهرة، مرجعيات الفكر التنموي وامتدادات المعاصرة .د.ط ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2002
- كاسر منصور ، **التنمية الإدارية الحقيقة و الأبعاد** مجلة الرائد العربي دمشق 1994
- الكايد زهير عبد الكريم : "**الحكمانية قضايا و تطبيقات**" المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003
- مجيد محسن محمد العصفور:"**محاضرات في التنمية البشرية**"الأكاديمية العربية في الدانمارك كلية الإدارة و الإقتصاد جوان 2011
- محمد الصغير بعلي :**قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، عنابة دار العلوم للنشر 2004
- محمد شفيق ، **التنمية الإجتماعية**، دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع ، الإسكندرية 1993
- محمد عابد الجابري، وآخرون، **التنمية البشرية في الوطن العربي** .ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1995 ،
- محمد عبد الشفيع عيسى : **مفهوم ومضمون التنمية المحلية** ، القاهرة معهد التخطيط .

- محي الدين صابر : **الحكم المحلي و تنمية المجتمع** في الدول النامية ط 2 بيروت 1988.
- مصطفى الجندي : **الإدارة المحلية و إستراتيجيتها** ، الإسكندرية 1987
- مصطفى محمود أبو بكر : **الإدارة المحلية ، الإسكندرية** الدار الجامعية 2005.
- منير حجاب ،**الإعلام و التنمية الشاملة** القاهرة دار الفجر ، 2000
- نبيلة داود، الموسوعة المعاصرة : مدارس مصطلحات، منظمات وهيآت القرن العشرين.القاهرة :مكتبة غريب، بدون سنة نشر،

ب–رسائل جامعية :

- إمنصوران سهيلة : **الفساد الإقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة تحليلية حالة الجزائر**" رسالة ماجستير جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية **2005–2006**
- بوبكاري مايغا : "**إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو**" رسالة ماجستير.الجزائر كلية العلوم السياسية **2002**.
- حسين عبد القادر، "**الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية** " رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تلمسان كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية **2011–2012**.
- ليلى لعجال " **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة.السنة الجامعية **2010/2009**
- يوسف زدام "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية العربية 2002–2004** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2007
- وفاء معاوي "**الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2010/2009
- شعبان فرج:"**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000–2010)** أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية 2011-2012

ت–المجلات و المقالات العلمية :

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية **2002**
- بن عبد العزيز خيرة: "**دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الإداري**" قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة مجلة المفكر العدد 8 سنة **2012**
- جون سوليفان "**الحكم الديمقراطي الصالح**" مركز المشروعات الدولية الخاصة **2005**
- الشمري، صادق راشد، **"الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17، **2008**
- وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي " **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**" **1997**
- د.عبلة عبد الحميد بخاري : **التنمية و التخطيط الاقتصادي** : الجزء الأول مقال
- محمد شفيق : "التنمية **الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع** الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث بدون سنة نشر.
- نصر عارف،" **في مفاهيم التنمية ومصطلحات** ."مجلة ديوان العرب ، القاهرة، عدد2008
- د.عبلة عبد الحميد بخاري : **التنمية و التخطيط الاقتصادي : نظريات النمو التنمية الاقتصادية** الجزء الثالث بدون سنة نشر

- بحث حول تعريف التنمية الاقتصادية – منتديات –
- محمد بوبوش "**الحكامة و التنمية** : العلاقة و الإشكاليات" المجلة الدولية العدد 2007/3 كلية الحقوق ، مراكش
- مقال لمحمد لمرابطي ، **التنمية و حقوق الإنسان :إشكالية العلاقة** جريدة الأحداث المغربية الصادرة بتاريخ 2013/10/12
- الأستاذ بشير شايب (جامعة ورقلة) مفهوم الإدارة المحلية و الحكم المحلي و الفرق بينهما .المجلة الإفريقية للعلوم 2013/03/01
- صبري محمد خليل : "**الحكم المحلي فلسفته ، معوقاته و آليات تطويره**" صحيفة إلكترونية سودانايل 2013/04/23
- بيرتلزمان ستيفتانج،سريا جوجا، فيرجس ميرفي : **التنمية الاقتصادية المحلية** ، دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي سبتمبر 2004
- علاء جمعة : **قمة النيباد المبادرة بعد ثلاث سنوات**، المجلة السياسية الدولية عدد 159 مؤسسة الأهرام ، جمهورية مصر العربية 2005.
- الأخضر عزي، غالم جلطي، **الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات** " إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية، مجلة علوم انسانية ، العدد 27 ص 21 سنة 2006

ث- **الملتقيات و الندوات العلمية** :

- زايري بلقاسم "**الحكم الرشيد و الكفاءة الإقتصادية**" المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات جامعة ورقلة **2005**
- يختار عبد القادر ، عبد الرحمن عبد القادر" **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية**" حالة الدول العربية المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي ديسمبر **2011**
- بن ثاب علال، عبدي نعيمة : "**الحوكمة في المصارف الإسلامية**" يوم دراسي حول التمويل الإسلامي **2010/12/09** جامعة الأغواط
- كمال صالح :نحو تطوير مؤشرات خاصة بالتنمية البشرية للدول العربية" المؤتمر الإحصائي الأول الأردن 13 نوفمبر 2007.ص 457-458
- محمد محمود العجلوني :"**أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستديمة في الدول العربية**" أستاذ مشارك ، كلية الإقتصاد ، جامعة اليرموك الأردن ، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول **النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي** عقده في إستنبول ، تركيا ، خلال الفترة 9-2013/9/11
- محمد يعقوبي ، توفيق تمار : آثار **العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** حالة الدول العربية الملتقى الدولي ، سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –حالة الجزائر و الدول النامية ، ص 12.
- موسر رحماني ، وسيلة السبتي "**واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية**" الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، الجزائر جامعة باتنة

ج- **الأنترنيت** :

- سلوى الشعراوي "مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع" على الموقع الإلكتروني www.onislam.com
- مركز موارد التنمية "الدليل التدريبي" التنمية بالمشاركة عدد سبتمبر 2010 www.rdc-consulting.org
- موقع الديمقراطية من التنمية الشاملة وفقا لتقارير التنمية البشرية
- منظمة النزاهة العالمية تقارير 2007.2009.2011www.globlaintegrity.org
- المجلس الدستوري الجزائري على الموقع : www.conseil-constitutionnel.dz تاريخ الاضطلاع 2011/03/22

2- اللغة الأجنبية :

1. A. Bartoli, *Le management des organisations publiques*, Dunod, Paris, 1997
2. Adam Prezewski "Democracy and economic development" university of New York
3. Adel.M Abdellatif "good Governance and its relationship to democracy and economic development .UNDP 2003.p 07
4. Amartya sen « Developement thinking at the begining of the 21 st centuary " London 1997 p -28
5. Béatrice HIBOU, "Economie politique du discours de la banque mondiale en Afrique sub-saharienne, du catéchisme économique au fait (méfait) missionnaire", les études de CERI (centre d'études et de recherches internationales), Fondation nationale des sciences politiques, N° 39, Paris, Mars 1998, PP 26-28
6. Bertrand Richard, Dominique Millet »la Dynamique du gouvernement d'entreprise » 2003
7. Brahim Lakhlef « La Bonne Gouvernance » Dar el khaldounia Alger .2006
8. Cynthia Hewit de Alcantara," du bon usage de gouvernance" revue internationale des sciences sociales n°15 Mars 1998.
9. Daniel Kauffman ,Aart Kraay,Pablo Zoido-Lobaton , "Governance Matters" Washignton World Bank 1999
10. David Osborne, Ted Gaebler : Reinventing Governement » 1992 "book review » by Scott Lond
11. Douglass North « Institutions and econimic Grouth an historical introduction » Washington University 1989
12. freedom of the press, selected data from freedom house's annual survey of press
freedom, 2000-2010. Cit web : http://www.freedomhouse.org le 17/09/2011
13. Hans Bjorn Olsen, Décentralisation Et Gouvernance Locale,2007.p4
http://info.worldbank.org/governance/wgi/resources.htm le 28/04/2011
14. Institut sur la Gouvernance » comprendre la gouvernance » Atelier sur la gouvernance pour le projet Métroplois Ottawa
15. Kempe Ronald hold, the uneca and good governance in Africa, Harvard International Development Conference 2003, Governance and

Development in a Dynamic Global Environment Boston, 4-5 April 2003, p:3
16. Le rapport du nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD) Abuja, le 23/10/2001, p : 16.
17. Michelle Godet : » comment traiter les citoyens aussi bien que les actionnaires »France 1999
18. Nathalie HOLEC, Genvième BRUNET-JOLIVALD « Gouvernance » Dossier documentaire réalisé par le Centre De Documentation de l'Urbanisme de Paris. P11
19. Nicolas Meisel & Jaques ould Aoudia »la gouvernance est-elle une une bonne stratégie de développement ? Cahiers de la direction général du trésor et de la politique économique docume,t de travail N° 11 France Novembre 2007
20. OECD, "Principles of Corporate Governance", Organization for Economic Co – Operation and Development Publications Service, 1999
21. Robert JOUMARD : « le Concept de gouvernance » Rapport de Laboratoire de transport et environnement (LTE) Novembre 2009
22. Roberta Capello :Theories on Regional EconomicGrowth and Developement , PSDR Conf.Paris 02 Octobre 2009
23. the economist intelligence unit's, index of democracy, a report 2006-2011. cit web
24. United Nations Développement Program : La Bonne Gouvernance et le développement Humain Durable 1994 P3
25. world bank, worldwide governance indicators 1996-2010, web cite: *www.economist.com le 10/11/2011.*